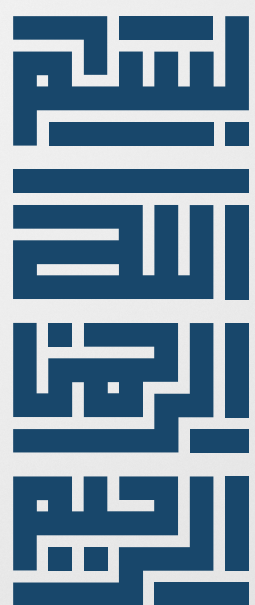


تنامي تطرق العالمية من تمكين القطاع إلى صناعة الأثر الوطني

20
26



فريق إعداد التقرير

الإشراف العام

أ.خالد بن عبد العزيز العواد
الأمين العام لجمعية تنامي

الإشراف التنفيذي والمتابعة

د.خالد بن عبدالله الهزاع
قيادي تنفيذي ومستشار الجودة والحوكمة والتميز المؤسسي

فريق الإعداد

أ. فادي سرسك
أ. فتحي العودة
أ. ريم الزغيبي
أ. دعاء معروف
أ. سلطنة المطيري
أ. أمجاد الفارس
أ. مي المجمال

الجهة: جمعية تنامي لتطوير العمل التنموي

تاريخ: ٣٠ يوليو ٢٠٢٦م

عرفان وتقدير

تأتي مسيرة جمعية تنامي لتطوير العمل التنموي امتدادًا لمسيرة وطنية طموحة، تتكامل فيها جهود القيادة والجهات الحكومية والداعمين والشركاء؛ لبناء قطاع غير ربحي أكثر كفاءة، وأعمق أثرًا، وأقدر على الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة. وتتقدم الجمعية بخالص العرفان والتقدير إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظهما الله - لما يحظى به القطاع غير الربحي من دعم وتمكين في ظل رؤية السعودية 2030. كما تعرب الجمعية عن بالغ شكرها لمعالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي، ومعالي وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم، ولجميع الجهات الحكومية والوطنية؛ تقديرًا لجهودهم في تمكين القطاع، وتعزيز إسهامه في التنمية، وتوثيق حضوره ضمن تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث للمملكة. وتخص الجمعية بالشكر صندوق دعم الجمعيات، ومنصة إحسان، والمؤسسات الأهلية والجهات المانحة، والشركاء من القطاعين الخاص والوقفي؛ لما قدموه من ثقة ودعم ومساندة لجمعية تنامي طوال السنوات الماضية، وما كان لذلك من أثر في استدامة برامجها، وتطوير مبادراتها، وتوسيع أثرها في القطاع غير الربحي. كما تتقدم بخالص الامتنان إلى أعضاء الجمعية العمومية، ورئيس وأعضاء مجلس الإدارة الموقر؛ لما قدموه من تمكين وتوجيه ودعم ومساندة، وإلى الإدارة التنفيذية ومنسوبي الجمعية والخبراء والاستشاريين والمتطوعين والمتطوعات والمنظمات المستفيدة، وكل من أسهم بعلمه أو خبرته أو جهده في مسيرة الجمعية. ويأتي هذا الإصدار تعبيرًا صادقًا عن الوفاء لكل من آمن برسالة تنامي وشارك في صناعة أثرها؛ فبعد توفيق الله، كان تكامل الجهود وثقة الشركاء ودعمهم أساسًا لما تحقق، ودافعًا لمواصلة العمل من أجل قطاع ينمو، وأثر يتعمق، ووطن يزدهر.

حين تتسق أهداف المنظمة في خدمة المجتمع المحلي مع الأهداف الوطنية والعالمية، ويؤمن منسوبو المنظمة برسالتها ودورهم في تحقيقها، ويثابرون ويصبرون؛ فإن ثمار هذا الأداء تُعد نجاحًا عالميًا فائقًا، رابحة جميع أطرافه.

فأفراد المجتمع يتأثرون بجودة الأعمال المقدمة لهم، والوطن يحقق أهدافه التنموية، والعالم يكسب نموذجًا تنمويًا فاعلاً وذا أثر اجتماعي عميق، كما تكتسب المنظمة ومنسوبوها صفة عالمية الأداء والأثر.

تنامي.. صنع الأثر في مستقبل متسارع التغيير.

**الأمين العام لجمعية تنامي
أ.خالد العواد**

المحتويات

08	المقدمة
11	الملخص التنفيذي
13	أهداف التقرير
14	الفصل الأول — الإطار العام
16	مدخل
18	نبذة عن التقرير الوطني الطوعي الثالث
22	نبذة عن جمعية تنامي
28	أثر تنامي بلغة الأرقام
29	الفصل الثاني — نموذج تنامي للتمكين التنموي
32	نموذج تنامي للتمكين التنموي تمهيد
33	كيف تشكل نموذج تنامي للتمكين التنموي؟
35	كيف يقرأ النموذج؟
36	مكونات النموذج
37	أولاً: بناء المكونات المؤسسية
38	ثانياً: تنمية رأس المال البشري
39	ثالثاً: إدارة المعرفة
40	رابعاً: الابتكار والتحول الرقمي
41	خامساً: الشراكات الاستراتيجية
42	سادساً: قياس الأثر والتحسين المستمر
43	تكامل مرتكزات النموذج
44	نموذج تنامي للتمكين التنموي في ضوء رؤية السعودية 2030 وأهداف التنمية المستدامة
45	النموذج التنموي لجمعية تنامي وأهداف التنمية المستدامة.
46	النموذج التنموي لتنامي ورؤية السعودية 2030.
47	أولاً: مجتمع حيوي
48	ثانياً: اقتصاد مزهر
49	ثالثاً: وطن طموح
50	دلالات ارتباط النموذج بالأولويات الوطنية والدولية.
51	القيمة الاستراتيجية لنموذج تنامي للتمكين التنموي
52	الرؤية المستقبلية

الفصل الثالث — قراءة تحليلية لإسهامات جمعية تنامي في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث

63	افتتاحية الفصل
64	مبادرات جمعية تنامي الموثقة في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث
67	المحور الأول: بناء المنظمات وتعزيز التنمية المكانية
76	المحور الثاني: التمكين المؤسسي وتعزيز الكفاءة التنظيمية
85	المحور الثالث: إدارة المعرفة وبناء رأس المال المعرفي للقطاع غير الربحي
94	المحور الرابع: تنمية رأس المال البشري وتفعيل الخبرات الوطنية
103	المحور الخامس: الابتكار والتحول الرقمي في القطاع غير الربحي
108	المحور السادس: الاتصال المؤسسي وبناء السمعة المؤسسية
112	المحور السابع: الشراكات الوطنية والمبادرات النوعية
118	المحور الثامن: دعم مبادئ التنمية المستدامة
119	تنامي من تمكين المنظمات إلى دعم التنمية الوطنية
120	خلاصة الفصل

الفصل الرابع - حضور تنامي في المهمات الوطنية

122	أولاً: حماية البيئات الطبيعية والاستدامة البيئية
124	ثانياً: تمكين المواطنين وبناء رأس المال البشري
126	ثالثاً: دعم المدن المزدهرة والتنقل المستدام
128	رابعاً: تحقيق النمو الشامل وتطوير المنظمات غير الربحية

الفصل الخامس - الارتباط بالأهداف والأثر المتحقق

138	نموذج تنامي للتمكين التنموي في ضوء رؤية السعودية 2030 وأهداف التنمية المستدامة
140	النموذج وأهداف التنمية المستدامة. النموذج ورؤية السعودية 2030.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل عمارة الأرض بالإحسان، وأمر بالتعاون على البر والتقوى، وجعل خدمة الإنسان من أجلّ صور العمل الصالح، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يحظى القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية بدعم كريم وعناية متواصلة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، حفظهما الله؛ تأكيدًا لمكانته شريكًا فاعلًا في التنمية الوطنية، ودوره المتكامل مع القطاعين الحكومي والخاص في بناء مجتمع حيوي، وتنمية شاملة ومستدامة.

وفي ظل رؤية السعودية 2030، شهد القطاع تحولًا نوعيًا عزز بيئته التنظيمية، ورفع قدرات منظماته، ووسع مجالات إسهامه في معالجة الاحتياجات، وصناعة الحلول، وتحقيق الأثر. وتلتزم جمعية تنامي لتطوير العمل التنموي بهذه التوجهات الوطنية، وتسهم في تحقيقها من خلال بناء قدرات المنظمات، وتطوير ممارساتها المؤسسية، وتعزيز الشراكات، وإدارة المعرفة، وتمكين القطاع من أداء دوره التنموي بكفاءة واستدامة.

ومن هذا المنطلق، يأتي هذا التقرير لتوثيق حضور إسهامات الجمعية في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث للمملكة العربية السعودية لعام 2026م، بوصفها جزءًا من الجهد الوطني الذي تستعرض من خلاله المملكة تجربتها التنموية أمام المجتمع الدولي، وتجسد تكامل أدوار القطاعات الثلاثة في تحقيق مستهدفات التنمية.

ولا يمثل هذا الحضور غاية للاحتفاء، بل مسؤولية متجددة تؤكد أن الاستثمار في بناء القدرات، وتمكين المنظمات، وتعزيز الشراكات، وإدارة المعرفة، هو الطريق الأبدي لصناعة أثر يتجاوز حدود المنظمة الواحدة، ويصبح رافدًا من روافد التنمية الوطنية.

ولا يقف هذا التقرير عند حدود توثيق حضور جمعية تنامي في التقرير الوطني الطوعي، بل يتجاوز ذلك إلى قراءة دلالات هذا الحضور، واستنباط ما يكشفه عن دور المنظمات الممكنة في دعم التنمية الوطنية، وبناء القدرات، وتعزيز الشراكات، وصناعة أثر يمتد من المنظمة إلى القطاع، ومن القطاع إلى الوطن.

ونتقدم بخالص الشكر والتقدير لجميع شركائنا والداعمين، ولكل من أسهم في هذه المسيرة، وكان شريكًا في تحويل الرؤى إلى مبادرات، والمبادرات إلى أثر، والأثر إلى قيمة وطنية تستحق أن تُوثق ويُبنى عليها المستقبل.

ونسأل الله أن يحفظ قيادتنا، ويديم على وطننا أمنه ورضاءه وازدهاره، ويوفق الجميع لخدمة المملكة وتحقيق التنمية المستدامة.



إن الأثر الحقيقي لا يُقاس بما تنجزه المنظمة لنفسها، بل بما تمكّن الآخرين من إنجازه، وبما تتركه من قيمة تسهم في تقدم الوطن.



الملخص التنفيذي

يقدم هذا التقرير قراءة توثيقية وتحليلية لإسهامات **جمعية تنامي لتطوير العمل التنموي** الواردة في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث للمملكة العربية السعودية **لعام 2026م**، المقدم إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى بالأمم المتحدة. ويستعرض أبرز ما ورد عن الجمعية في التقرير الوطني، وأهم إسهاماتها التنموية، والدلالات الاستراتيجية المرتبطة بها، إلى جانب أبرز الأرقام والمؤشرات التي تعكس امتداد أثرها في القطاع غير الربحي.

ويحلل الإصدار **تجربة تنامي بوصفها نموذجًا مؤسسيًا لتمكين القطاع**، يقوم على دراسة الاحتياجات، وتأهيل القيادات والرواد الاجتماعيين، وتأسيس المنظمات غير الربحية وتسريعها واحتضانها، وتطوير قدراتها المؤسسية، وإدارة المعرفة، وتفعيل التطوع الخبروي، وتعزيز الجودة والحوكمة والابتكار.

وتتكامل هذه الجهود ضمن أربعة ممكنات رئيسة هي: الابتكار، والشراكات، والحوكمة، وإدارة الأثر. وتبرز أهمية نموذج تنامي في قدرته على مضاعفة الأثر من خلال تمكين المنظمات لتصبح أكثر كفاءة واستدامة وقدرة على خدمة مجتمعاتها. فكل منظمة تطور تنامي قدراتها تمثل امتدادًا جديدًا للأثر، بما يوسع نطاق المستفيدين، ويربط المعرفة بالممارسة، ويحول الخبرات والشراكات إلى حلول تنموية قابلة للاستمرار والتوسع. وقد تجسد هذا النهج في مبادرات نوعية شملت تأسيس الجمعيات في المناطق الأعلى احتياجًا، ودعم المنظمات الناشئة، وبناء المجتمعات المهنية، وتطوير المنصات والموارد المعرفية الرقمية، وربط الخبراء بالجمعيات، وتأهيل المنظمات في مجالات الجودة والتميز المؤسسي، وتنمية القدرات القيادية والتنفيذية. وأسهمت هذه المبادرات في دعم عدد من الأولويات الوطنية، وتعزيز وصول الخدمات والمعرفة إلى منظمات وفئات ومناطق أكثر تنوعًا.

وتشير هذه الأرقام إلى دلالات استراتيجية تتجاوز حجم الأنشطة، من أبرزها انتقال الجمعية من تنفيذ البرامج المنفردة إلى بناء منظومة متكاملة للتمكين، وتوسيع أثرها من المستفيد المباشر إلى المنظمة والمجتمع والقطاع، وتحويل المعرفة إلى قدرات مؤسسية، والتطوع إلى خبرة نوعية، والشراكات إلى نتائج تنموية مستدامة. ويخلص التقرير إلى أن حضور تنامي في الاستعراض الوطني الطوعي يمثل ثمرة تراكم مؤسسي امتد عبر سنوات من الاستثمار في الإنسان، وبناء المنظمات، وإنتاج المعرفة، وربط الخبرات بالاحتياجات. كما يقدم نموذج تنامي للتمكين التنموي بوصفه خبرة وطنية قابلة للدراسة والتطوير والاستفادة، وإطارًا يعكس التزام الجمعية بتعزيز كفاءة القطاع غير الربحي وتعميق إسهامه في التنمية المستدامة.



أهداف التقرير

يهدف هذا التقرير إلى:





01 | الفصل الأول



الفصل الأول: الإطار العام

سياق التقرير

نبذة عن تقرير الاستعراض الوطني الطوعي (VNR)

نبذة عن جمعية تنامي

أثر تنامي بلغة الأرقام



يمثل تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث للمملكة العربية السعودية لعام 2026م إحدى الوثائق الوطنية المرجعية التي استعرضت التقدم المحرز في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 وأهداف التنمية المستدامة، كما أبرزت عددًا من المبادرات والتجارب الوطنية التي أسهمت في دعم مسيرة التنمية وتعزيز أثرها.

ومن بين هذه التجارب، برزت جمعية تنامي لتطوير العمل التنموي من خلال عدد من الإسهامات التي وثقها التقرير، والتي عكست دورها في بناء الممكّنات المؤسسية، وتمكين منظمات القطاع غير الربحي، وتعزيز الشراكات، وتطوير المبادرات والبرامج التنموية.

وانطلاقًا من أهمية هذا الإدراج، يأتي هذا التقرير لتوثيق الإسهامات الواردة بشأن الجمعية، وتحليل دلالاتها المؤسسية والتنموية، وإبراز ارتباطها بالمهام الوطنية، ومستهدفات رؤية السعودية 2030، وأهداف التنمية المستدامة، بما يوفر مرجعًا موثوقًا يساهم في التعريف بتجربة الجمعية، وتعزيز حضورها المؤسسي، ودعم فرص الشراكة والتعاون المستقبلية.

ويقتصر نطاق التقرير على الإسهامات التي وردت في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2026م، وما يتصل بها من مبادرات ومؤشرات ووثائق داعمة، ولا يمثل حصراً شاملاً لجميع أعمال الجمعية أو برامجها، وإنما يركز على ما اكتسب صفة التوثيق ضمن التقرير الرسمي للمملكة.

واعتمد التقرير على المنهج التحليلي التوثيقي، من خلال تحليل النصوص والإشارات الواردة في التقرير الوطني، وربطها بالمهام الوطنية، ومستهدفات رؤية السعودية 2030، وأهداف التنمية المستدامة، والاستناد إلى الوثائق والبيانات والمؤشرات ذات الصلة؛ بهدف تقديم تحليل مؤسسي يعكس القيمة التنموية للإسهامات التي وثقها التقرير.

ولتعزيز هذا التحليل، يوظف التقرير "نموذج تنامي للتمكين التنموي" بوصفه إطارًا تفسيريًا يساعد على قراءة الإسهامات الواردة، وإبراز الترابط بين المبادرات والبرامج التي وثقها التقرير الوطني، دون أن يعني ذلك أن هذا النموذج قد ورد أو اعتمد رسميًا ضمن تقرير الاستعراض الوطني الطوعي، وإنما باعتباره إطارًا تحليليًا اعتمده هذا التقرير لتفسير التجربة المؤسسية لجمعية تنامي.



نبذة عن التقرير الوطني الطوعي الثالث

اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2015م خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، بوصفها إطاراً عالمياً مشتركاً للعمل من أجل الإنسان والكوكب والازدهار. وتتضمن الخطة 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة، تغطي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وتدعو إلى العمل المشترك لتحقيقها في جميع الدول.



وفي إطار متابعة التقدم نحو هذه الأهداف، تُعد الدول الاستعراضات الوطنية الطوعية (Voluntary National Reviews – VNRs)، وهي تقارير وطنية تُعرض أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (HLPF)، لاستعراض ما تحقق من إنجازات، والتحديات القائمة، والدروس المستفادة، والأولويات المستقبلية، بما يعزز الشفافية والتعلم المؤسسي وتبادل الخبرات بين الدول. ويُعد هذا الاستعراض عملية وطنية تقودها الدولة، وليس تصنيفًا دوليًا أو تدقيقًا خارجيًا، وإنما وسيلة لعرض التجربة التنموية ومراجعة مسارها. ويُمثل تقرير الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2026م التقرير الثالث الذي تقدمه المملكة العربية السعودية، بعد تقرير عامي 2018م و2023م، ويعكس استمرار التزامها بتنفيذ خطة التنمية المستدامة، في تكامل وثيق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 وبرامجها الوطنية. وقد أُعد التقرير من خلال عملية تشاركية واسعة شاركت فيها أكثر من 140 جهة من القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي والأوساط الأكاديمية والشركاء الدوليين ومنظومة الأمم المتحدة، بما يجسد اتساع المشاركة الوطنية في صناعة التنمية. ويتميز التقرير باعتماد المخطط الوطني للتنمية المستدامة إطارًا لتنظيم الجهود الوطنية، حيث أعاد قراءة أهداف التنمية المستدامة من خلال تسع مهمات وطنية مترابطة تغطي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يعكس انتقال المملكة من التعامل مع الأهداف بوصفها التزامات دولية، إلى دمجها في منظومة وطنية متكاملة للتخطيط والتنفيذ وقياس الأثر. ويقدم التقرير صورة شاملة لمسيرة المملكة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال قراءة متوازنة لما تحقق من إنجازات ومبادرات وطنية، وما يواجه التنفيذ من تحديات، وما أفرزته التجربة من خبرات ودروس مستفادة، إلى جانب الأولويات التي ستقود العمل التنموي حتى عام 2030م وما بعده. ولتنظيم هذه المسيرة ضمن إطار وطني متكامل، اعتمد التقرير المخطط الوطني للتنمية المستدامة، الذي يعيد صياغة العمل التنموي في تسع مهمات وطنية مترابطة، تجمع بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وترتبط أهداف التنمية المستدامة بالسياسات والبرامج والمبادرات الوطنية.

المصدر: الأمم المتحدة، خطة التنمية المستدامة لعام 2030م؛ والمنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، صفحة الاستعراضات الوطنية الطوعية.

نبذة عن التقرير الوطني الطوعي الثالث

يعد التقرير الوطني الطوعي لعام 2026م التقرير الثالث الذي تقدمه المملكة العربية السعودية لاستعراض تقدمها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بعد التقريرين السابقين لعامي 2018م و2023م.

ويقدم التقرير صورة شاملة عن مسيرة المملكة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويعرض أبرز الإنجازات والمبادرات الوطنية والتحديات والأولويات المستقبلية حتى عام 2030 وما بعده.



ويستعرض التقرير مسيرة التنمية من خلال تسع مهام وطنية مترابطة هي:



مستقبل الطاقة
المستدام والشامل



استدامة
المياه



النظم
الغذائية المرنة



تمكين
المواطنين



حياة أطول
وأكثر صحة



حماية البيئات
والموائل الطبيعية



النمو
الشامل



القوة
الصناعية والتعدينية



المدن
المزدهرة

نبذة عن جمعية تنامي

تُعد جمعية تنامي لتطوير العمل التنموي جمعية أهلية مرخصة من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم 807، ومتخصصة في تطوير القطاع غير الربحي وتمكين منظماته في المملكة العربية السعودية.

وتعمل الجمعية على رفع كفاءة المنظمات غير الربحية وتعزيز قدراتها المؤسسية والتنفيذية، من خلال منظومة متكاملة من البرامج والمشروعات والمبادرات التي تشمل تأسيس المنظمات واحتضان الجمعيات الناشئة، وبناء الخطط الاستراتيجية والتشغيلية، وتطوير الحوكمة والهياكل التنظيمية والسياسات والإجراءات، وتأسيس الوحدات المتخصصة.

كما تسهم تنامي في إدارة المعرفة وإثراء المحتوى المتخصص، وبناء المجتمعات المهنية، وتفعيل تطوع الخبراء والاستشارات المتخصصة، ودعم الابتكار الاجتماعي والتحول الرقمي، وتطوير الحلول التقنية، وبناء الشراكات الحكومية والوقفية والمجتمعية؛ بما يعزز تكامل الجهود ويوسع نطاق الأثر.

وتنطلق الجمعية من رؤية تتمثل في «تمتين القطاع التنموي»، ورسالة تركز على تطوير القطاع وإثراء المعرفة المتخصصة، من خلال مبادرات نوعية، ونماذج عمل مبتكرة، وشراكات مستدامة.

وقد أسهم هذا التوجه في ترسيخ دور تنامي بوصفها جهة تمكين تتجاوز تنفيذ البرامج المباشرة إلى بناء الممكّنات المؤسسية، ونقل المعرفة، ورفع كفاءة المنظمات، وتعزيز قدرتها على النمو والاستدامة؛ بما يدعم إسهام القطاع غير الربحي في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

لا تكتفي تنامي بتنفيذ المبادرات، بل تمكن المنظمات التي تصنع الأثر وتعمل على استدامته.

التطوع الخبروي
والاستشارات المتخصصة.

الابتكار الاجتماعي
والاستثمار الاجتماعي.

التحول الرقمي وتطوير
الطول التقنية.

بناء الشراكات الحكومية
والوقفية والمجتمعية.

تطوير المحتوى والموارد
المعرفية المتخصصة.

تأسيس المنظمات
غير الربحية

تمكين الجمعيات
الناشئة وتسريع نموها.

بناء التوجهات
والخطط الاستراتيجية
والتشغيلية.

إدارة المعرفة وبناء
المجتمعات المهنية.

تأسيس وحدات البرامج
والمشروعات والجودة
والإعلام.

تطوير الحوكمة والهيكل
والسياسات والإجراءات.



وتؤكد تجربة جمعية تنامي أن بناء الأثر يبدأ من بناء المؤسسات، وأن تمكين المنظمات يوسّع دائرة النفع ويضاعف نتائجه.

وبهذا يمتد أثرها إلى ما وراء برامجها المباشرة، ليظهر في أداء المنظمات والمجتمعات التي تخدمها.



أثر تنامي بلغة الأرقام

المؤشر	النتيجة
المهام الوطنية التي أسهمت فيها الجمعية	4
الجمعيات التي أسست في المناطق الأعلى احتياجًا	38
المنظمات غير الربحية المدعومة	120+
الجمعيات المستفيدة من التطوع الخبير	432
الخبراء المتطوعون	207
مجالات الدعم الاستشاري	34
ساعات التطوع المهاري	2,000+
البرامج التدريبية المنفذة	200+
المستفيدون من البرامج التدريبية	15,000+
تحسن كفاءة الأداء المؤسسي	45%
تحسن كفاءة تنفيذ البرامج والمشروعات	40%
رضا المستفيدين	93%

ومن أبرز المؤشرات التي توثق هذا الأثر:



45%

رفع متوسط كفاءة الأداء المؤسسي بنسبة 45%.

40%

تحقيق تحسن تجاوز 40% في كفاءة تنفيذ البرامج والمشروعات.



إتاحة 20,284 ملفًا في مكتبة معين، سجلت 342,514 زيارة.



فهرسة 4,021 فعالية عبر منصة روزنامة، سجلت 332,618 زيارة.



تنفيذ أكثر من 200 دورة تدريبية استفاد منها أكثر من 15,000 متدرب.



دعم 20 جمعية عبر معمل يمام للابتكار التنموي.



تعزيز الحضور الإعلامي المؤسسي وتمثيل المرأة في الأدوار الإعلامية داخل 12 منظمة غير ربحية.

ويؤكد هذا الحضور أن تنامي انتقلت من تنفيذ مبادرات محلية إلى تقديم نماذج تنموية وطنية موثقة، أصبحت جزءًا من التقرير الرسمي الذي تعرضه المملكة في محفل دولي، بما يعزز مكانة الجمعية بوصفها شريكًا وبيت خبرة في تطوير القطاع غير الربحي

يقدم هذا التقرير قراءة تحليلية لحضور جمعية تنامي في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث للمملكة العربية السعودية لعام 2026م، من خلال تحليل إسهاماتها وربطها بالأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، واستجلاء الدلالات التي يعكسها هذا الحضور في دعم التنمية الوطنية وبناء القدرات وتعزيز الشراكات. ويأتي هذا التقرير بوصفه قراءة مؤسسية تستند إلى رؤية تنامي للتمكين التنموي، وتتجاوز توثيق الإسهامات إلى تفسير قيمتها واستنباط رسائلها الاستراتيجية.

واستندت عملية التحليل إلى مراجعة المحتوى الرسمي لتقرير الاستعراض الوطني، وحصص المواضيع التي وردت فيها إسهامات جمعية تنامي، ثم تحليلها وربطها بالمهام الوطنية وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. كما شملت مراجعة المبادرات والبيانات والوثائق المؤسسية الداعمة؛ بما يضمن إبراز كل إسهام في سياقه المؤسسي والتنموي.

واعتمد التقرير إطارًا تحليليًا موحدًا لقراءة كل إسهام، يشمل:

- النص الأصلي كما ورد في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي.
- المهمة الوطنية التي ورد الإسهام ضمنها.
- الترجمة العربية للنص الإنجليزي – عند الحاجة.
- التعريف بالمبادرة أو البرنامج المرتبط بالإسهام.
- البيانات والمعلومات المؤسسية الداعمة.
- تحليل القيمة المؤسسية والتنموية المضافة.
- مؤشرات الأثر والتأثير الداعمة.
- تحديد الارتباط بأهداف التنمية المستدامة.

كما يستند التقرير إلى نموذج تنامي للتمكين التنموي بوصفه عدسة تحليلية لفهم العلاقة بين الإسهامات التنموية والأثر المؤسسي؛ إذ لا يقتصر على رصد ما ورد في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي، بل يقرأ دلالات هذا الحضور، ويربطها بالأولويات الوطنية، ويستخلص الرسائل الاستراتيجية التي تعكس إسهام المنظمات الممكنة في دعم التنمية الوطنية وتعزيز أثر القطاع غير الربحي. ويُبرز هذا المنهج كيف يمكن لظهور منظمة وطنية في تقرير وطني أن يمثل مؤشرًا على قيمة النموذج المؤسسي الذي تتبناه، ودوره في خدمة التنمية الوطنية.



02 | الفصل الثاني



نموذج تنامي للتمكين التنموي من بناء الممكّنات إلى صناعة الأثر الوطني

01

مدخل إلى نموذج تنامي للتمكين التنموي
لماذا يحتاج القطاع غير الربحي إلى نماذج تنموية؟
كيف تشكل نموذج تنامي للتمكين التنموي؟

3-2

نموذج تنامي للتمكين التنموي
تمهيد
رحلة التمكين التنموي.

كيف يُقرأ النموذج؟

أولاً: بناء الممكّنات المؤسسية

ثانياً: تنمية رأس المال البشري

ثالثاً: إدارة المعرفة

رابعاً: الابتكار والتحول الرقمي

خامساً: الشراكات الاستراتيجية

سادساً: قياس الأثر والتحسين المستمر

3-3

نموذج تنامي للتمكين التنموي في ضوء رؤية السعودية
2030 وأهداف التنمية المستدامة
النموذج ورؤية السعودية 2030.
النموذج وأهداف التنمية المستدامة.
دلالات الاتساق مع الأولويات الوطنية والدولية.

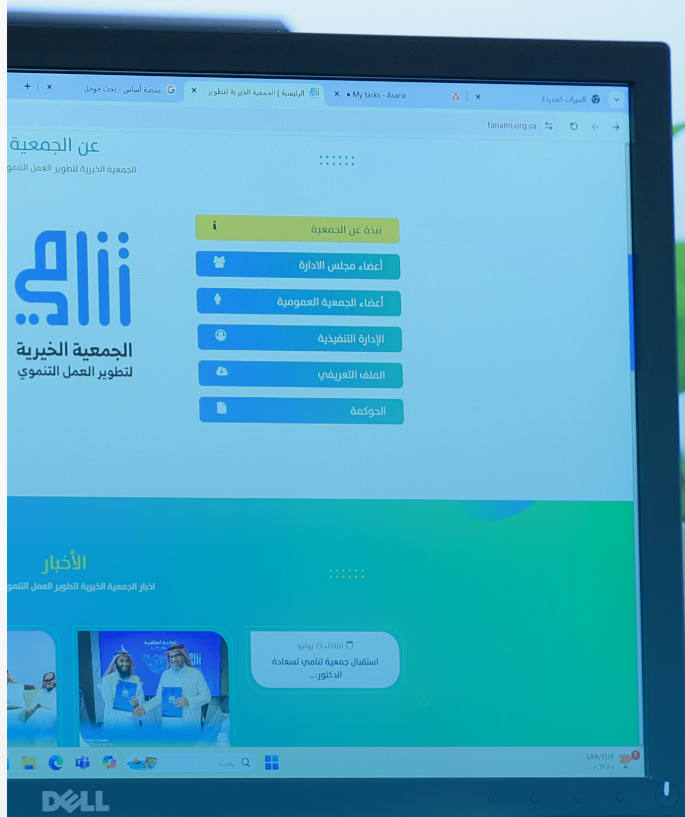
3-4

القيمة الاستراتيجية لنموذج تنامي للتمكين التنموي مدخل
أولاً: الانتقال من تنفيذ المبادرات إلى بناء المنظومات.
ثانياً: بناء الممكّنات المؤسسية وصناعة الأثر المستدام.
ثالثاً: ترسيخ القيادة المعرفية للقطاع غير الربحي.
رابعاً: تعزيز الثقة المؤسسية من خلال قياس الأثر.
خامساً: قابلية النموذج للتوسع والتكرار.
سادساً: الاعتراف الوطني بالنموذج التنموي.
سابعاً: من الحضور الوطني إلى الامتداد الدولي.
ثامناً: فرص تطوير النموذج وتعظيم أثره المستقبلي.
الخلاصة التحليلية.

3-5

خلاصة الفصل

تنامي... حين يتحول تمكين القطاع إلى أثر وطني



نموذج تنامي للتمكين التنموي تمهيد

يمثل **نموذج تنامي للتمكين التنموي** الإطار المنهجي الذي تستند إليه الجمعية في تصميم مبادراتها وبرامجها، وتوجيه جهودها نحو بناء منظمات أكثر قدرة على تحقيق رسالتها وتعظيم أثرها. ويعكس النموذج خبرة تراكمية تشكلت عبر سنوات من العمل مع منظمات القطاع غير الربحي، حتى أصبح يمثل منهجية متكاملة للتمكين المؤسسي، تتجاوز تنفيذ المبادرات إلى بناء الممكّنات التي تعزز الاستدامة وترفع كفاءة القطاع.

ويقوم النموذج على رؤية تنموية تجعل المنظمة غير الربحية محور لعملية التمكين، وتسعى إلى مرافقتها في رحلة تبدأ بفهم احتياجاتها، وتمر ببناء قدراتها المؤسسية والبشرية، وتنتهي بتمكينها من تحقيق أثر مستدام وقابل للتوسع.

رحلة التمكين التنموي

يعرض الشكل التالي رحلة التمكين التي يعتمدها نموذج تنامي للتمكين التنموي، والتي تبدأ بدراسة الاحتياجات التنموية، ثم إعداد القيادات والرواد الاجتماعيين، يلي ذلك تأسيس الكيانات غير الربحية وتمكينها واحتضانها، وصولاً إلى تطوير المنتجات والخدمات النوعية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.



كيف تشكل نموذج تنامي للتمكين التنموي؟

نشأ نموذج تنامي للتمكين التنموي استجابة لاحتياجات فعلية شهدها القطاع غير الربحي، فقد تبلور عبر سنوات من العمل الميداني، والتفاعل المباشر مع المنظمات غير الربحية، والاستفادة من الخبرات المتراكمة، حتى أصبح يمثل منهجية متكاملة لتمكين المنظمات وتعزيز قدرتها على صناعة أثرها.

وتكمن خصوصية النموذج في أنه لا ينطلق من سؤال: كيف ننفذ مبادرة؟، بل من سؤال **كيف نبني منظمة قادرة على تحقيق رسالتها وتعظيم أثرها بصورة مستدامة؟** ومن هذا المنطلق، توجهت جهود الجمعية نحو بناء الممكّنات المؤسسية، وتنمية رأس المال البشري، وإدارة المعرفة، وتعزيز الشراكات، وتطوير الابتكار، وقياس الأثر، بوصفها عناصر متكاملة في منظومة واحدة. وأصبح نموذج تنامي للتمكين التنموي الإطار الذي يجمع هذه الخبرات في منهجية واحدة، وقد تبلورت هذه الخبرات في نموذج تنامي للتمكين التنموي، بوصفه إطارًا يجمع ممارسات الجمعية وخبراتها ضمن منهجية متكاملة للتمكين.

وتعكس الإسهامات التي وثقها الواردة في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي تطبيقات عملية لهذه المنهجية؛ إذ تظهر ترابط مبادرات الجمعية في دعم المنظمات، وبناء قدراتها، وتعزيز إسهامها في الأولويات الوطنية، بما يقدم إطارًا متكاملًا لفهم تجربة تنامي في تمكين القطاع غير الربحي. ما يبرز كيف يتحول التمكين المؤسسي إلى أثر تنموي يمتد إلى المنظمة والمستفيد والمجتمع والقطاع.



نموذج تنامي للتمكين التنموي



← تنامي من التأسيس إلى التأثير →

كيف يُقرأ النموذج؟

لا يمثل الشكل السابق تسلسلاً إجرائياً فحسب، بل يعبر عن فلسفة متكاملة للتمكين المؤسسي. فهو يوضح رحلة التحول التي تمر بها المنظمة، ويبين كيف تتكامل مركّزات النموذج مع مراحل التمكين المختلفة، بحيث تسهم جميعها في بناء منظمة أكثر نضجاً، وأعلى كفاءة، وأكثر قدرة على تحقيق رسالتها وتعظيم أثرها.



04 تسريع واحتضان الكيانات غير الربحية
ترافق المنظمات الناشئة لتسريع نموها عبر الاستشارات وبناء القدرات والحوكمة وتطوير الأداء.

05 المنتجات المبتكرة والخدمات النوعية
نبتكر حلولاً وخدمات نوعية تستجيب للاحتياجات وتضيف قيمة حقيقية للمستفيدين.

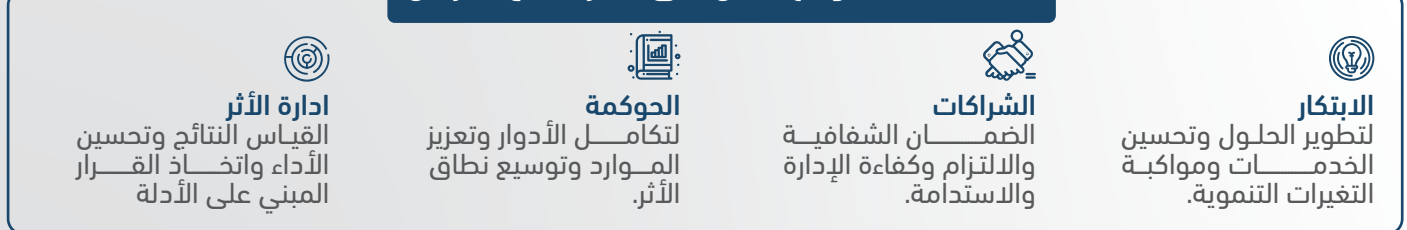
06 التنمية المستدامة
نهدف إلى تحقيق أثر تنموي مستدام يرسخ الأثر ويضمن استمرارية المنظمة في خدمة المجتمع.

01 دراسة الاحتياجات التنموية وتحديد
نبدأ بفهم الواقع وتحديد الاحتياجات والفجوات التنموية وتحديد الأولويات لنعالج ما يحتاجه المجتمع فعلاً.

02 إعداد وتنمية القادة والرواد الاجتماعيين
نستثمر في الإنسان. وتعد قادة مؤهلين يمتلكون المهارات والرؤية لقيادة المبادرات وصناعة التغيير.

03 تأسيس الكيانات غير الربحية والتنمية
ندعم إنشاء كيانات جديدة تلبّي الاحتياجات التنموية وتعمل وفق أسس مؤسسية سليمة.

ممكنات النموذج تعمل على مدار جميع المراحل



ممكّنات النموذج

يقوم نموذج تنامي للتمكين التنموي
على ستة ممكّنات مترابطة

06

أربع منها أساسية تشكل الأساس الذي تنطلق منه رحلة التمكين، وتتفاعل فيما بينها لبناء منظمات أكثر قدرة على تحقيق رسالتها وتعظيم أثرها. ولا تمثل هذه الممكّنات مراحل متتابعة بقدر ما تمثل منظومة متكاملة، يعزز كل ممكن منها فاعلية الممكّنات الأخرى، لتكوين بيئة مؤسسية قادرة على التعلم والتطوير والابتكار والاستدامة.

وتعكس الممكّنات الستة خلاصة الخبرات والممارسات التي بنتها الجمعية عبر مسيرتها في تمكين منظمات القطاع غير الربحي، وتشكل الإطار العملي الذي تستند إليه برامجها ومبادراتها في بناء القدرات، وتحسين الأداء، وتعزيز الإسهام في تحقيق الأولويات الوطنية.

وتتجسد هذه الممكّنات في الآتي:

بناء الممكّنات المؤسسية

يمثل بناء الممكّنات المؤسسية أحد المرتكزات الأساسية في نموذج تنامي للتمكين التنموي؛ لأن قدرة المنظمة على تحقيق رسالتها لا تعتمد على جودة الفكرة وحدها، وإنما على امتلاكها بنية مؤسسية قادرة على تحويل تلك الفكرة إلى عمل منظم ونتائج قابلة للاستمرار.

ومن هذا المنطلق، ينظر النموذج إلى التمكين بوصفه عملية متكاملة تستهدف رفع جاهزية المنظمة، وتعزيز قدرتها على التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتطوير. ويشمل ذلك بناء الاستراتيجيات والخطط التشغيلية، وتطوير الهياكل التنظيمية، وإعداد السياسات والإجراءات، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات، وتأسيس الوحدات المتخصصة، وتحسين نظم الحوكمة والأداء.

وتكمن أهمية هذا المرتكز في أنه ينقل المنظمة من الاعتماد على الاجتهادات الفردية إلى العمل المؤسسي المنظم، ومن الاستجابة المؤقتة للتحديات إلى القدرة على إدارتها ضمن منظومة واضحة. فكلما ارتفع مستوى النضج المؤسسي، أصبحت المنظمة أكثر قدرة على توظيف مواردها، وإدارة برامجها، وبناء شراكاتها، والاستجابة للمتغيرات.

كما يساهم بناء الممكّنات المؤسسية في تعزيز استدامة المنظمة؛ لأن الاستدامة لا تتحقق من خلال توافر الموارد المالية فقط، بل من خلال وجود أنظمة وممارسات وآليات عمل تحافظ على جودة الأداء، وتدعم استمراريته، وتحد من ارتباطه بالأفراد أو الظروف المؤقتة.

وفي هذا السياق، يركز نموذج تنامي على أن التمكين المؤسسي يمتد إلى مساعدة المنظمة على تطبيقها، وتحويلها إلى ممارسات تشغيلية، ومراجعتها وتطويرها وفق النتائج والاحتياجات المتجددة.

وبذلك يصبح بناء الممكّنات المؤسسية قاعدةً تنطلق منها بقية مكونات النموذج؛ إذ يصعب تنمية القيادات، أو إدارة المعرفة، أو قياس الأثر، أو بناء الشراكات بفاعلية، ما لم تستند المنظمة إلى بنية مؤسسية واضحة ومتماسكة.

ثانيًا:

تنمية رأس المال البشري

ينطلق نموذج تنامي التمكين التنموي من أن الإنسان هو المحرك الرئيس لأي تحول مؤسسي، وأن جودة الأنظمة والخطط لا تحقق أثرها ما لم تتوافر قيادات وكفاءات قادرة على فهمها وتطبيقها وتطويرها.

ولهذا يحتل تنمية رأس المال البشري موقعًا محوريًا في النموذج، من خلال إعداد القيادات، وتنمية الرواد الاجتماعيين، ورفع كفاءة فرق العمل، وبناء القدرات الفنية والإدارية اللازمة لقيادة المنظمات والمبادرات التنموية.

ولا يقتصر هذا المرتكز على تقديم البرامج التدريبية، بل يقوم على ربط بناء القدرات بالاحتياجات الفعلية للمنظمة، وبالأدوار التي يؤديها الأفراد داخلها. فالتنمية المهنية الأكثر أثرًا هي التي تنعكس على الممارسة، وتحسن جودة القرار، وترفع كفاءة التنفيذ، وتساعد المنظمة على مواجهة تحدياتها المؤسسية.

كما يهتم النموذج ببناء القيادات القادرة على إدارة التحول. فالمنظمة غير الربحية تحتاج إلى قيادات تستوعب رسالتها، وتفهم بيئتها، وتستثمر مواردها، وتحفز فرقها، وتبني شراكاتها، وتقودها نحو تحقيق نتائج قابلة للقياس.

ويمتد هذا المرتكز كذلك إلى تنمية الكفاءات المتخصصة، وتفعيل الخبرات المهنية، والاستفادة من التطوع الخبروي، بما يتيح للمنظمات الوصول إلى خبرات قد لا تكون متوافرة داخلها بصورة دائمة. ويمثل هذا التوجه وسيلة عملية لنقل المعرفة، وتوسيع دائرة المشاركة، ورفع جودة الحلول المقدمة للقطاع.

وتظهر القيمة الاستراتيجية لهذا المرتكز في أنه يسهم في تكوين رأس مال بشري قادر على قيادة القطاع غير الربحي، وتجديد ممارساته، وتعزيز قدرته على الابتكار والاستدامة.

وبذلك تصبح تنمية الإنسان جزءًا من بناء المنظمة نفسها؛ لأن المنظمة القادرة على التعلم والنمو هي في جوهرها منظمة تمتلك قيادات وفرقًا قادرة على التطوير المستمر.

تمثل المعرفة أحد الأصول الرئيسية التي يستند إليها تطور القطاع غير الربحي، ولذلك جعل نموذج تنامي التمكين التنموي من إدارة المعرفة مركزاً أساسياً في بناء قدرات المنظمات ورفع جودة قراراتها وممارساتها.

ويقوم هذا المرتكز على الانتقال من المعرفة الفردية المتفرقة إلى المعرفة المؤسسية المنظمة، من خلال جمع الخبرات، وتوثيق الممارسات، وإنتاج المحتوى المتخصص، وتطوير الأدلة والنماذج والأدوات التي يمكن الرجوع إليها والاستفادة منها.

وتكمن أهمية إدارة المعرفة في أنها تساعد المنظمات على تجنب تكرار الأخطاء، والاستفادة من التجارب السابقة، وتحسين جودة التخطيط والتنفيذ. كما تسهم في تقليل الفجوة بين الخبرة النظرية والممارسة الميدانية، من خلال تحويل الخبرات المتراكمة إلى أدوات قابلة للتطبيق.

ولا يقتصر دور تنامي في هذا المجال على إنتاج المعرفة، بل يمتد إلى نشرها وتبادلها وتيسير الوصول إليها، من خلال المنصات والمجتمعات المهنية واللقاءات المتخصصة وشبكات الخبراء. وبهذا تتحول المعرفة من مورد تحتفظ به المنظمة إلى قيمة مشتركة تسهم في تطوير القطاع بأكمله.

كما تدعم إدارة المعرفة اتخاذ القرار المبني على الأدلة، من خلال توفير البيانات والمعلومات والتحليلات التي تساعد القيادات على فهم الواقع، وتحديد الأولويات، واختيار التدخلات الأكثر ملاءمة.

وتؤدي المجتمعات المهنية دوراً مهماً في هذا المرتكز، إذ تتيح للممارسين تبادل الخبرات، ومناقشة التحديات، وتطوير الحلول بصورة تشاركية. ومن خلال هذا التفاعل، تنشأ معرفة حية ومتجددة نابعة من الممارسة الفعلية، وليست منفصلة عنها. وتتجلى القيمة المؤسسية لإدارة المعرفة في قدرتها على حماية الخبرة من الفقد، وتحويلها إلى ذاكرة تنظيمية قابلة للتراكم والتطوير. كما تعزز قدرة المنظمة على التعلم المستمر، وتساعد على بناء حلول أكثر دقة واستجابة لاحتياجات المستفيدين. وبذلك تصبح المعرفة في نموذج تنامي أداة للتمكين، وليست مجرد محتوى؛ إذ تتحول إلى قرارات أفضل، وممارسات أكثر نضجاً، ومنظمات أكثر قدرة على تحقيق رسالتها.

الابتكار والتحول الرقمي

يعد الابتكار والتحول الرقمي من المرتكزات التي تعزز قدرة المنظمات غير الربحية على تطوير خدماتها، ورفع كفاءتها، والاستجابة للاحتياجات المتغيرة بمرونة أكبر.

وفي نموذج تنامي للتمكين التنموي، يُنظر إلى الابتكار بوصفه منهج لإعادة النظر في التحديات، وتصميم حلول فاعلة، وتحسين تجربة المستفيد، وتطوير نماذج العمل والبرامج والخدمات.

وينطلق الابتكار في النموذج من فهم الاحتياجات التنموية بصورة دقيقة، ثم تحويلها إلى فرص لتطوير حلول قابلة للتطبيق والتوسع. ولذلك يرتبط الابتكار بالتشخيص، والتجريب، والتعلم، والتحسين، وليس بمجرد البحث عن أفكار غير مسبقة.

أما التحول الرقمي، فيمثل وسيلة لرفع كفاءة العمل وتوسيع الوصول إلى الخدمات والمعرفة. ويتحقق ذلك من خلال تطوير المنصات والأدوات التقنية، وتحسين إدارة البيانات، وتيسير التواصل، وأتمتة الإجراءات، وتوفير حلول تساعد المنظمات على إدارة أعمالها بصورة أكثر كفاءة وشفافية.

ويحرص النموذج على ربط التحول الرقمي بالاحتياج المؤسسي، حتى لا يتحول إلى تبني للتقنية دون قيمة مضافة. فالأداة الرقمية لا تكون مؤثرة إلا عندما تسهم في حل مشكلة، أو تحسين خدمة، أو تسريع إجراء، أو دعم قرار.

كما يسهم هذا المرتكز في زيادة قدرة المنظمات على التوسع والوصول إلى شرائح ومناطق أوسع، وتقديم خدماتها بمرونة أعلى، وتقليل تكاليف بعض العمليات، وتحسين تجربة المستفيدين والشركاء.

وتكمن القيمة الاستراتيجية للابتكار والتحول الرقمي في أنهما يساعدان المنظمات على الانتقال من تكرار الممارسات التقليدية إلى تطوير نماذج عمل أكثر مرونة وكفاءة، قادرة على التكيف مع المتغيرات ومواجهة التحديات المستقبلية.

وبذلك يصبح الابتكار أداة لتحسين القيمة، ويصبح التحول الرقمي ممكنًا لتوسيع الأثر، ضمن إطار مؤسسي يضمن أن تظل التقنية في خدمة الرسالة التنموية، لا غايةً مستقلة عنها.

خامساً: الشراكات الاستراتيجية

تقوم التنمية المستدامة على تكامل الأدوار، ولا تستطيع منظمة واحدة مهما بلغت قدراتها أن تستجيب بمفردها لجميع الاحتياجات والتحديات. ولذلك تمثل الشراكات الاستراتيجية أحد المراكز الرئيسة في نموذج تنامي للتمكين التنموي.

وينظر النموذج إلى الشراكة بوصفها علاقة مؤسسية تقوم على وضوح الهدف، وتكامل الموارد والخبرات، وتوزيع الأدوار، وتحقيق قيمة مشتركة، وليس باعتبارها مجرد تعاون مؤقت أو مصدر للدعم.

يقدم نموذج تنامي للتمكين التنموي إطاراً عملياً يساعد المنظمات غير الربحية على بناء شراكات ترتبط باحتياجاتها الفعلية وأهدافها التنموية، من خلال تحديد مجالات التعاون، واستكشاف الشركاء المناسبين، وتصميم علاقات مؤسسية واضحة تقوم على تكامل الأدوار والموارد والخبرات. ويعمل النموذج على دعم الشراكات عبر مراحل التمكين المختلفة؛ بدءاً من تشخيص الاحتياج وتحديد الأطراف ذات الصلة، مروراً بمواءمة أهداف الشركاء، وتوزيع المسؤوليات، وبناء آليات الحوكمة والمتابعة، وصولاً إلى قياس النتائج وتطوير الشراكة استناداً إلى ما تحققه من قيمة مشتركة. كما يهيئ النموذج مساحات للتكامل بين الجهات الحكومية والوقفية والخاصة وغير الربحية، ويربط المنظمات بالخبرات والموارد والفرص التي تعزز قدرتها على تطوير خدماتها ومبادراتها.

وتتوزع مساهمات الشركاء بين دراسة الاحتياجات، وإعداد القيادات، وتأسيس الكيانات، واحتضان المنظمات، وتطوير المنتجات، ودعم المعرفة والابتكار وقياس الأثر. ويساعد نموذج تنامي المنظمات على الانتقال بالشراكة من مستوى التواصل والتعاون إلى ممارسة مؤسسية تستند إلى أهداف محددة، وأدوار واضحة، ونتائج قابلة للمتابعة والقياس. وبذلك تصبح الشراكات جزءاً أصيلاً من مسار بناء المنظمة وتعزيز جاهزيتها واستدامة أثرها. وتتمثل القيمة التي يضيفها النموذج في قدرته على تحويل تنوع الشركاء إلى منظومة متكاملة للتمكين؛ تتشارك فيها الجهات المعرفة والخبرة والموارد، وتتجه جهودها نحو أولويات واضحة، بما يعزز جودة النتائج، ويوسع نطاق الوصول، ويرسخ الثقة بين الأطراف، ويدعم استمرارية الأثر التنموي.

قياس الأثر والتحسين المستمر

يمثل قياس الأثر والتحسين المستمر الحلقة التي تربط بين الجهود المبذولة والنتائج المتحققة، ولذلك يعد من المرتكزات الجوهرية في نموذج تنامي للتمكين التنموي. فالنموذج يسعى إلى فهم التغير الذي أحدثته المبادرات في المنظمات والمستفيدين والبيئة التنموية. وهذا الانتقال من قياس ما تم تنفيذه إلى قياس ما تحقق من تغيير يمثل أحد مؤشرات النضج المؤسسي.

ويبدأ قياس الأثر من وضوح النتائج المستهدفة، وتحديد المؤشرات المناسبة، وجمع البيانات، وتحليلها، ثم استخدام النتائج في اتخاذ القرار وتطوير البرامج. وبهذا يصبح القياس جزءًا من دورة العمل، وليس إجراءً يأتي بعد انتهاء المبادرة.

كما يساعد قياس الأثر المنظمات على التمييز بين الأنشطة التي تحقق قيمة فعلية، وتلك التي تحتاج إلى مراجعة أو تطوير. ويوفر أساسًا موضوعيًا لتوجيه الموارد، وتحسين تصميم التدخلات، وتعزيز المساءلة أمام المستفيدين والشركاء والجهات الداعمة. ويرتبط هذا المرتكز ارتباطًا وثيقًا بالتحسين المستمر؛ لأن البيانات لا تكتسب قيمتها بمجرد جمعها، وإنما عندما تتحول إلى معرفة وقرارات وإجراءات تطويرية. ومن هنا، يشجع النموذج المنظمات على مراجعة أدائها بصورة دورية، والاستفادة من التغذية الراجعة، وتعديل مساراتها وفق النتائج.

كما يعزز قياس الأثر الثقة المؤسسية؛ إذ يساعد المنظمة على تقديم أدلة واضحة على قيمة ما تقدمه، ويقوي قدرتها على بناء الشراكات، وجذب الدعم، وتوسيع المبادرات التي أثبتت فاعليتها.

وفي سياق نموذج تنامي، لا يقتصر قياس الأثر على المستفيد النهائي، بل يمتد إلى قياس التحول الذي طرأ على المنظمة نفسها، مثل ارتفاع مستوى الحوكمة، وتحسن كفاءة الأداء، وتطور القدرات، وزيادة الاستدامة، واتساع نطاق الوصول. وبذلك يصبح قياس الأثر أداةً للتعليم والتطوير، ويصبح التحسين المستمر منهجًا يحافظ على فاعلية النموذج وقدرته على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة.

تعمل مرتكزات نموذج تنامي للتمكين التنموي ضمن منظومة مترابطة تقود المنظمة عبر رحلة متكاملة من التأسيس إلى النضج المؤسسي، ثم إلى تعظيم الأثر.

فالممكنات المؤسسية توفر الإطار المنظم، ورأس المال البشري يقود التطبيق، وإدارة المعرفة تدعم القرار، والابتكار والتحول الرقمي يطوران الحلول، والشراكات توسع نطاق العمل، وقياس الأثر يوجه التحسين والتطوير.

ويكشف هذا التكامل أن قوة النموذج لا تكمن في كل مركز منفردا، وإنما في قدرته على الجمع بينها ضمن رحلة واحدة تنتقل بالمنظمة من التأسيس إلى التمكين، ثم إلى التأثير.

ومن خلال هذا الترابط، يقدم النموذج تصورا لتمكين المنظمات غير الربحية، لا يكفي بمعالجة جوانب محددة من أداؤها، بل يسعى إلى رفع مستوى نضجها المؤسسي، وتعزيز قدرتها على التعلم والتكيف، وتمكينها من تحقيق رسالتها بصورة أكثر استدامة.

ويمهد هذا الفهم للانتقال إلى القسم التالي، الذي يتناول نموذج تنامي للتمكين التنموي في ضوء رؤية السعودية 2030 وأهداف التنمية المستدامة، ويحلل مدى اتساق مكوناته مع الأولويات الوطنية والدولية.



نموذج تنامي للتمكين التنموي في ضوء رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة

تشكل نموذج تنامي للتمكين التنموي في سياق التحولات التنموية التي تشهدها المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030، وما صاحبها من توجه نحو توسيع دور القطاع غير الربحي، وتعزيز إسهامه بوصفه شريكاً رئيساً في تحقيق التنمية الوطنية.

كما يتقاطع النموذج مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، من خلال تركيزه على بناء القدرات المؤسسية والبشرية، وتعزيز الشراكات، وإدارة المعرفة، ودعم الابتكار، وقياس الأثر؛ بما يسهم في تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق نتائج تنموية أكثر استدامة واتساعاً.

ولا يقوم هذا الاتساق على التشابه في المفاهيم فحسب، بل يظهر في طبيعة الممكنات التي يتبناها النموذج، وفي قدرته على تحويل التوجهات الوطنية والدولية إلى ممارسات مؤسسية وبرامج ومبادرات تسهم في رفع كفاءة القطاع وتعظيم أثره.

ويُقرأ هذا الاتساق من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية:

- 01 النموذج وأهداف التنمية المستدامة.
- 02 النموذج ورؤية السعودية 2030.
- 03 دلالات الاتساق مع الأولويات الوطنية والدولية.

النموذج التنموي لجمعية تنامي وأهداف التنمية المستدامة

تكشف مبادرات جمعية تنامي عن امتداد تنموي يتجاوز نطاق كل مبادرة على حدة؛ إذ تتقاطع آثارها مع عدد من أهداف التنمية المستدامة من خلال مسارات مترابطة تشمل بناء القدرات، وإدارة المعرفة، وتعزيز الشراكات، ودعم الابتكار، وتمكين المنظمات غير الربحية من أداء أدوار أكثر فاعلية في خدمة المجتمع.

ولا يقوم هذا الارتباط على تخصيص مشروع مستقل لكل هدف، بل على نموذج مؤسسي متكامل فيه المبادرات لتخدم أكثر من غاية تنموية في الوقت نفسه. فحين تُبنى منظمة أكثر كفاءة، أو تُتاح المعرفة للعاملين، أو تُفعّل الخبرات الوطنية، أو يُدعم الابتكار الاجتماعي، فإن الأثر الناتج يمتد من المنظمة إلى المستفيد، ومن المبادرة إلى المجتمع.

ويمنح هذا التكامل تجربة تنامي قيمة تنموية مضاعفة؛ لأن أثرها لا يتوقف عند النتائج المباشرة للبرامج، بل يمتد إلى تعزيز قدرة المنظمات المستفيدة على مواصلة الإسهام في التنمية بصورة أكثر كفاءة واستدامة.



النموذج التنموي لتنامي ورؤية السعودية 2030.

أحدثت رؤية السعودية 2030 تحولًا جوهريًا في مفهوم التنمية الوطنية، من خلال توسيع دائرة المشاركة، وتعزيز تكامل الأدوار بين القطاعات، والارتقاء بالقطاع غير الربحي ليكون شريكًا فاعلًا في بناء المجتمع وتحقيق الأولويات الوطنية.

وفي هذا الإطار، تبرز تجربة جمعية تنامي بوصفها نموذجًا مؤسسيًا يركز على تمكين المنظمات غير الربحية، ورفع جاهزيتها، وتعزيز قدرتها على أداء أدوارها التنموية بكفاءة واستدامة. ويتجسد ارتباط هذا النموذج بالرؤية في منهج عمل متكامل يقوم على الاستثمار في الإنسان، وبناء المؤسسات، وتنمية المعرفة، وتحفيز الابتكار، وتوسيع الشراكات، ورفع جودة الأداء.

ولا تتوقف نتائج هذا النموذج عند حدود الجمعية أو المنظمات المستفيدة، بل تمتد إلى الفئات والمجتمعات التي تخدمها تلك المنظمات، بما يضاعف قيمة الأثر ويعزز استمراره. ومن خلال هذا الامتداد، تتقاطع مبادرات تنامي مع محاور الرؤية الثلاثة: مجتمع حيوي تدعمه منظمات أكثر قدرة على فهم الاحتياجات المجتمعية والاستجابة لها، واقتصاد مزدهر يعزز رأس مال بشري مؤهل وبيئة محفزة للابتكار والكفاءة، ووطن طموح تقوم مؤسساته على الحوكمة والشراكة والمسؤولية وقياس النتائج.

وتعرض القراءة الآتية أبرز أوجه إسهام النموذج التنموي لجمعية تنامي في دعم محاور رؤية السعودية 2030، من خلال بناء قطاع غير ربحي أكثر نضجًا، وأوسع مشاركة، وأقدر على تحويل الاحتياجات المجتمعية إلى قيمة وأثر تنموي مستدام.



تسهم جمعية تنامي في دعم محور مجتمع حيوي من خلال تمكين المنظمات غير الربحية من الوصول إلى المجتمعات بصورة أكثر كفاءة، وتطوير قدرتها على تصميم المبادرات والخدمات التي تستجيب للاحتياجات الفعلية للفئات والمناطق المختلفة.

ويتجسد هذا الإسهام في عدد من المسارات، من أبرزها:

1. توسيع نطاق المشاركة المجتمعية والعمل التطوعي.
2. تعزيز وصول المجتمعات المحلية إلى الخدمات والمبادرات التنموية.
3. دعم المبادرات المرتبطة بجودة الحياة والتنقل الآمن.
4. تمكين المبادرات البيئية وتعزيز الوعي بالممارسات المستدامة.
5. دعم المبادرات الموجهة لخدمة المسافرين وضيوف الرحمن.
6. الإسهام في تعزيز العدالة الجغرافية وتوسيع نطاق التنمية بين مناطق المملكة.
7. بناء منظمات أكثر قدرة على فهم احتياجات الفئات والمجتمعات المختلفة والاستجابة لها.
8. وتكمن قيمة هذا المسار في أنه يعزز دور المجتمع بوصفه شريكًا في التنمية، لا مجرد مستفيد من خدماتها؛ إذ تسهم المنظمات الممكنة في توسيع المشاركة، وتحفيز المبادرات المحلية، وتحويل الاحتياجات المجتمعية إلى برامج قابلة للتنفيذ والاستدامة.

يرتبط إسهام جمعية تنامي في محور اقتصاد مزدهر بدورها في تطوير رأس المال البشري، ورفع الكفاءة المؤسسية، وتعزيز الابتكار داخل القطاع غير الربحي. فالقطاع الأكثر كفاءة وقدرة على الابتكار يصبح أقدر على توليد القيمة الاجتماعية، واستثمار موارده بفاعلية، والإسهام في التنمية الاقتصادية بصورة غير مباشرة

ويتضح هذا الإسهام من خلال:

1. تنمية رأس المال البشري ورفع جاهزية الكفاءات الوطنية.
2. تطوير مهارات العاملين والقيادات في القطاع غير الربحي.
3. دعم الابتكار والاستثمار الاجتماعي.
4. رفع الكفاءة التشغيلية والإدارية للمنظمات.
5. تسريع نمو الجمعيات الناشئة وتمكينها من تجاوز تحديات التأسيس.
6. تعزيز التحول الرقمي وتوظيف التقنية في تطوير الأعمال والخدمات.
7. تمكين الخبرات الوطنية من الإسهام في معالجة القضايا التنموية.
8. بناء منظمات أكثر قدرة على استدامة أعمالها وتنمية مواردها.

ومن خلال هذه الأدوار، تتجاوز مساهمة تنامي تحسين الأداء الداخلي للمنظمات إلى تعزيز إنتاجيتها، ورفع كفاءتها في استخدام الموارد، وتوسيع قدرتها على توليد قيمة اجتماعية واقتصادية أكثر استدامة.

يتجسد إسهام جمعية تنامي في محور وطن طموح من خلال دعم بناء مؤسسات غير ربحية أكثر كفاءة وشفافية ومساءلة، وأكثر قدرة على تحقيق النتائج وقياس أثرها. ويعكس هذا المسار انسجامًا واضحًا مع توجهات الرؤية نحو رفع جودة الأداء المؤسسي، وتعزيز الشراكة، وترسيخ الحوكمة والمسؤولية

ويتمثل هذا الإسهام في:

1. تطوير ممارسات الحوكمة والشفافية والالتزام المؤسسي.
2. بناء مؤسسات غير ربحية أكثر فاعلية واستدامة.
3. تعزيز ثقافة الأداء وقياس النتائج والأثر.
4. تأسيس وتطوير وحدات البرامج والمشروعات والجودة والاتصال المؤسسي.
5. تفعيل الشراكات بين الجهات الحكومية والقطاع غير الربحي والأوقاف والمجتمع.
6. تمكين العمل التطوعي والتطوع الخبروي.
7. تطوير نماذج مؤسسية قابلة للتوسع والتكرار.
8. دعم نمو القطاع غير الربحي وتعزيز استدامته.

ويؤكد هذا المحور أن دور تنامي لا يقتصر على تقديم الدعم لمنظمات منفردة، بل يمتد إلى الإسهام في بناء بيئة مؤسسية أكثر نضجًا، وقطاع غير ربحي أكثر جاهزية لتحمل مسؤولياته والمشاركة في تحقيق الأولويات الوطنية.

دلالات ارتباط النموذج بالأولويات الوطنية والدولية

تكشف مواءمة النموذج التنموي لجمعية تنامي مع رؤية السعودية 2030 وأهداف التنمية المستدامة عن عدد من الدلالات المهمة، من أبرزها:

أن بناء الممكّنات المؤسسية يمثل مدخلًا أكثر استدامة من الاقتصار على تنفيذ المبادرات والخدمات المباشرة.

أن النموذج لم يُبنَ لمعالجة احتياجات مؤسسية آنية، بل صُمم ليواكب التوجهات الاستراتيجية طويلة المدى للدولة.

أن توافق النموذج مع الأولويات الوطنية والدولية أسهم في إبراز تجربة الجمعية ضمن تقرير المملكة المرفوع إلى الأمم المتحدة، بوصفها نموذجًا يعكس دور القطاع غير الربحي في دعم التنمية المستدامة.

أن الاستثمار في المعرفة والقدرات والشراكات يحقق أثرًا مضاعفًا يمتد إلى المنظمات والمجتمعات التي تعمل معها الجمعية.

أن هذا الارتباط يعزز فرص تطوير النموذج وتوسعه، ويجعله أكثر قابلية للتطبيق والاستفادة منه في مبادرات وبرامج تنمية داخل المملكة وخارجها.

الخلاصة

يؤكد هذا التحليل أن القيمة الحقيقية للنموذج التنموي لجمعية تنامي لا تكمن في توافقه النظري مع رؤية السعودية 2030 وأهداف التنمية المستدامة، بل في قدرته على ترجمة هذه التوجهات إلى ممارسات مؤسسية ومبادرات عملية أسهمت في تمكين القطاع غير الربحي وتعظيم أثره التنموي. ومن هنا اكتسب النموذج أهميته بوصفه تجربة وطنية تتجاوز حدود العمل المؤسسي للجمعية، لتصبح جزءًا من مسيرة التنمية التي قدمتها المملكة إلى المجتمع الدولي من خلال تقرير الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2026.

القيمة الاستراتيجية لنموذج تنامي للتمكن التنموي

لا تتحدد قيمة النماذج التنموية بوضوح مكوناتها أو جودة تصميمها فحسب، وإنما بما تحدثه من تغيير في الواقع، وبقدرتها على تحويل الاحتياجات إلى مسارات عمل، والموارد إلى إمكانات، والمبادرات إلى أثر قابل للاستمرار والتوسع.

نموذج تنامي للتمكن التنموي يمثل إطاراً مؤسسياً يجمع الخبرة المتراكمة للجمعية في رحلة واحدة تبدأ بدراسة الاحتياجات التنموية، ثم إعداد القيادات والرواد الاجتماعيين، وتأسيس الكيانات غير الربحية، وتسريعها واحتضانها، وتطوير المنتجات المبتكرة والخدمات النوعية، وصولاً إلى الإسهام في التنمية المستدامة. وتدعم هذه الرحلة أربعة إمكانات رئيسة هي: الابتكار، والشراكات، والحوكمة، وإدارة الأثر.

وتظهر قيمته الاستراتيجية من خلال ما أنتجته الجمعية من مبادرات وبرامج ومنصات معرفية وتجارب مؤسسية تعكس انتقال النموذج من التصور إلى التطبيق.



أولاً: تحويل الاحتياجات إلى منظومة تمكين

ينطلق نموذج تنامي للتمكين التنموي من دراسة الاحتياجات وتحديد الأولويات، لا من اختيار مشروع جاهز ثم البحث عن مستفيدين له. ويمنح هذا المدخل تدخلات الجمعية ارتباطاً وثيق بالواقع؛ لأن نقطة البداية هي الفجوة التنموية نفسها، ثم تصميم المسار الملائم للاستجابة لها.

وتكمن القيمة الاستراتيجية لهذا التوجه في الانتقال من معالجة الاحتياج بصورة مؤقتة إلى بناء كيان أو قدرة مؤسسية تستطيع مواصلة التعامل معه. فالاحتياج لا يتحول إلى نشاط ينتهي بانتهاء التمويل، بل يصبح منطلقاً لإعداد القادة، وتأسيس المنظمة، وبناء جاهزيتها، وربطها بالممكنات اللازمة لاستمرارها.

وبذلك يعالج النموذج الأسباب المؤسسية الكامنة خلف الفجوات التنموية، ولا يكتفي بالتعامل مع مظاهرها المباشرة.



شاهد تطبيقي من نموذج تنامي للتمكين التنموي
مبادرة «أساس» - حاضنة تأسيس الجمعيات

تعكس مبادرة «أساس» هذا التوجه بوضوح؛ إذ ربطت تأسيس الجمعيات بالاحتياجات الفعلية للمناطق والمجتمعات، وقدمت للمؤسسين الإرشاد والدعم الفني والإداري وبناء القدرات، ورافقتهم حتى اكتمال التأسيس والانطلاق المؤسسي. وقد وثق تقرير الاستعراض الوطني الطوعي إسهام المبادرة في تأسيس 38 جمعية في المناطق الأكثر احتياجاً تنموياً، إلى جانب تدريب أكثر من 250 متطوعاً وخبيراً محلياً.

ولا تتمثل دلالة المبادرة في عدد الجمعيات المؤسسة فقط، وإنما في تحويل الاحتياج المحلي إلى كيان منظم يمتلك القدرة على الاستجابة له بصورة أكثر استدامة.

مضاعفة الأثر من خلال تمكين المنظمات

يقوم نموذج تنامي للتمكين التنموي على فكرة أن تمكين المنظمة يوسع دائرة الأثر أكثر من الاقتصار على تقديم خدمة مباشرة ومحدودة. فعندما تتحسن جاهزية المنظمة، وتتضح استراتيجيتها، وتنظم حوكمتها، وترتفع كفاءة برامجها، ينعكس ذلك على مختلف خدماتها ومستفيديها وشركائها. ومن هنا، لا ينتهي أثر تنامي عند المنظمة التي تلقت الدعم؛ بل ينتقل عبرها إلى المجتمع الذي تخدمه. وكل منظمة تصبح أكثر قدرة على التخطيط والتنفيذ والقياس تمثل قناة جديدة لصناعة أثر متجدد ومتسع.

وتمنح هذه الفلسفة النموذج قيمة مضاعفة؛ لأن الاستثمار في المنظمة لا ينتج مخرجًا واحدًا، بل يبني قدرة مؤسسية تستمر في إنتاج البرامج والخدمات والنتائج بعد انتهاء التدخل المباشر.



شاهد تطبيقي من نموذج تنامي للتمكين التنموي
مسرعة (سراج)

تعمل «سراج» على تمكين المنظمات غير الربحية الناشئة وتسريع انتقالها من مرحلة التأسيس إلى التشغيل المؤسسي. وشملت خدماتها بناء التوجه الاستراتيجي والخطط التشغيلية، وتطوير الهياكل التنظيمية وسياسات الحوكمة، وتصميم المبادرات، وتطوير الهوية والمنصات الرقمية، واستكمال المتطلبات التشغيلية. وقد دعمت المسرعة 120 منظمة ناشئة، وأسهمت في رفع جاهزيتها للانطلاق وخدمة المجتمع.

ويجسد هذا التطبيق جوهر النموذج؛ إذ لا تقدم تنامي خدمة نهائية نيابة عن المنظمة، بل ترفع قدرتها على أداء رسالتها وصناعة أثرها بنفسها.



ثالثاً: بناء رأس مال معرفي للقطاع غير الربحي

يتعامل نموذج تنامي للتمكين التنموي مع المعرفة بوصفها ممكنًا أساسيًا للتنمية المؤسسية، وليست نشاطًا جانبيًا أو محتوى توعويًا مؤقتًا. فالمعرفة المنظمة تختصر الزمن، وتقلل تكرار الجهود، وتحفظ الخبرات، وتساعد المنظمات على الاستفادة من الممارسات المتراكمة في القطاع.

وتبرز القيمة الاستراتيجية لهذا المسار في تحويل الخبرات الفردية والوثائق المتفرقة إلى رأس مال معرفي متاح للممارسين والمنظمات. وكلما اتسعت إمكانية الوصول إلى الأدلة والنماذج والأدوات المهنية، تحسنت جودة القرارات والممارسات، وارتفعت قدرة القطاع على التعلم والتطوير.

كما أن إنتاج المعرفة وإتاحتها يجعل أثر الجمعية قابلاً للانتشار خارج نطاق البرامج المباشرة، ويمنح المنظمات فرصة الاستفادة من خبرتها دون ارتباط بمشروع أو موقع جغرافي محدد.



شاهد تطبيقي من نموذج تنامي للتمكين التنموي
منصة «معين» المعرفية

أطلقت تنامي منصة «معين» لتجميع وثائق العمل الخيري وتصنيفها ونشرها، وإتاحة الأدلة والنماذج واللوائح والمواد التعليمية للممارسين والمنظمات. ووفق النص الموثق في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي، أتاحت مكتبة معين الرقمية 20,284 ملفًا تعليميًا، وسجلت 342,514 زيارة. وتكشف هذه المبادرة عن انتقال المعرفة من محتوى متفرق إلى أصل مؤسسي مشترك، يمكن الرجوع إليه وتوظيفه في تطوير الممارسات داخل القطاع غير الربحي.

رابعًا: تعزيز الثقة من خلال الأداء القابل للقياس

يجعل نموذج تنامي للتمكين التنموي إدارة الأثر أحد ممكناته الرئيسة، بما يعني أن القياس ليس إجراءً يأتي بعد اكتمال البرامج، بل جزء من تصميم رحلة التمكين ومتابعتها وتحسينها.

وتتبع أهمية هذا التوجه من أن الثقة المؤسسية لا تُبنى بكثرة الأنشطة وحدها، وإنما بالقدرة على إظهار ما تغير نتيجة التدخل. فالقياس يوضح مستوى التقدم، ويكشف جوانب القوة والفجوات، ويساعد على توجيه الموارد والقرارات نحو ما يحقق قيمة أكبر.

كما أن وجود مؤشرات واضحة وممارسات منتظمة للمتابعة يمنح الشركاء والجهات الداعمة صورة أكثر دقة عن النتائج، ويعزز قدرة المنظمة على التعلم والتحسين المستمر.

شاهد تطبيقي من نموذج تنامي للتمكين التنموي

مبادرات الجودة والتميز المؤسسي

عملت تنامي على تصميم مبادرات لتأسيس وحدات الجودة داخل المنظمات غير الربحية، وإعداد السياسات والأدلة ومصفوفات المتابعة، وبناء منظومات قياس الأداء والرقابة الداخلية، وتأهيل فرق العمل على أدوات الجودة والتحسين المستمر.

وتعكس هذه المبادرات انتقال المنظمة من الأداء القائم على الاجتهادات الفردية إلى أداء أكثر انتظامًا ووضوحًا وقابلية للمتابعة، وهو ما يعزز الثقة في قدرتها على تحقيق النتائج والمحافظة عليها.



قابلية نموذج تنامي للتمكين التنموي للتوسع ونقل التجربة

من أبرز مصادر القيمة في نموذج تنامي للتمكين التنموي أنه لا يرتبط بمنظمة واحدة أو مجال واحد أو منطقة محددة؛ بل يقوم على رحلة وممكنات يمكن تكييفها وفق طبيعة الاحتياج ومستوى نضج المنظمة والسياق الذي تعمل فيه.

ولا تعني قابلية النقل استنساخ التجربة بصورة حرفية، وإنما الاستفادة من منطقتها وأدواتها ومراحلها، ثم تكييفها بما يتناسب مع الواقع الجديد. وهذه المرونة تفتح المجال لتطبيق النموذج في بيئات متنوعة، وتوسيع أثره من تدخل محدود إلى ممارسة يمكن أن تستفيد منها منظومات أوسع.

كما أن انتشار المعرفة والخبرة بين الممارسين يضاعف قدرة النموذج على التوسع، لأن عملية التطوير لا تبقى محصورة داخل الجمعية، بل تنتقل عبر الشبكات والمجتمعات المهنية.



شاهد تطبيقي من نموذج تنامي للتمكين التنموي
مبادرة المجتمعات المهنية

جمعت المبادرة الممارسين والخبراء في مجتمعات تخصصية لتبادل المعرفة والخبرات وتطوير الممارسات. وقد ضمت 2,000 عضو موزعين على 12 مجتمعًا مهنيًا، ونفذت 695 نشاطًا لتبادل المعرفة.

وتكمن دلالة هذه المبادرة في أن المعرفة لم تعد محصورة داخل منظمة واحدة؛ بل أصبحت تنتقل عبر شبكة مهنية قابلة للنمو والتوسع في تخصصات ومناطق مختلفة.

الاعتراف الوطني بإسهامات نموذج تنامي للتمكين التنموي

تكتسب النماذج التنموية قيمة إضافية عندما تتقاطع نتائجها مع الأولويات الوطنية، وتصبح تطبيقاتها جزءًا من الصورة التي تعبر بها الدولة عن تقدمها التنموي.

وقد مثّل ورود إسهامات جمعية تنامي في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث للمملكة لعام 2026 دلالة على أهمية البرامج والمبادرات التي طورتها الجمعية، وعلى ارتباطها بمسارات وطنية شملت النمو الشامل، وتمكين المواطنين، وبناء القدرات، وإدارة المعرفة، والشراكات والاستدامة. ومن المهم هنا التمييز بين أمرين: التقرير وثّق إسهامات ومبادرات جمعية تنامي، ولم يرد فيه - بحسب المادة المتاحة - اعتماد رسمي مستقل لـ نموذج تنامي للتمكين التنموي باسمه. ولذلك فإن القيمة التحليلية تكمن في أن المبادرات الواردة تعكس عمليًا مكونات النموذج وفلسفته، وتقدم شواهد وطنية على قدرته على تحويل التمكين إلى نتائج قابلة للتوثيق.

الشاهد الوطني

ورود إسهامات جمعية تنامي في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث وثق التقرير مبادرات تنامي في تأسيس الجمعيات، وإدارة المعرفة، وبناء القدرات، وتنمية رأس المال البشري، والشراكات الوطنية، وغيرها من المجالات. وقدمت هذه المبادرات بوصفها إسهامات عملية في المهمات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

ومن ثم، فإن هذا الورد يمثل اعترافًا بقيمة الإسهامات التي أنتجتها تجربة الجمعية، ويمنح نموذج تنامي للتمكين التنموي أساسًا أقوى للتوثيق والتحليل والبناء المستقبلي، دون نسبة اعتماد رسمي للنموذج إلى التقرير ما لم يرد ذلك صراحة.

سابعًا: من خبرة مؤسسية إلى مرجع تنموي

تتجاوز القيمة المستقبلية لـ نموذج تنامي للتمكين التنموي حدود استخدامه داخل الجمعية؛ إذ يمكن أن يتحول إلى مرجع تستفيد منه المنظمات والممارسون والباحثون في فهم رحلة التمكين وبناء التدخلات المؤسسية.

ويتطلب هذا التحول توثيق فلسفة النموذج ومراحله وممكناته وأدواته ومؤشرات تطبيقه، وربط كل مرحلة بالشواهد العملية والدروس المستفادة. فالتجربة غير الموثقة تبقى مرتبطة بمن نفذها، أما التجربة التي تتحول إلى نموذج واضح فتنتقل إلى الآخرين، وتصبح قابلة للتعلم والتطوير والتطبيق.

ويمنح هذا المسار جمعية تنامي فرصة لتعزيز دورها بوصفها جهة تنتج المعرفة والمنهجيات، لا جهة تنفذ البرامج فقط. كما يحفظ الخبرة المؤسسية ويحد من فقدانها مع تغير الفرق والمشروعات.

الشاهد المؤسسي

توثيق نموذج تنامي للتمكين التنموي

يمثل بناء النموذج بصورته المتكاملة، وتحديد مراحله الست وممكناته الأربعة ومسار التحول من التأسيس إلى التمكين ثم التأثير، خطوة مهمة نحو تحويل خبرة الجمعية إلى إطار مؤسسي واضح. ويأتي توثيق النموذج في هذا الكتاب ليجمع بين الإطار النظري والتطبيقات الواقعية، ويتيح تقديمه للقطاع بوصفه تجربة قابلة للدراسة والاستفادة والتطوير، لا بوصفه نموذجًا معياريًا ملزمًا أو معتمدًا من جهة خارجية



فرص تطوير نموذج تنامي للتمكين التنموي وتعظيم أثره

لا يمثل توثيق نموذج تنامي للتمكين التنموي نهاية مسيرته، بل بداية مرحلة جديدة يمكن فيها تحويله إلى أصل مؤسسي أكثر نضجاً واتساعاً.

وتتضمن فرص التطوير إعداد دليل تطبيقي يوضح خطوات استخدام النموذج، وبناء أدوات لتشخيص الاحتياجات ومستوى النضج المؤسسي، وتصميم مؤشرات لقياس نتائج التمكين، وتطوير حقائب تدريبية وخدمات استشارية مرتبطة بكل مرحلة من مراحله.

كما يمكن اختبار النموذج في سياقات ومجالات مختلفة، وتوثيق دراسات حالة تبين عوامل النجاح والتحديات، وعقد شراكات بحثية ومهنية تسهم في تطويره والتحقق من فاعليته. ومن شأن ذلك أن ينقل النموذج من إطار يصف خبرة الجمعية إلى منهجية أكثر قابلية للتطبيق والمقارنة والتحسين. ويمكن كذلك بناء حزمة من المنتجات والخدمات المنبثقة من النموذج، تبدأ بدراسة الاحتياج، وتمر ببناء القيادات وتأسيس الكيانات واحتضانها، وتنتهي بقياس الأثر والاستدامة. وحين تقدم هذه الخدمات ضمن إطار واحد، تصبح خبرة تنامي أكثر وضوحاً للشركاء، وأكثر قابلية للتوسع والاستثمار.



الرؤية المستقبلية

تكمّن الفرصة الأهم في تطوير نموذج تنامي للتمكين التنموي بوصفه أصلًا مؤسسيًا مملوكًا للجمعية، له تعريف موحد، ودليل تطبيق، وأدوات قياس، وشواهد موثقة، ومنتجات تدريبية واستشارية. ولا تنسب هذه الرؤية إلى مبادرة قائمة بعينها، بل تمثل مسارًا مقترحًا للبناء على التجربة المتراكمة وتعظيم قيمتها المستقبلية.





03 | الفصل الثالث



قراءة تحليلية لإسهامات جمعية تنامي في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث

افتتاحية الفصل

مبادرات تنامي الموثقة في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث

المحور الأول: بناء المنظمات وتعزيز التنمية المكانية

المحور الثاني: التمكين المؤسسي وتعزيز الكفاءة التنظيمية

المحور الثالث: إدارة المعرفة وبناء رأس المال المعرفي للقطاع غير الربحي

المحور الرابع: تنمية رأس المال البشري وتفعيل الخبرات الوطنية

المحور الخامس: الابتكار والتحول الرقمي في القطاع غير الربحي

المحور السادس: الاتصال المؤسسي وبناء السمعة المؤسسية

المحور السابع: الشراكات الوطنية والمبادرات النوعية

المحور الثامن : دعم مبادئ التنمية المستدامة أعلى النموذج

خلاصة الفصل

يمثل هذا الفصل جوهر التقرير، إذ يقدم قراءة تحليلية لإسهامات جمعية تنامي التي وردت في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث للمملكة العربية السعودية لعام 2026م، من خلال استعراض المبادرات والبرامج التي وثقها التقرير الوطني بوصفها نماذج عملية أسهمت في دعم مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية السعودية 2030.

ولا يقتصر هذا الفصل على توثيق المبادرات التي ورد ذكرها، بل يتناولها بالتحليل والتفسير؛ لإبراز القيمة المؤسسية التي قدمتها الجمعية، وطبيعة الأثر الذي أحدثته، وكيف أسهمت هذه المبادرات في تمكين القطاع غير الربحي وتعزيز دوره التنموي.

وقد رُتبت المبادرات وفق تسلسل ييسر على القارئ تتبع كل مبادرة منذ ورودها في التقرير الوطني، مروراً بسياقها التنموي، وانتهاءً بتحليل إسهامها وعلاقتها بالمهام الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم قراءة مؤسسية متعمقة، تُبرز كيف تحولت مبادرات جمعية تنامي من برامج تنفيذية إلى نماذج وطنية استحققت أن تكون جزءاً من التجربة السعودية الموثقة في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث.



مبادرات جمعية تنامي الموثقة في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث

جسدت جمعية تنامي حضورها في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث للمملكة العربية السعودية من خلال مجموعة من المبادرات والبرامج النوعية التي وثّقها التقرير باعتبارها نماذج عملية أسهمت في دعم الأولويات الوطنية وتعزيز مسيرة التنمية المستدامة. وتعكس هذه المبادرات نموذج عمل الجمعية في تمكين القطاع غير الربحي، وبناء الممكّنات المؤسسية، وإدارة المعرفة، وتطوير القدرات، وتحفيز الابتكار، وتوسيع نطاق الشراكات التنموية.

ولا تقتصر أهمية هذه المبادرات على تنوع مجالاتها، وإنما تمتد إلى كونها أسهمت في تحقيق عدد من المهمات الوطنية التي اعتمدها التقرير إطارًا لعرض التجربة التنموية للمملكة، الأمر الذي يعكس مواءمة برامج الجمعية مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 وإسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتمثل المبادرات الواردة في هذا الفصل صورة متكاملة لنموذج تنامي في العمل التنموي؛ إذ يجمع بين بناء القدرات، وتطوير الحلول المؤسسية، وتمكين المنظمات غير الربحية، وتعزيز الابتكار والجودة، بما يسهم في تعظيم الأثر التنموي واستدامته. وفي الصفحات التالية، يستعرض التقرير هذه المبادرات تباعًا، مع تقديم نبذة عن كل مبادرة، وبيان سياق ورودها في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث، وتحليل إسهامها في تحقيق المهمة الوطنية المرتبطة بها، وإبراز القيمة المؤسسية والتنموية التي أضافتها، وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة.

المبادرات الموثقة في التقرير

وثق تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث عشر مبادرات جمعية تنامي في مجالات متنوعة، عكست شمولية نموذجها في تمكين القطاع غير الربحي، وبناء القدرات، وإدارة المعرفة، والابتكار، والجودة، والاستدامة. وفيما يلي نبذة موجزة عن المبادرات التي تناولها التقرير:

مبادرة أساس – حاضنة تأسيس الجمعيات

تعنى بتمكين تأسيس الجمعيات الأهلية من خلال تقديم الدعم الفني والاستشاري، وبناء القدرات، ومرافقة المؤسسين حتى اكتمال التأسيس والانطلاق المؤسسي.



منصة معين – المنصة المعرفية لوثائق العمل الخيري

منصة معرفية متخصصة لتجميع وتوثيق ونشر الأدلة والنماذج والوثائق المهنية، بما يسهم في تعزيز إدارة المعرفة وتبادل الخبرات داخل القطاع غير الربحي.



المجتمعات المهنية

مبادرة لبناء مجتمعات تخصصية تجمع الممارسين والخبراء، وتوفر بيئة مهنية لتبادل المعرفة، وتطوير القدرات، وتعزيز التعاون بين العاملين في القطاع.



منصة الروزنامة

منصة رقمية تُعنى بإتاحة الفرص التنموية، والفعاليات، والدورات، والمنح، والوظائف، والمبادرات ذات العلاقة بالقطاع غير الربحي.



جدير – تطوع الخبراء

مبادرة تربط الخبراء والمتخصصين بالمنظمات غير الربحية لتقديم خدمات استشارية تطوعية تسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي.



سراج – مسرعة الأعمال للمنظمات غير الربحية

برنامج لاحتضان الجمعيات الناشئة وتمكينها من بناء هويتها المؤسسية، وتسريع جاهزيتها التشغيلية والاستراتيجية.



منجز

مبادرة منجز

مبادرة لتطوير وحدات البرامج والمشروعات داخل المنظمات غير الربحية، وترسيخ منهجيات إدارة المشاريع وفق أفضل الممارسات.



مبادرة ظهور

مبادرة متخصصة في بناء الإعلام المؤسسي للمنظمات غير الربحية، وتعزيز حضورها الإعلامي، وتمكينها من إدارة رسائلها الاتصالية بكفاءة.



يمام - معمل الابتكار التنموي

معمل متخصص في تصميم وتطوير الحلول الابتكارية للتحديات التنموية باستخدام منهجيات الابتكار الاجتماعي.



مبادرة جادة

مبادرة تهدف إلى تأسيس وحدات الجودة في المنظمات غير الربحية، وترسيخ ثقافة التحسين المستمر، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.

وفي الصفحات التالية، يستعرض التقرير كل مبادرة بصورة مستقلة، من خلال بيان المهمة الوطنية التي وردت ضمنها، والنص الوارد في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث، وتحليل طبيعة إسهامها، وربطها بأهداف التنمية المستدامة، بما يبرز القيمة المؤسسية والتنموية التي قدمتها جمعية تنامي.

المحور الأول : بناء المنظمات وتعزيز التنمية المكانية

تمهيد المحور

يمثل بناء المنظمات غير الربحية نقطة الانطلاق في رحلة التنمية المؤسسية، إذ لا يمكن الحديث عن رفع كفاءة القطاع أو تعظيم أثره دون وجود منظمات تمتلك المقومات الأساسية للعمل والاستدامة.

ومن هذا المنطلق، ركزت جمعية تنامي على تطوير مبادرات تستهدف تأسيس المنظمات غير الربحية، وتهيئتها للانطلاق وفق أسس مؤسسية، مع توجيه اهتمام خاص إلى المناطق الطرفية والأكثر احتياجًا، بما يعزز العدالة الجغرافية ويحقق تنمية أكثر شمولًا.

ويبرز هذا التوجه في مبادرات ركزت على تأسيس المنظمات، وتسريع جاهزيتها المؤسسية، وتمكينها من أداء أدوارها التنموية، بما يتوافق مع مستهدفات المهمة الوطنية التاسعة (النمو الشامل)، ويعكس اهتمام المملكة بتوسيع مشاركة القطاع غير الربحي في مختلف مناطقها. والمبادرات التي يتناولها المحور هي : مبادرة أساس مسرعة سراج



مبادرة أساس حاضنة تأسيس الجمعيات



نبذة عنها



مبادرة متخصصة أطلقتها جمعية تنامي لتمكين تأسيس الجمعيات الأهلية في المناطق المستهدفة وفق الاحتياجات التنموية المحلية، من خلال تقديم الإرشاد، والدعم الفني والإداري، وبناء القدرات، ومرافقة المؤسسين حتى الحصول على الترخيص الرسمي، بما يضمن انطلاق الجمعيات على أسس مؤسسية مستدامة.

الهدف الرئيس



تمكين تأسيس جمعيات أهلية نوعية ومستدامة تلبي الاحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية، من خلال احتضان المؤسسين، وبناء قدراتهم، ومرافقتهم في رحلة التأسيس، بما يعزز كفاءة القطاع غير الربحي ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

نطاق التنفيذ



جميع مناطق المملكة العربية السعودية وفق الاحتياجات التنموية والأولويات المحلية.

فترة التنفيذ

٣ أشهر



الفئة المستهدفة

المجتمعات المحلية



هدف التنمية المستدامة المرتبط بها

تعزيز التنمية المجتمعية، وبناء المؤسسات غير الربحية، وتطوير الشراكات التنموية



الصفحة التي وردت فيها

267,268



أبرز الأنشطة

دراسة الاحتياج التنموي

تطوير فكرة الجمعية

اختيار التصنيف المناسب

إعداد التوجه الاستراتيجي

إعداد اللوائح والوثائق التأسيسية

رفع الطلب عبر منصة المركز الوطني
لتنمية القطاع غير الربحي

متابعة إجراءات الترخيص،

تقديم الإرشاد والاستشارات

تنفيذ ورش عمل للمؤسسين.

النتائج و المخرجات

تأسيس عشرات الجمعيات الأهلية في
مختلف مناطق المملكة

تأهيل مؤسسين قادرين على إدارة
جمعياتهم بكفاءة

توفير نماذج مؤسسية متوافقة
مع متطلبات المركز الوطني لتنمية
القطاع غير الربحي

تشير المنصة إلى تأسيس أكثر من 0٠
جمعية مع وجود جمعيات أخرى تحت
التأسيس.

الأثر التنموي

الإسهام في سد الفجوات التنموية عبر تأسيس جمعيات متخصصة، ورفع كفاءة القطاع غير الربحي، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتحسين الوصول إلى الخدمات التنموية في المناطق الأكثر احتياجًا، بما يدعم الاستدامة المؤسسية والتنمية المحلية

دور جمعية تنامي في التنفيذ

تصميم المبادرة وإدارة الحاضنة، وتقديم الاستشارات والإرشاد، وتحليل الاحتياج التنموي، وبناء القدرات، وإعداد الوثائق التأسيسية، ومتابعة إجراءات الترخيص، والإشراف على رحلة تأسيس الجمعية حتى بدء أعمالها الرسمية.

التحليل المؤسسي لمبادرة أساس – حاضنة تأسيس الجمعيات

أولاً: نبذة عن المبادرة

مبادرة متخصصة أطلقتها جمعية تنامي لتمكين تأسيس الجمعيات الأهلية في المناطق المستهدفة وفق الاحتياجات التنموية المحلية، من خلال تقديم الإرشاد، والدعم الفني والإداري، وبناء القدرات، ومرافقة المؤسسين حتى الحصول على الترخيص الرسمي، بما يضمن انطلاق الجمعيات على أسس مؤسسية مستدامة.

ثانياً: المهمة الوطنية الواردة فيها المبادرة رقم المهمة:

المهمة الوطنية رقم (9) اسم المهمة: النمو الشامل

الاسم بالإنجليزية: Inclusive Growth

طبيعة الإسهام

تسهم مبادرة أساس في دعم النمو الشامل من خلال تأسيس جمعيات أهلية في المناطق الأعلى احتياجاً، وبناء جاهزيتها المؤسسية بما يمكنها من الاستجابة للاحتياجات المحلية، وتقديم خدمات تنموية أكثر استدامة. وقد أسهمت المبادرة في تأسيس 38 جمعية أهلية في المناطق الأكثر احتياجاً تنموياً، ولا سيما المناطق الطرفية، وحققت زيادة بنسبة 70% في معدلات تأسيس الجمعيات في المناطق عالية الاحتياج، إلى جانب تدريب أكثر من 250 متطوعاً وخبيراً محلياً، وتحقيق نسبة رضا بلغت 93%.



ثالثًا: النص كما ورد في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث بالانجليزية

Tanami Association leads inclusive growth efforts through programs that establish and strengthen nonprofit organizations in underserved regions. The Asas Initiative has established 38 nonprofit associations in the most developmentally needy regions of the Kingdom, particularly peripheral areas, achieving a 70% increase in association establishment rates in high-need regions, training over 250 local volunteers and experts, and reaching 93% beneficiary satisfaction.

رابعًا: الترجمة العربية

تقود جمعية تنامي جهود النمو الشامل من خلال برامج تعمل على تأسيس المنظمات غير الربحية وتقويتها في المناطق الأقل خدمة. وقد أسست مبادرة أساس 38 جمعية غير ربحية في مناطق المملكة الأكثر احتياجًا من الناحية التنموية، ولا سيما المناطق الطرفية، وحققت زيادة بنسبة 70% في معدل تأسيس الجمعيات بالمناطق عالية الاحتياج، ودربت أكثر من 250 متطوعًا وخبيرًا محليًا، وبلغت نسبة رضا المستفيدين 93%.

خامسًا: القيمة الاستراتيجية والتنموية للمبادرة

تتجاوز القيمة الاستراتيجية لمبادرة أساس تسهيل الإجراءات النظامية لتأسيس الجمعيات إلى معالجة فجوة تنمية أكثر عمقًا، تتمثل في محدودية حضور المنظمات غير الربحية في بعض المناطق والقطاعات الأكثر احتياجًا. ومن خلال توجيه التأسيس نحو الاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلية، تحول المبادرة إنشاء الجمعيات من غاية إدارية إلى أداة لتحقيق تنمية أكثر توازنًا وشمولًا.

وتُبرز المبادرة تحولًا مؤسسيًا من التركيز على زيادة أعداد الكيانات إلى بناء منظمات مهيأة للقيام بأدوارها؛ إذ إن تأسيس الجمعية ضمن مسار احتضان منظم يعزز قدرتها على الانطلاق وفق توجه واضح، ويحد من التعثر في مراحلها الأولى، ويرفع قابليتها لبناء الشراكات واستقطاب الموارد وتقديم خدمات مستدامة.

وتنسجم المبادرة مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 في تمكين القطاع غير الربحي وتعظيم أثره الاجتماعي والاقتصادي، كما تجسد مفهوم التنمية المكانية المتوازنة من خلال توسيع حضور الجمعيات في المناطق الطرفية وعالية الاحتياج. وترتبط المبادرة بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف (10): الحد من أوجه عدم المساواة، من خلال تقليص الفجوات الجغرافية في الوصول إلى الخدمات؛ والهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية، عبر تأسيس كيانات مجتمعية أكثر قدرة وتنظيمًا؛ والهدف (17): عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، لما تتطلبه رحلة التأسيس والتمكين من تكامل بين المؤسسين والجهات التنظيمية والخبراء والشركاء.

مسرعة الأعمال للمنظمات غير الربحية (سراج)



نبذة عنها

مبادرة متخصصة أطلقتها جمعية تنامي لتمكين الجمعيات الأهلية الناشئة من خلال تقديم خدمات استشارية ولوجستية عبر منهجية احتضان متكاملة، تساعد على بناء هويتها المؤسسية، وتحديد توجهها الاستراتيجي، وتسريع انطلاق أعمالها وتحقيق رسالتها التنموية.



الهدف الرئيس

تمكين الجمعيات الناشئة من بناء هويتها المؤسسية، وتطوير بنيتها التنظيمية، وتحديد توجهها الاستراتيجي بما يضمن انطلاقة مؤسسية مستدامة.



نطاق التنفيذ

جميع مناطق المملكة العربية السعودية.



فترة التنفيذ

3 أشهر



الفئة المستهدفة

الجمعيات الأهلية الناشئة.



هدف التنمية المستدامة المرتبط بها

تطوير القدرات المؤسسية، وتعزيز الاستدامة التنظيمية، وبناء الشراكات التنموية



الصفحة التي وردت فيها

201



أبرز الأنشطة

تقديم الاستشارات في التوجه الاستراتيجي

عداد الخطة التشغيلية

تطوير سياسات الحوكمة

بناء الهيكل المؤسسي،

تصميم المبادرات المجتمعية، إضافة إلى خدمات لوجستية تشمل الهوية البصرية

المساعدة في فتح الحساب البنكي واستكمال المتطلبات التشغيلية.

النتائج و المخرجات

إعداد التوجه الاستراتيجي والخطة التشغيلية

بناء الهيكل المؤسسي، وإعداد سياسات الحوكمة

تصميم مبادرة مجتمعية، وتوفير المنتجات والخدمات اللوجستية اللازمة لانطلاق الجمعية.

الأثر التنموي

رفع جاهزية الجمعيات الناشئة، وتعزيز استدامة أعمالها، وتحسين جودة خدماتها، وتمكينها من خدمة المجتمع بكفاءة أكبر، وترسيخ ثقافة التطوير المؤسسي والابتكار في القطاع غير الربحي.

دور جمعية تنامي في التنفيذ

تصميم وإدارة المسرعة، وتقديم الخدمات الاستشارية واللوجستية، والإشراف على رحلة الاحتضان، ومتابعة تنفيذ المخرجات، وتمكين الجمعيات من بناء قدراتها المؤسسية وتحقيق متطلبات مرحلة التأسيس.

التحليل المؤسسي لمسرعة سراج

أولاً: نبذة عن المبادرة

مبادرة متخصصة أطلقتها جمعية تنامي لتمكين الجمعيات الأهلية الناشئة من خلال تقديم خدمات استشارية ولوجستية عبر منهجية احتضان متكاملة، تساعد على بناء هويتها المؤسسية، وتحديد توجهها الاستراتيجي، وتسريع انطلاق أعمالها وتحقيق رسالتها التنموية.

ثانياً: المهمة الوطنية الواردة فيها المبادرة رقم المهمة:

رقم المهمة: المهمة الوطنية رقم (9) اسم المهمة: النمو الشامل

الاسم بالإنجليزية: Inclusive Growth

طبيعة الإسهام

تسهم مسرعة سراج في دعم النمو الشامل من خلال تمكين المنظمات غير الربحية الناشئة، وتسريع انتقالها من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التشغيل المؤسسي. وقد دعمت المسرعة 120 منظمة ناشئة، بما يعزز جاهزيتها للانطلاق، ويرفع قدرتها على تقديم خدماتها وبناء أثرها في المجتمعات التي تستهدفها.

ثالثاً: النص كما ورد في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث:

.The Siraj Accelerator has supported 120 emerging organizations

رابعاً: الترجمة العربية:

دعمت مسرعة سراج 120 منظمة ناشئة.



خامسًا: القيمة الاستراتيجية والتنموية للمبادرة

تستجيب مسرعة سراج للحاجة إلى رعاية المنظمات غير الربحية في المرحلة التي تعقب تأسيسها؛ وهي مرحلة تتسم بارتفاع احتمالات التعثر بسبب محدودية الخبرة، وعدم اكتمال الأنظمة والعمليات، وضعف الجاهزية التشغيلية. ومن خلال مسار تسريع مؤسسي، تساعد المبادرة المنظمات الناشئة على الانتقال من وجودها النظامي إلى ممارسة أعمالها بصورة أكثر انتظامًا وكفاءة.

وتتمثل القيمة المؤسسية للمبادرة في بناء المكونات الأساسية التي تحتاجها المنظمة للانطلاق، ومنها التوجه الاستراتيجي، والخطط التشغيلية، والهياكل التنظيمية، وسياسات الحوكمة، والمبادرات المجتمعية، والهوية المؤسسية، والحضور الرقمي، والمتطلبات التشغيلية. وبذلك تقدم سراج دعمًا متكاملًا يعالج المنظمة بوصفها منظومة مترابطة، لا مجموعة احتياجات منفصلة.

ولا يقتصر أثر المسرعة على المنظمات المستفيدة مباشرة؛ ففرع جاهزية 120 منظمة ناشئة يعني توسيع قاعدة الجهات القادرة على الوصول إلى المجتمعات، وتقديم الخدمات، واستقطاب الموارد، وبناء الشراكات. وتنسجم المبادرة مع رؤية السعودية 2030 في رفع كفاءة القطاع غير الربحي، وزيادة مساهمته التنموية، وتعزيز استدامة منظمته. كما ترتبط بالهدف (8): العمل اللائق ونمو الاقتصاد من خلال تطوير المنظمات وبيئات العمل فيها؛ والهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية عبر بناء منظمات أكثر تنظيمًا وكفاءة؛ والهدف (17): عقد الشراكات لتحقيق الأهداف من خلال تهيئة المنظمات الناشئة للتعاون واستقطاب الدعم وبناء الشراكات.

المحور الثاني : التمكين المؤسسي وتعزيز الكفاءة التنظيمية

تمهيد المحور

بعد مرحلة بناء المنظمات غير الربحية وتوسيع انتشارها الجغرافي، تبرز الحاجة إلى تمكينها مؤسسيًا، بما يعزز قدرتها على إدارة أعمالها بكفاءة، ورفع جودة خدماتها، وتحقيق أثر أكثر استدامة. فالمنظمات لا تحقق رسالتها بمجرد تأسيسها، وإنما بامتلاكها للأنظمة، والقدرات، والممارسات التي تجعلها أكثر جاهزية لمواجهة التحديات والاستجابة للاحتياجات التنموية. ومن هذا المنطلق،

أولت جمعية تنامي اهتمامًا خاصًا بتطوير مبادرات تستهدف رفع النضج المؤسسي للمنظمات غير الربحية، من خلال تحسين إدارة المشروعات، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتهيئة البيئات الداعمة للنمو والاستدامة.

وتعكس هذه المبادرات توجهًا استراتيجيًا نحو بناء منظمات أكثر قدرة على التخطيط والتنفيذ وقياس الأثر، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في رفع مساهمة القطاع غير الربحي في التنمية الوطنية. ويستعرض هذا المحور المبادرات التي ركزت على تطوير الممكّنات المؤسسية، وبناء بيئات عمل أكثر كفاءة، بما يساهم في تحويل المنظمات غير الربحية من جهات منفذة للبرامج إلى مؤسسات قادرة على صناعة أثر تنموي مستدام. والمبادرات التي يتناولها المحور هي: مبادرة منجز مبادرة جادة



منجز | مبادرة

نبذة عنها

مبادرة تُعنى بمأسسة وحدات البرامج والمشاريع في المنظمات غير الربحية، من خلال تأسيس هيكل تنظيمي متخصص، وتطبيق منهجيات وأدوات إدارة المشاريع، ونقل المعرفة للمختصين، وتقديم الدعم الاستشاري والفني بما يضمن رفع كفاءة إدارة البرامج والمشاريع وتعزيز فرص نجاحها.



الهدف الرئيس

تمكين المنظمات غير الربحية من بناء وإدارة وحدات البرامج والمشاريع وفق أفضل الممارسات المؤسسية، بما يعزز كفاءة التنفيذ ويرفع جودة الأثر التنموي.



نطاق التنفيذ

جميع مناطق المملكة العربية السعودية.



فترة التنفيذ

بحسب الخطة التنفيذية للمشروع مع كل جهة مستفيدة



الفئة المستهدفة

الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ومديرو البرامج والمشاريع، والعاملون في إدارات المشاريع بالقطاع غير الربحي.



هدف التنمية المستدامة المرتبط بها

تعزيز كفاءة إدارة المشاريع، وبناء القدرات المؤسسية، وتحسين جودة الخدمات التنموية



الصفحة التي وردت فيها

201



أبرز الأنشطة

دراسة الوضع الراهن

تأسيس وحدة البرامج والمشاريع

مواءمة الوحدة مع الهيكل التنظيمي

تحديد المهام والمسؤوليات

بناء مؤشرات الأداء

نقل المعرفة لمسؤول الوحدة

تقديم الدعم الاستشاري

توفير نظام تقني لإدارة البرامج والمشاريع

النتائج و المخرجات

إنشاء وحدات متخصصة لإدارة البرامج والمشاريع

تطوير الهياكل التنظيمية، وتطبيق منهجيات إدارة المشاريع

ورفع كفاءة التخطيط والتنفيذ والمتابعة

تحسين حوكمة المشاريع داخل المنظمات غير الربحية.

الأثر التنموي

تعزيز الاحترافية في إدارة البرامج والمشاريع، ورفع كفاءة تنفيذ المبادرات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين، وزيادة استدامة المنظمات غير الربحية من خلال ممارسات مؤسسية أكثر فاعلية

دور جمعية تنامي في التنفيذ

تصميم المبادرة، والإشراف على تأسيس وحدات البرامج والمشاريع، وتقديم الاستشارات الفنية، ونقل المعرفة، وبناء النماذج والأدوات، ومتابعة تطبيق أفضل الممارسات لضمان استدامة الوحدة وفعاليتها.

أولاً: نبذة عن المبادرة

مبادرة تُعنى بمأسسة وحدات البرامج والمشاريع في المنظمات غير الربحية، من خلال تأسيس هيكل تنظيمي متخصص، وتطبيق منهجيات وأدوات إدارة المشاريع، ونقل المعرفة للمختصين، وتقديم الدعم الاستشاري والفني بما يضمن رفع كفاءة إدارة البرامج والمشاريع وتعزيز فرص نجاحها.

ثانياً: المهمة الوطنية الواردة فيها المبادرة رقم المهمة:

رقم المهمة: المهمة التاسعة (Mission 9)

اسم المهمة: النمو الشامل (Inclusive Growth).

طبيعة الإسهام

أسهمت مبادرة منجز في دعم مستهدفات المهمة التاسعة: النمو الشامل من خلال بناء وحدات متخصصة لإدارة البرامج والمشروعات داخل المنظمات غير الربحية، وتطبيق منهجيات مؤسسية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم، بما يعزز كفاءة إدارة المبادرات التنموية ويرفع جودة تنفيذها واستدامة أثرها.

ثالثاً: النص الوارد في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث: يُدرج النص الإنجليزي كما ورد في التقرير.

The Munjez Initiative has established program and project management units achieving more than 40% improvement in execution efficiency

رابعاً: تُدرج الترجمة العربية المعتمدة.

أسست مبادرة منجز وحدات لإدارة البرامج والمشروعات، وحققت تحسناً تجاوز 40% في كفاءة التنفيذ.



خامسًا: القيمة الاستراتيجية والتنموية للمبادرة

تعكس مبادرة منجز توجّهًا استراتيجيًا نحو ترسيخ إدارة البرامج والمشروعات بوصفها أحد الممكّنات المؤسسية الرئيسة للمنظمات غير الربحية، إذ تنتقل بالمشروعات من كونها جهودًا تنفيذية متفرقة إلى منظومة مؤسسية متكاملة تُدار وفق منهجيات واضحة، وإجراءات موحدة، ومؤشرات أداء قابلة للقياس والمتابعة.

وتبرز أهمية المبادرة في معالجتها أحد أبرز التحديات التي تواجه القطاع غير الربحي، والمتمثل في تفاوت القدرات المؤسسية لإدارة البرامج والمشروعات، فبدلًا من الاعتماد على الخبرات الفردية أو الممارسات غير المنهجية، تعمل المبادرة على بناء وحدات متخصصة تمتلك الأدوات والمهارات والحوكمة اللازمة لإدارة دورة حياة المشروع بكفاءة، بدءًا من مرحلة التخطيط، مرورًا بالتنفيذ وإدارة المخاطر، وانتهاءً بقياس النتائج والأثر.

وتسهم هذه المنهجية في رفع كفاءة استخدام الموارد، وتحسين جودة التنفيذ، وتعزيز القدرة على اتخاذ القرار المبني على البيانات، بما ينعكس على زيادة فاعلية البرامج التنموية واستدامة نتائجها. كما تساعد المنظمات على بناء ذاكرة مؤسسية تحفظ الخبرات المتراكمة، وتدعم التحسين المستمر، وترفع مستوى جاهزيتها للتوسع في تنفيذ المبادرات ذات الأولوية الوطنية.

ولا تقتصر القيمة التنموية للمبادرة على تحسين أداء المنظمات المستفيدة، بل تمتد إلى تعزيز كفاءة القطاع غير الربحي بوصفه شريكًا رئيسًا في التنمية، من خلال تمكينه من تنفيذ مشروعات أكثر نضجًا واحترافية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 في رفع مساهمة القطاع غير الربحي في التنمية الوطنية، ويعزز دوره في تحقيق أثر تنموي مستدام قائم على الكفاءة المؤسسية والنتائج القابلة للقياس.

نبذة عنها

مبادرة متخصصة تُعنى بتأسيس وحدات الجودة في المنظمات غير الربحية، من خلال بناء منظومة جودة داخلية متكاملة تشمل السياسات والإجراءات، وآليات الرقابة، وأدوات القياس، وتأهيل الكوادر، بما يساهم في ترسيخ ثقافة الجودة والتحسين المستمر داخل المنظمة.



الهدف الرئيس

تمكين المنظمات غير الربحية من بناء وحدات جودة مؤسسية تساهم في تحسين الأداء، ورفع كفاءة العمليات، وترسيخ ثقافة التحسين المستمر وفق أفضل الممارسات.



نطاق التنفيذ

جميع مناطق المملكة العربية السعودية.



فترة التنفيذ

وفق الخطة التنفيذية للمبادرة مع كل جهة مستفيدة



الفئة المستهدفة

المنظمات غير الربحية، والمختصون بالجودة والتميز المؤسسي، ومسؤولو التطوير المؤسسي، وفرق الجودة والتحسين المستمر



هدف التنمية المستدامة المرتبط بها

ترسيخ ثقافة الجودة والتميز المؤسسي، وتحسين كفاءة الأداء، وبناء القدرات التنظيمية



الصفحة التي وردت فيها

201



أبرز الأنشطة

تصميم إطار الجودة المؤسسية

إعداد سياسات الجودة ومصفوفات المتابعة

بناء خطة الرقابة الداخلية

تدريب فريق العمل على أدوات الجودة

توفير نماذج وأدلة تطبيقية

تقديم الدعم والاستشارات الفنية.

النتائج و المخرجات

تأسيس وحدات جودة داخلية

تطوير السياسات والإجراءات

بناء منظومة للمتابعة وقياس الأداء

رفع كفاءة الكوادر

تعزيز تطبيق معايير الجودة داخل المنظمات غير الربحية.

الأثر التنموي

رفع مستوى الجودة المؤسسية، وتحسين كفاءة العمليات والخدمات، وتعزيز ثقافة التميز والتحسين المستمر، بما ينعكس على استدامة المنظمات وجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين

دور جمعية تنامي في التنفيذ

تصميم المبادرة، وتأسيس وحدات الجودة، وإعداد الأدلة والسياسات، وتأهيل الكوادر، وتقديم الاستشارات، ومتابعة تطبيق معايير الجودة والتحسين المستمر داخل الجهات المستفيدة.

أولاً: نبذة عن المبادرة

مبادرة متخصصة تُعنى بتأسيس وحدات الجودة في المنظمات غير الربحية، من خلال بناء منظومة جودة داخلية متكاملة تشمل السياسات والإجراءات، وآليات الرقابة، وأدوات القياس، وتأهيل الكوادر، بما يساهم في ترسيخ ثقافة الجودة والتحسين المستمر داخل المنظمة.

ثانياً: المهمة الوطنية الواردة فيها المبادرة رقم المهمة:

رقم المهمة: المهمة التاسعة (Mission 9)

اسم المهمة: النمو الشامل (Inclusive Growth).

طبيعة الإسهام

أسهمت مبادرة جادة في دعم مستهدفات المهمة التاسعة: النمو الشامل من خلال توفير بيئة مؤسسية داعمة لتطوير المنظمات غير الربحية، وتعزيز التكامل بينها، وتمكينها من الوصول إلى الخدمات الاستشارية والمعرفية والتطويرية، بما يساهم في رفع كفاءتها المؤسسية وتعزيز قدرتها على تحقيق أثر تنموي مستدام.

ثالثاً: النص الوارد في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث :

يُدرج النص الإنجليزي كما ورد في التقرير.

.The Jaddah Initiative prepares associations for ISO 9001:2015 certification

رابعاً: تُدرج الترجمة العربية المعتمدة.

تعمل مبادرة جادة على تأهيل الجمعيات للحصول على شهادة الجودة وفق المواصفة ISO 9001:2015.



خامسًا: القيمة الاستراتيجية والتنموية للمبادرة

تمثل مبادرة جادة نموذجًا متقدمًا في بناء البيئات المؤسسية الحاضنة للقطاع غير الربحي، إذ تتجاوز مفهوم تقديم الخدمات المنفردة إلى إنشاء منظومة متكاملة تُمكن المنظمات من النمو والتطور ضمن بيئة تشجع على التعاون، وتبادل المعرفة، والاستفادة من الخبرات والموارد المشتركة.

وتبرز القيمة الاستراتيجية للمبادرة في أنها تنقل دعم المنظمات من التدخلات المتفرقة إلى بناء منظومة تطوير متكاملة، تجمع بين التمكين المؤسسي، والاستشارات، وبناء القدرات، وربط المنظمات بالشركاء والخبراء، بما يساهم في رفع كفاءة الأداء، وتسريع عمليات التطوير، وتعزيز فرص الابتكار والتكامل بين مكونات القطاع غير الربحي.

كما تساهم المبادرة في بناء مجتمع مؤسسي أكثر ترابطًا، تتبادل فيه المنظمات الخبرات والممارسات الناجحة، وتعمل ضمن منظومة تشاركية تعظم الاستفادة من الموارد، وتحد من تكرار الجهود، وتفتح آفاقًا أوسع للشراكات النوعية، الأمر الذي يعزز من قدرة القطاع على الاستجابة للاحتياجات التنموية بكفاءة ومرونة.

وتتجاوز آثار المبادرة حدود المنظمات المستفيدة لتنعكس على القطاع غير الربحي بأكمله، من خلال الإسهام في بناء بيئة تنموية أكثر نضجًا واستدامة، تدعم تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، وترسخ مفهوم أن التنمية المؤسسية لا تتحقق فقط بتطوير المنظمة، وإنما ببناء منظومة متكاملة تمكن جميع مكونات القطاع من النمو والعمل المشترك وصناعة الأثر الوطني.

إدارة المعرفة وبناء رأس المال المعرفي للقطاع غير الربحي

تمهيد المحور

تُعد المعرفة أحد أهم الأصول الاستراتيجية في المنظمات الحديثة، ولا سيما في القطاع غير الربحي الذي يعتمد على تبادل الخبرات، وتراكم التجارب، ونقل الممارسات الناجحة بوصفها أدوات رئيسة لرفع الكفاءة وتعظيم الأثر. ومن هذا المنطلق، لم تقتصر جهود جمعية تنامي على تنفيذ المبادرات والبرامج، بل اتجهت إلى بناء منظومة معرفية تسهم في إنتاج المعرفة، وتنظيمها، وإتاحتها، وتحويلها إلى مورد مستدام تستفيد منه المنظمات غير الربحية بمختلف تخصصاتها.

ويمثل هذا التوجه انتقالاً من مفهوم تقديم الخدمات إلى مفهوم إدارة المعرفة المؤسسية، الذي يهدف إلى تعزيز التعلم المستمر، وتبادل الخبرات، وتطوير الممارسات المهنية، بما يسهم في رفع مستوى النضج المؤسسي للقطاع غير الربحي، ودعم قدرته على الابتكار والاستجابة للتحديات التنموية.

ويستعرض هذا المحور المبادرات التي أسهمت في بناء البنية المعرفية للقطاع غير الربحي، من خلال تطوير المنصات المعرفية، وتعزيز مجتمعات الممارسة المهنية، وتيسير الوصول إلى المعرفة والخبرات، بما يدعم تحقيق التنمية المستدامة، ويعزز دور المعرفة بوصفها أحد الممكنات الرئيسة للتنمية المؤسسية. **والمبادرات التي يتناولها المحور هي : منصة معين منصة روزنامة**

تكمل هذه المبادرات بعضها بعضاً في بناء منظومة معرفية متكاملة؛ فبينما توفر منصة معين بيئة لإدارة المعرفة وإتاحتها، تسهم مجتمعات الممارسة المهنية في إنتاج المعرفة وتبادل الخبرات بين الممارسين، وتدعم منصة روزنامة نشر الفرص والفعاليات والمحتوى المهني، بما يعزز تدفق المعرفة داخل القطاع غير الربحي، ويرفع كفاءة الاستفادة منها.



منصة معين منصة معرفية لوثائق العمل الخيري



نبذة عنها

منصة معرفية متخصصة أطلقتها جمعية تنامي لجمع وتوثيق ونشر وثائق العمل الخيري، بهدف توفير مرجع مهني متكامل يدعم المنظمات غير الربحية، ويسهم في تبادل المعرفة والخبرات، وتمكين العاملين في القطاع من الوصول إلى النماذج والأدوات واللوائح والموارد المعرفية بسهولة.



الهدف الرئيس

تمكين المعرفة المهنية في القطاع غير الربحي من خلال توثيق وإتاحة وثائق وأدوات العمل الخيري، وتعزيز تبادل الخبرات وبناء القدرات المؤسسية.



نطاق التنفيذ

جميع مناطق المملكة العربية السعودية عبر منصة رقمية متاحة للمستخدمين



فترة التنفيذ

مستمرة



الفئة المستهدفة

الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الأوقاف، الجهات المانحة، العاملون في القطاع غير الربحي، الباحثون، والاستشاريون والمهتمون بتطوير العمل التنموي



هدف التنمية المستدامة المرتبط بها

نشر المعرفة، وبناء القدرات، وتعزيز الوصول إلى الموارد المعرفية



الصفحة التي وردت فيها

152



أبرز الأنشطة

جمع وتصنيف وأرشفة وثائق العمل الخيري

إتاحة النماذج الإدارية واللوائح والسياسات

نشر الأدلة والأدوات المهنية

تحديث المحتوى المعرفي بشكل مستمر

توفير مكتبة رقمية متخصصة للقطاع غير الربحي

النتائج و المخرجات

إنشاء مكتبة معرفية رقمية متخصصة تضم آلاف الملفات والوثائق

تسهيل الوصول إلى المعرفة المهنية

دعم المنظمات غير الربحية بنماذج وأدوات عملية تساهم في رفع كفاءتها المؤسسية.

الأثر التنموي

تعزيز التحول المعرفي في القطاع غير الربحي، ورفع جودة الممارسات المؤسسية، وتسريع تبادل الخبرات، وتقليل الوقت والجهد في الوصول إلى الموارد المهنية، بما يساهم في تحسين كفاءة واستدامة المنظمات غير الربحية

دور جمعية تنامي في التنفيذ

تصميم وتطوير وإدارة المنصة، وجمع وتوثيق المحتوى المعرفي، والإشراف على تصنيف الوثائق، وتحديث الموارد، وتمكين المستفيدين من الوصول إلى المعرفة المهنية في القطاع غير الربحي.

أولاً: نبذة عن المبادرة

منصة معرفية متخصصة أطلقتها جمعية تنامي لجمع وتوثيق ونشر وثائق العمل الخيري، بهدف توفير مرجع مهني متكامل يدعم المنظمات غير الربحية، ويسهم في تبادل المعرفة والخبرات، وتمكين العاملين في القطاع من الوصول إلى النماذج والأدوات واللوائح والموارد المعرفية بسهولة.

ثانياً: المهمة الوطنية الواردة فيها المبادرة رقم المهمة:

رقم المهمة: المهمة الوطنية رقم (6)

اسم المهمة: مواطنون متمكنون

الاسم بالإنجليزية: Citizens Empowered

طبيعة الإسهام

تسهم منصة معين في تمكين العاملين والمنظمات في القطاع غير الربحي من الوصول إلى المعرفة المهنية المتخصصة، من خلال إتاحة مكتبة رقمية تضم 20,284 ملفاً تعليمياً، سجلت 342,514 زيارة. ويعزز ذلك بناء القدرات، والتعلم المستمر، والاستفادة من الأدلة والوثائق والخبرات المتاحة في تطوير الممارسات المؤسسية.

ثالثاً: النص كما ورد في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث :

The Maeen digital library provides access to 20,284 educational files with 342,514 site visits.

رابعاً: الترجمة العربية :

تتيح مكتبة معين الرقمية الوصول إلى 20,284 ملفاً تعليمياً، وسجل موقعها 342,514 زيارة.



خامسًا: القيمة الاستراتيجية والتنموية للمبادرة

تمثل منصة معين انتقالًا من التعامل مع المعرفة بوصفها محتوى متفرقًا إلى إدارتها بوصفها أصلًا مؤسسيًا متاحًا للقطاع. فجمع الوثائق والأدلة والمواد التعليمية وتصنيفها وإتاحتها رقميًا يختصر الوقت والجهد اللازمين للوصول إلى المعرفة، ويحد من تكرار إنتاج الأدوات نفسها، ويوسع استفادة المنظمات من الخبرات المتراكمة.

وتكمن القيمة المؤسسية للمنصة في دعم التعلم القائم على المعرفة الموثقة، وتمكين العاملين من الرجوع إلى موارد متخصصة تساعدهم على تطوير السياسات والإجراءات والبرامج واتخاذ قرارات أكثر استنارة. كما تقلص المنصة الفجوة المعرفية بين المنظمات الكبيرة والناشئة؛ إذ تتيح للجميع الوصول إلى موارد قد لا تتوافر لبعض المنظمات بصورة مستقلة.

وينسجم هذا الإسهام مع رؤية السعودية 2030 في تنمية القدرات البشرية، وتعزيز التحول الرقمي، ورفع كفاءة القطاع غير الربحي. كما يرتبط بالهدف (4): التعليم الجيد من خلال تعزيز فرص التعلم المستمر؛ والهدف (9): الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية عبر تطوير بنية رقمية للمعرفة؛ والهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية من خلال دعم بناء ممارسات مؤسسية أكثر كفاءة؛ والهدف (17): عقد الشراكات لتحقيق الأهداف من خلال إتاحة المعرفة التي تنتجها الجهات والخبراء وتداولها على نطاق أوسع.

نبذة عنها

منصة رقمية متخصصة أطلقتها جمعية تنامي لرصد ونشر الفعاليات، والدورات التدريبية، والمنح، والوظائف، والأخبار، والمبادرات المجتمعية في القطاعات الحكومي والخاص وغير الربحي، بما يسهل الوصول إلى الفرص التنموية ويعزز المشاركة المجتمعية.



الهدف الرئيس

توفير منصة وطنية موحدة تجمع الفرص والفعاليات والمبادرات التنموية، وتيسر الوصول إليها، وتعزيز التكامل والتواصل بين الجهات والأفراد في مختلف القطاعات.



نطاق التنفيذ

جميع مناطق المملكة العربية السعودية عبر منصة رقمية.



فترة التنفيذ

مستمرة



الفئة المستهدفة

المنظمات غير الربحية، الجهات الحكومية، القطاع الخاص، الباحثون عن العمل، المتطوعون، المتدربون، والمهتمون بالفرص والفعاليات التنموية



هدف التنمية المستدامة المرتبط بها

تعزيز الوصول إلى الفرص التنموية، ودعم التكامل بين القطاعات، وتوسيع المشاركة المجتمعية



الصفحة التي وردت فيها

152



أبرز الأنشطة

نشر الفعاليات والمؤتمرات

إتاحة الدورات التدريبية

الإعلان عن المنح والوظائف

نشر الأخبار والمبادرات المجتمعية

ربط المستفيدين بجهات التنفيذ

إتاحة التسجيل في الفرص المختلفة.

النتائج و المخرجات

إنشاء منصة رقمية شاملة تجمع
الفرص التنموية في مكان واحد

تسهيل وصول المستفيدين إلى
الفعاليات والبرامج

زيادة انتشار المبادرات والأنشطة بين
الجهات المستهدفة

تعزيز التفاعل مع الفرص المتاحة.

الأثر التنموي

تعزيز الوصول إلى الفرص التنموية، وزيادة المشاركة المجتمعية، وتحسين التنسيق بين القطاعات، ورفع الاستفادة من البرامج والفعاليات والمبادرات بما يدعم التنمية المستدامة

دور جمعية تنامي في التنفيذ

تطوير وإدارة المنصة، واستقطاب الجهات المشاركة، والإشراف على نشر وتحديث المحتوى، وربط المستفيدين بالفرص التنموية، وتعزيز التكامل بين القطاعات من خلال منصة رقمية موحدة.

أولاً:نبذة عن المبادرة

منصة رقمية متخصصة أطلقتها جمعية تنامي لرصد ونشر الفعاليات، والدورات التدريبية، والمنح، والوظائف، والأخبار، والمبادرات المجتمعية في القطاعات الحكومي والخاص وغير الربحي، بما يسهل الوصول إلى الفرص التنموية ويعزز المشاركة المجتمعية.

ثانياً: المهمة الوطنية الواردة فيها المبادرة رقم المهمة:

رقم المهمة: المهمة الوطنية رقم (6)

اسم المهمة: مواطنون متمكنون

الاسم بالإنجليزية: Citizens Empowered

طبيعة الإسهام

تسهم منصة روزنامه في تمكين العاملين والمنظمات في القطاع غير الربحي من التعرف إلى الفعاليات والبرامج والفرص المهنية المرتبطة بالقطاع، من خلال حصرها وتصنيفها وإتاحتها في منصة رقمية موحدة. وقد فهرست المنصة 4,021 فعالية، وسجلت 332,618 زيارة، بما يعزز الوصول إلى المعرفة والفرص، ويدعم المشاركة والتعلم المستمر داخل القطاع.

ثالثاً: النص كما ورد في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث :

The Roznamah events platform has catalogued 4,021 sector events with 332,618 visits.

رابعاً: الترجمة العربية :

وثقت منصة روزنامه للفعاليات 4,021 فعالية قطاعية، وسجلت 332,618 زيارة.



خامسًا: القيمة الاستراتيجية والتنموية للمبادرة

تعالج منصة روزنامة أحد التحديات المرتبطة بتشتت المعلومات عن الفعاليات والبرامج المهنية في القطاع غير الربحي؛ إذ تجمعها في مساحة رقمية منظمة تسهّل على العاملين والمنظمات التعرف إلى فرص التعلم والمشاركة والتواصل. وبذلك تنتقل الفعاليات من أنشطة منفصلة محدودة الوصول إلى مورد معرفي متاح على نطاق أوسع.

وتكمن القيمة المؤسسية للمنصة في تحسين تدفق المعلومات داخل القطاع، وربط المستفيدين بالفرص ذات الصلة باحتياجاتهم المهنية والمؤسسية، بما يدعم تطوير القدرات، ويرفع مستوى المشاركة، ويحد من ضياع الفرص أو تكرار الجهود. كما توفر البيانات المتراكمة عن الفعاليات مؤشرًا يساعد على قراءة حركة القطاع وموضوعاته واتجاهاته المهنية.

وتنسجم المنصة مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 في تعزيز التحول الرقمي، وتنمية القدرات البشرية، وتوسيع المشاركة المجتمعية. كما ترتبط بالهدف (4): التعليم الجيد من خلال إتاحة فرص التعلم المستمر؛ والهدف (9): الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية عبر توفير بنية رقمية لتنظيم المعلومات؛ والهدف (17): عقد الشراكات لتحقيق الأهداف من خلال الربط بين الجهات المنظمة للفعاليات والممارسين والمستفيدين.

المحور الرابع : تنمية رأس المال البشري وتفعيل الخبرات الوطنية

تمهيد المحور

يمثل الإنسان المحرك الرئيس للتنمية، والعنصر الأكثر تأثيرًا في نجاح المنظمات وتحقيق رسالتها. فمهما بلغت جودة الأنظمة أو تطورت الأدوات، يبقى الأثر الحقيقي مرهونًا بوجود كوادر مؤهلة، وخبرات متخصصة، وبيئات قادرة على استثمار الطاقات البشرية وتوجيهها نحو خدمة الأولويات الوطنية.

وانطلاقًا من هذا المفهوم، عملت جمعية تنامي على تطوير مبادرات تستثمر في رأس المال البشري، من خلال استقطاب الخبرات الوطنية، وتفعيل التطوع التخصصي، وبناء قدرات العاملين والمتطوعين في القطاع غير الربحي. ولم يقتصر هذا الدور على تقديم برامج تدريبية أو فرص تطوعية، بل امتد إلى بناء منظومة تُيسر انتقال المعرفة والخبرة بين الممارسين، وتربط الاحتياجات التنموية بالكفاءات القادرة على تلبيتها.

ويستعرض هذا المحور المبادرات التي أسهمت في تعزيز كفاءة الموارد البشرية في القطاع غير الربحي، وتوسيع الاستفادة من الخبرات الوطنية، بما يعزز جودة الأداء المؤسسي، ويرفع قدرة المنظمات على تحقيق أثر تنموي مستدام

المبادرات التي يتناولها المحور : المجتمعات المهنية منصة جدير لتطوع الخبراء





نبذة عنها



برنامج مهني متخصص ومعتمد من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، تشرف عليه جمعية تنامي، ويهدف إلى احتضان العاملين في القطاع غير الربحي ضمن مجتمعات مهنية متخصصة، بما يسهم في تبادل المعرفة والخبرات، وتطوير القدرات، وتعزيز التواصل المهني من خلال بيئة رقمية تفاعلية.

الهدف الرئيس



تمكين العاملين في القطاع غير الربحي من تطوير قدراتهم المهنية، وتعزيز تبادل المعرفة والخبرات، وبناء مجتمعات مهنية مستدامة تسهم في رفع كفاءة القطاع.

نطاق التنفيذ



جميع مناطق المملكة العربية السعودية عبر الواتساب

فترة التنفيذ



مستمرة

الفئة المستهدفة



أعضاء مجالس الإدارة، المديرون التنفيذيون، المديرون الماليون، مسؤولو الحوكمة، المختصون بالتحول الرقمي، الأوقاف، الاستثمار الاجتماعي، إدارة المشاريع، التطوع، والمهنيون والعاملون في القطاع غير الربحي.

هدف التنمية المستدامة المرتبط بها



تطوير الكفاءات المهنية، وتعزيز التعلم المستمر، وبناء شبكات التعاون المهني

الصفحة التي وردت فيها



152,201

أبرز الأنشطة

إنشاء مجتمعات مهنية متخصصة

تنفيذ الدورات التدريبية، وورش العمل،
واللقاءات المهنية

إتاحة الملفات والأدلة والفيديوهات

تبادل الخبرات والتجارب بين الممارسين

تقديم محتوى معرفي متخصص.

النتائج و المخرجات

بناء شبكة من المجتمعات المهنية
المتخصصة

تعزيز التواصل بين العاملين في القطاع

إتاحة محتوى تدريبي ومعرفي متجدد

رفع مستوى تبادل الخبرات
والممارسات المهنية

الأثر التنموي

الإسهام في تطوير رأس المال البشري في القطاع غير الربحي، ورفع كفاءة الممارسين، وتعزيز التعلم المستمر، ونشر أفضل الممارسات، بما ينعكس على جودة أداء المنظمات غير الربحية واستدامتها

دور جمعية تنامي في التنفيذ

تصميم وإدارة البرنامج، والإشراف على المجتمعات المهنية، واستقطاب الخبراء، وتنظيم البرامج واللقاءات، وإثراء المحتوى المعرفي، وتطوير المنصة الرقمية لضمان استدامة المجتمعات المهنية.

المجتمعات المهنية

أولاً: نبذة عن المبادرة

برنامج مهني متخصص ومعتمد من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، تشرف عليه جمعية تنامي، ويهدف إلى احتضان العاملين في القطاع غير الربحي ضمن مجتمعات مهنية متخصصة، بما يساهم في تبادل المعرفة والخبرات، وتطوير القدرات، وتعزيز التواصل المهني من خلال بيئة رقمية تفاعلية.

ثانياً: المهمة الوطنية الواردة فيها المبادرة رقم المهمة:

رقم المهمة: المهمة الوطنية رقم (6)

اسم المهمة: مواطنون متمكنون

الاسم بالإنجليزية: Citizens Empowered

طبيعة الإسهام

تساهم المجتمعات المهنية في تطوير رأس المال البشري في القطاع غير الربحي من خلال جمع الممارسين ضمن تخصصات مهنية مشتركة، وإتاحة بيئة مستمرة لتبادل المعرفة والخبرات والتجارب. وقد ضمت المبادرة 2,000 عضو موزعين على 12 مجتمعاً مهنيًا، ونفذت 695 نشاطًا لتبادل المعرفة.

ثالثاً: النص كما ورد في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث :

Tanami Association empowers the nonprofit sector through knowledge management and capacity building initiatives. The Professional Communities initiative brings together 2,000 members across 12 professional communities, facilitating 695 knowledge-sharing activities.

رابعاً: الترجمة العربية:

تمكّن جمعية تنامي القطاع غير الربحي من خلال مبادرات إدارة المعرفة وبناء القدرات. وتجمع مبادرة المجتمعات المهنية 2,000 عضو ضمن 12 مجتمعاً مهنيًا، وتساهم في تنفيذ 695 نشاطًا لتبادل المعرفة.



خامسًا: القيمة الاستراتيجية والتنموية للمبادرة

تعالج المجتمعات المهنية أحد التحديات الجوهرية في تطوير القطاع غير الربحي، والمتمثل في بقاء المعرفة المهنية حبيسة الخبرات الفردية أو داخل حدود المنظمات. ومن خلال تنظيم الممارسين في مجتمعات متخصصة، تتحول الخبرة الفردية إلى معرفة متداولة، ويصبح التعلم عملية مستمرة تقوم على التفاعل والممارسة وتبادل الحلول.

وتنبع القيمة المؤسسية للمبادرة من بناء شبكات مهنية تتجاوز حدود المنظمة الواحدة، وتربط بين القيادات والمختصين في مجالات مثل الحوكمة، والإدارة التنفيذية، والموارد البشرية، والإدارة المالية، وإدارة المشروعات، والتطوع، والأوقاف، والاستثمار الاجتماعي، والتحول الرقمي. ويسهم هذا الترابط في تسريع نقل الممارسات، وتطوير الكفاءات، وتقليل عزلة الممارسين، وتعزيز القدرة الجماعية للقطاع على معالجة التحديات المشتركة.

وتنسجم المبادرة مع رؤية السعودية 2030 في تطوير القدرات البشرية، وتعزيز المشاركة المجتمعية، ورفع احترافية العاملين في القطاع غير الربحي. كما ترتبط بالهدف (4): التعليم الجيد من خلال دعم التعلم المستمر والتطوير المهني؛ والهدف (8): العمل اللائق ونمو الاقتصاد عبر رفع كفاءة الممارسين وتحسين قدراتهم المهنية؛ والهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية من خلال تعزيز كفاءة المنظمات والعاملين فيها؛ والهدف (17): عقد الشراكات لتحقيق الأهداف من خلال بناء شبكات للتعاون وتبادل الخبرات بين الممارسين والخبراء والجهات ذات العلاقة.

نبذة عنها

منصة رقمية تفاعلية تربط الخبراء المتطوعين بمنظمات القطاع غير الربحي والأفراد، لتقديم الاستشارات المهنية المجانية في مختلف التخصصات عبر وسائل التواصل النصية والصوتية والمرئية، بما يساهم في تمكين المستفيدين من الوصول إلى الخبرات المتخصصة بسهولة.



الهدف الرئيس

تمكين منظمات القطاع غير الربحي والأفراد من الاستفادة من الخبرات والاستشارات التخصصية، وتعزيز ثقافة التطوع المهني لدعم التطوير المؤسسي.



نطاق التنفيذ

جميع مناطق المملكة العربية السعودية عبر تطبيق ومنصة رقمية.



فترة التنفيذ

مستمرة



الفئة المستهدفة

الجمعيات والمؤسسات غير الربحية، والأفراد، والخبراء والمتخصصون الراغبون في تقديم الاستشارات التطوعية



هدف التنمية المستدامة المرتبط بها

تعزيز العمل التطوعي، وبناء القدرات المؤسسية، وتبادل الخبرات والمعرفة التخصصية



الصفحة التي وردت فيها

201



أبرز الأنشطة

تقديم الاستشارات المتخصصة

ربط الخبراء بالمستفيدين

عقد الاجتماعات والاستشارات عن بُعد

مشاركة الملفات

توثيق الساعات التطوعية

النتائج و المخرجات

إتاحة منصة تجمع الخبراء والمتخصصين
لخدمة القطاع غير الربحي

تقديم
مئات الاستشارات التخصصية

توسيع
نطاق الاستفادة من التطوع المهني

تعزيز الوصول
إلى الخبرات في مختلف المجالات.

الأثر التنموي

تعزيز التطوع المهني، ونقل الخبرات التخصصية، ورفع كفاءة المنظمات غير الربحية، وتيسير الوصول إلى الخدمات الاستشارية النوعية

دور جمعية تنامي في التنفيذ

تطوير وإدارة المنصة، واستقطاب الخبراء، وتنظيم عملية تقديم الاستشارات، والإشراف على جودة الخدمات، وتمكين المستفيدين من الوصول إلى الخبرات المتخصصة عبر المنصة الرقمية.

منصة جدير لتطوع الخبراء

أولاً: نبذة عن المبادرة

منصة رقمية تفاعلية تربط الخبراء المتطوعين بمنظمات القطاع غير الربحي والأفراد، لتقديم الاستشارات المهنية المجانية في مختلف التخصصات عبر وسائل التواصل النصية والصوتية والمرئية، بما يساهم في تمكين المستفيدين من الوصول إلى الخبرات المتخصصة بسهولة.

ثانياً: المهمة الوطنية الواردة فيها المبادرة رقم المهمة:

رقم المهمة: المهمة الوطنية رقم (9)

اسم المهمة: النمو الشامل

الاسم بالإنجليزية: Inclusive Growth

طبيعة الإسهام

تساهم مبادرة جدير في دعم النمو الشامل من خلال تحويل الخبرات المهنية والتخصصية إلى مورد تنموي متاح للمنظمات غير الربحية، وربط الخبراء المتطوعين بالجمعيات التي تحتاج إلى الدعم والاستشارات. وقد ربطت المبادرة 207 خبراء متطوعين بـ 432 جمعية في 34 مجالاً استشارياً، وقدمت أكثر من 2,000 ساعة من التطوع المهاري، وأسهمت في رفع متوسط كفاءة الأداء المؤسسي بنسبة 45%.

ثالثاً: النص كما ورد في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث :

The Gadeer Expert Volunteering initiative has connected 207 volunteer experts with 432 associations across 34 consultancy fields, delivering over 2,000 hours of skilled volunteering and increasing average institutional performance efficiency by 45%.

رابعاً: الترجمة العربية :

مبادرة جدير لتطوع الخبراء 207 خبراء متطوعين بـ 432 جمعية، ضمن 34 مجالاً استشارياً، وقدمت أكثر من 2,000 ساعة من التطوع التخصصي، وأسهمت في رفع متوسط كفاءة الأداء المؤسسي بنسبة 45%.



خامسًا: القيمة الاستراتيجية والتنموية للمبادرة

تمثل مبادرة جدير نموذجًا لتوظيف رأس المال المعرفي والمهني في خدمة التنمية؛ إذ تحول الخبرة المتخصصة من مورد فردي محدود إلى قيمة مؤسسية تستفيد منها مئات المنظمات غير الربحية. ومن خلال الربط المنظم بين الخبراء والجمعيات، تتيح المبادرة للمنظمات الوصول إلى استشارات نوعية قد يصعب عليها توفيرها بمواردها الذاتية.

وتكمن القيمة المؤسسية للمبادرة في معالجة احتياجات فعلية تمس الحوكمة والإدارة والتخطيط والموارد البشرية والمالية والاتصال وغيرها من المجالات، بما يسهم في تحسين الممارسات، ورفع جودة القرارات، وتطوير الأداء. ويؤكد ارتفاع متوسط كفاءة الأداء المؤسسي بنسبة 45% أن المبادرة لم تقتصر على تقديم ساعات تطوعية، بل أحدثت تحسنًا قابلًا للقياس داخل الجهات المستفيدة.

كما توسع المبادرة مفهوم التطوع من المشاركة العامة إلى التطوع المهاري والخبروي، وتجعله أداة لبناء قدرات المنظمات وتعظيم أثرها.

وتنسجم بذلك مع رؤية السعودية 2030 في تمكين القطاع غير الربحي، وتعزيز العمل التطوعي، واستثمار الخبرات الوطنية في التنمية. وترتبط بالهدف (8): العمل اللائق ونمو الاقتصاد من خلال تطوير القدرات والممارسات المهنية؛ والهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية عبر رفع كفاءة المنظمات؛ والهدف (17): عقد الشراكات لتحقيق الأهداف من خلال بناء علاقة تكاملية بين الخبراء والجمعيات.

المحور الخامس: الابتكار والتحول الرقمي في القطاع غير الربحي

تمهيد المحور

أصبح الابتكار والتحول الرقمي من أهم الممكّنات التي تعزز قدرة المنظمات غير الربحية على الاستجابة للتحديات التنموية، ورفع كفاءة أعمالها، وتوسيع نطاق أثرها.

فلم يعد الابتكار خيارًا لتحسين الأداء فحسب، بل أصبح منهجًا مؤسسيًا يسهم في تطوير الخدمات، وتحسين تجربة المستفيدين، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وبناء طول أكثر استدامة. وفي هذا السياق، أولت جمعية تنامي اهتمامًا بتبني المبادرات التي تدعم الابتكار والتحول الرقمي، بوصفها ركيزتين أساسيتين لتطوير القطاع غير الربحي، وتعزيز جاهزيته لمواكبة المتغيرات، والاستفادة من التقنيات الحديثة في تصميم الخدمات وإدارة العمليات وقياس الأثر.

ويستعرض هذا المحور المبادرات التي أسهمت في نشر ثقافة الابتكار، وتطوير الحلول الرقمية، وتمكين المنظمات غير الربحية من توظيف التقنية في تحقيق رسالتها، بما ينسجم مع توجهات المملكة نحو التحول الرقمي، ويعزز دور القطاع غير الربحي في التنمية المستدامة.

المبادرات التي يتناولها المحور: مبادرة معمل الابتكار يمام



نبذة عنها

مبادرة متخصصة في الابتكار الاجتماعي تهدف إلى تمكين الجهات والأفراد من تصميم حلول مبتكرة للتحديات المجتمعية، من خلال تطبيق منهجيات التفكير التصميمي والابتكار المرتكز على الإنسان، بما يساهم في تطوير مبادرات ومشروعات ذات أثر مستدام.



الهدف الرئيس

تمكين المنظمات غير الربحية ورواد التغيير من تطوير مشاريع استثمار اجتماعي مبتكرة تساهم في معالجة التحديات المجتمعية وتحقيق أثر مستدام



نطاق التنفيذ

جميع مناطق المملكة العربية السعودية.



فترة التنفيذ

مستمرة



الفئة المستهدفة

المنظمات غير الربحية، ورواد الابتكار الاجتماعي، وأصحاب المبادرات، والجهات الراغبة في تطوير مشاريع الاستثمار الاجتماعي



هدف التنمية المستدامة المرتبط بها

تعزيز الاستثمار الاجتماعي، والابتكار في الحلول التنموية، وتحقيق الاستدامة المجتمعية



الصفحة التي وردت فيها

201



النتائج و المخرجات

احتضان 20 جهة مستفيدة، وتنفيذ 30 استثماراً

ابتكار حلول للتحديات المجتمعية، وتطوير مشاريع استثمار اجتماعي قابلة للتطبيق والاستدامة

أبرز الأنشطة

احتضان مشاريع الاستثمار الاجتماعي

تنفيذ ورش الابتكار والتفكير التصميمي

تقديم الاستشارات

الإرشاد للمشاريع المحتضنة وربطها بجهات الدعم والشركاء

الأثر التنموي

الإسهام في نشر ثقافة الاستثمار الاجتماعي، وتحفيز الابتكار في معالجة القضايا المجتمعية، وتمكين المنظمات من تطوير مشاريع مستدامة تحقق قيمة اقتصادية واجتماعية وتعزز جودة الحياة

دور جمعية تنامي في التنفيذ

تصميم وإدارة الحاضنة، واحتضان المشاريع، وتقديم الاستشارات والتأهيل، وتطبيق منهجيات الابتكار والتفكير التصميمي، وبناء قدرات المشاركين، ومتابعة تطوير المشاريع حتى جاهزيتها للتنفيذ

مبادرة معمل الابتكار يمام

أولاً: نبذة عن المبادرة

مبادرة متخصصة في الابتكار الاجتماعي تهدف إلى تمكين الجهات والأفراد من تصميم حلول مبتكرة للتحديات المجتمعية، من خلال تطبيق منهجيات التفكير التصميمي والابتكار المرتكز على الإنسان، بما يساهم في تطوير مبادرات ومشروعات ذات أثر مستدام.

ثانياً: المهمة الوطنية الواردة فيها المبادرة رقم المهمة:

رقم المهمة: المهمة التاسعة (Mission 9)

اسم المهمة: النمو الشامل (Inclusive Growth)

طبيعة الإسهام

أسهم معمل الابتكار التنموي «يمام» في دعم مستهدفات المهمة التاسعة: النمو الشامل، من خلال تمكين المنظمات غير الربحية ورواد التغيير وأصحاب المبادرات من تصميم مشروعات استثمار اجتماعي وحلول مبتكرة تستجيب للتحديات المجتمعية. ويعتمد المعمل على منهجيات التفكير التصميمي والابتكار المرتكز على الإنسان في تحليل الاحتياجات، وتطوير الأفكار، وتصميم النماذج الأولية، واحتضان المشروعات حتى تصبح أكثر جاهزية للتطبيق والاستدامة. كما يساهم في ربط المبادرات المحتضنة بالخبراء والشركاء وجهات الدعم، بما يعزز قدرتها على تحقيق قيمة اجتماعية واقتصادية، ويوسع دائرة المشاركة في صناعة الحلول التنموية.

ثالثاً: النص الوارد في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث النص الإنجليزي:
يُدرج النص الإنجليزي كما ورد حرفياً في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث.

الترجمة العربية:

تُدرج الترجمة العربية المعتمدة للنص، مع المحافظة على دقة المعنى والمصطلحات التنموية الواردة في التقرير.



رابعًا: القيمة الاستراتيجية والتنموية للمبادرة

تعكس مبادرة معمل الابتكار التنموي «يمام» تحولًا في طريقة التعامل مع التحديات المجتمعية؛ إذ لا تنطلق من تقديم حلول جاهزة، وإنما من تمكين المنظمات غير الربحية ورواد الابتكار الاجتماعي من فهم التحديات بعمق، وإشراك المستفيدين في تحليلها، ثم تصميم حلول تستجيب لاحتياجاتهم الفعلية وتكون قابلة للتطبيق والتطوير والاستدامة.

وتبرز القيمة الاستراتيجية للمبادرة في تحويل الابتكار الاجتماعي من ممارسة فردية أو نشاط مؤقت إلى عملية مؤسسية منظمة، تبدأ بتحليل التحدي، وتتم بتوليد الأفكار وتصميم النماذج الأولية واختبارها، وتنتهي بتطوير مشروعات استثمار اجتماعي قابلة للتنفيذ. ويساعد هذا النهج المنظمات على تقليل مخاطر إطلاق المبادرات غير الملائمة، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتحسين جودة الحلول المقدمة للمجتمع.

كما تسهم المبادرة في بناء قدرات المشاركين على استخدام منهجيات التفكير التصميمي والابتكار المرتكز على الإنسان، بما يعزز قدرتهم على تطوير مبادرات أكثر ارتباطًا باحتياجات المستفيدين، وأقدر على تحقيق أثر اجتماعي قابل للقياس. ولا يقتصر دور المعمل على التدريب، بل يمتد إلى الاحتضان والإرشاد والاستشارات والمتابعة، وربط المشروعات بالخبراء والشركاء وجهات الدعم حتى تصل إلى مستوى مناسب من الجاهزية للتنفيذ.

وتتمثل القيمة التنموية للمبادرة في دعم الانتقال من معالجة آثار التحديات المجتمعية إلى ابتكار حلول أكثر استدامة لأسبابها، وفي توسيع مفهوم الاستثمار الاجتماعي ليشمل المشروعات التي تجمع بين تحقيق القيمة الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية. ومن خلال ذلك، تسهم «يمام» في نشر ثقافة الابتكار الاجتماعي، وتحفيز المبادرات المجتمعية، وتمكين المنظمات من تطوير مشروعات تحقق أثرًا مستدامًا وتعزز جودة الحياة.

وتتجاوز آثار المبادرة حدود المشروعات المحتضنة، لتسهم في بناء بيئة وطنية داعمة للابتكار الاجتماعي، تتكامل فيها جهود المنظمات غير الربحية ورواد التغيير والخبراء والشركاء. ويعزز هذا التكامل قدرة القطاع غير الربحي على تقديم حلول أكثر مرونة وفاعلية، ويدعم إسهامه في تحقيق النمو الشامل ومستهدفات رؤية السعودية 2030، من خلال تحويل التحديات المجتمعية إلى فرص للابتكار والاستثمار وصناعة الأثر. أعلى النموذج

المحور السادس: الاتصال المؤسسي وبناء السمعة المؤسسية

تمهيد المحور

لم يعد الاتصال المؤسسي في المنظمات غير الربحية يقتصر على نشر الأخبار أو تغطية الأنشطة، بل أصبح عنصرًا استراتيجيًا يسهم في بناء الثقة، وتعزيز الشفافية، وترسيخ الهوية المؤسسية، وإبراز الأثر التنموي للمنظمات أمام المجتمع والشركاء والجهات الداعمة.

فكلما امتلكت المنظمة منظومة اتصال مؤسسية ناضجة، ازدادت قدرتها على بناء علاقات مستدامة، وتعزيز حضورها، واستقطاب الدعم، والشراكات.

وانطلاقًا من هذا المفهوم، عملت جمعية تنامي على تطوير مبادرات تستهدف تمكين المنظمات غير الربحية من بناء قدراتها في الاتصال المؤسسي، وتأسيس وحدات إعلام احترافية، وإعداد استراتيجيات إعلامية، وتطوير السياسات والنماذج التي تضمن توحيد الرسائل الإعلامية ورفع جودة المحتوى،

بما يسهم في تعزيز الثقة المجتمعية واستدامة الحضور المؤسسي. ويستعرض هذا المحور المبادرات التي ركزت على بناء منظومة الاتصال المؤسسي في القطاع غير الربحي، وتحويل الإعلام من وظيفة تشغيلية إلى أداة استراتيجية تدعم تحقيق الرسالة المؤسسية وتعظيم الأثر التنموي.

المبادرات التي يتناولها المحور : مبادرة ظهور





نبذة عنها

مبادرة متخصصة تُعنى بتأسيس وحدات الإعلام في المنظمات غير الربحية وفق أفضل الممارسات المهنية، بهدف تمكين المنظمات من بناء منظومة إعلامية مؤسسية تعزز حضورها، وتدير رسائلها الإعلامية بكفاءة، وتدعم استدامة أثرها التنموي.



الهدف الرئيس

تمكين المنظمات غير الربحية من تأسيس وحدات إعلام مؤسسية قادرة على إدارة وتطوير الاستراتيجيات الإعلامية بكفاءة، بما يسهم في تعزيز الهوية المؤسسية وزيادة الأثر المجتمعي.



نطاق التنفيذ

جميع مناطق المملكة العربية السعودية.



فترة التنفيذ

وفق الخطة التنفيذية للمبادرة مع كل جهة مستفيدة



الفئة المستهدفة

الجمعيات والمؤسسات غير الربحية، المختصون بالإعلام والاتصال المؤسسي، وفرق العلاقات العامة والتسويق.



هدف التنمية المستدامة المرتبط بها

تعزيز الاتصال المؤسسي، وبناء القدرات الإعلامية، وتطوير التواصل مع المجتمع والشركاء



الصفحة التي وردت فيها

201



أبرز الأنشطة

تأسيس وحدات الإعلام

إعداد الاستراتيجية الإعلامية

بناء الهوية الإعلامية

تأهيل الكوادر الإعلامية

تقديم الاستشارات

المتابعة لضمان تطبيق أفضل الممارسات الإعلامية

النتائج و المخرجات

إنشاء وحدات إعلام مؤسسية، وتطوير الاستراتيجيات الإعلامية

ورفع كفاءة فرق الإعلام، وتوحيد الرسائل الإعلامية

تعزيز الحضور الإعلامي للمنظمات غير الربحية

الأثر التنموي

رفع كفاءة الاتصال المؤسسي في القطاع غير الربحي، وتعزيز ثقة المجتمع والشركاء، وتحسين جودة المحتوى الإعلامي، وزيادة قدرة المنظمات على إبراز أثرها التنموي واستدامة حضورها الإعلامي

دور جمعية تنامي في التنفيذ

تصميم المبادرة، وتأسيس وحدات الإعلام، وتقديم الاستشارات والتأهيل، وبناء الأدلة والنماذج الإعلامية، ومتابعة تطبيق أفضل الممارسات لضمان استدامة الأداء الإعلامي للجهات المستفيدة.

القيمة الاستراتيجية والتنموية للمبادرة

تعكس مبادرة ظهور تحولاً في مفهوم الإعلام داخل القطاع غير الربحي، إذ تنطلق من أن الاتصال المؤسسي لم يعد وظيفة مساندة تُعنى بتغطية الأنشطة أو نشر الأخبار، بل أصبح ممكناً استراتيجياً يسهم في بناء الثقة، وترسيخ الهوية المؤسسية، وتعزيز العلاقة مع المجتمع والشركاء والجهات الداعمة.

ومن هذا المنطلق، تعمل المبادرة على تمكين المنظمات غير الربحية من تأسيس منظومات اتصال مؤسسي متكاملة، تستند إلى أفضل الممارسات المهنية، وتضمن اتساق الرسائل الإعلامية، ووضوح الهوية، واستدامة الحضور المؤسسي.

وتبرز القيمة الاستراتيجية للمبادرة في بناء القدرات المؤسسية للمنظمات في مجال الاتصال والإعلام، من خلال تأسيس وحدات إعلام متخصصة، وإعداد الاستراتيجيات والسياسات والأدلة الإجرائية، وتأهيل الكوادر الإعلامية، بما يعزز جودة المحتوى، ويرفع كفاءة إدارة الاتصال الداخلي والخارجي، ويُمكن المنظمات من التعبير عن رسالتها وإبراز أثرها التنموي بصورة أكثر احترافية وفاعلية.

كما تسهم المبادرة في تعزيز ثقة أصحاب المصلحة من خلال تطوير منظومة اتصال مؤسسي تقوم على الوضوح، والاتساق، والمهنية، الأمر الذي يساعد المنظمات على بناء علاقات أكثر استدامة مع المانحين، والشركاء، والمستفيدين، ووسائل الإعلام، ويعزز قدرتها على استقطاب فرص التعاون والدعم، وتحويل أثرها التنموي إلى قيمة يدركها المجتمع ويثق بها.

وتتجاوز القيمة التنموية للمبادرة حدود تطوير الأداء الإعلامي للمنظمة الواحدة، لتسهم في رفع مستوى النضج الاتصالي للقطاع غير الربحي بأكمله، من خلال نشر الممارسات المهنية، وتعزيز ثقافة الاتصال المؤسسي، وتمكين المنظمات من إدارة سمعتها المؤسسية بكفاءة، بما ينعكس على زيادة الثقة المجتمعية بالقطاع، وتعزيز حضوره كشريك تنموي فاعل، ودعم مستهدفات رؤية السعودية 2030 في بناء قطاع غير ربحي أكثر كفاءة، واستدامة، وتأثيراً.



المحور السابع : الشراكات الوطنية والمبادرات النوعية

تمهيد المحور

تتجاوز مساهمة جمعية تنامي حدود تنفيذ المبادرات المؤسسية الموجهة للقطاع غير الربحي، لتصل إلى مستوى الشراكات الوطنية التي تُبنى مع الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية، بهدف الإسهام في معالجة الأولويات التنموية وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030

وتعكس هذه الشراكات نموذجًا متقدمًا للتكامل بين القطاع غير الربحي والقطاع الحكومي، حيث تسهم الجمعية بخبراتها في تصميم المبادرات، وبناء المنهجيات، وتطوير الأدلة، وتمكين الجهات الشريكة من تنفيذ برامج ذات أثر مستدام، بما يعزز كفاءة الأداء ويرفع جودة المخرجات التنموية.

ويستعرض هذا المحور المبادرات التي وردت في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث بوصفها نماذج للتعاون الوطني، والتي تجسد دور جمعية تنامي كشريك معرفي وتنفيذي في دعم القضايا الوطنية ذات الأولوية، وتعزيز التكامل بين مختلف القطاعات لتحقيق التنمية المستدامة.

المبادرات التي يتناولها المحور : الشراكة مع صندوق البيئة - مشروع مكانة



الشراكة مع صندوق البيئة

أولاً: نبذة عن المبادرة

تعاون مؤسسي في المبادرات البيئية والتنمية المستدامة والبحث والابتكار والتوعية...

ثانياً: المهمة الوطنية الواردة فيها المبادرة رقم المهمة:

رقم المهمة: المهمة الرابعة (Mission 4)

اسم المهمة: حماية الموائل المحمية (Protected Habitats).

طبيعة الإسهام

أسهمت جمعية تنامي في دعم مستهدفات المهمة الرابعة: حماية الموائل المحمية من خلال عقد شراكة استراتيجية مع صندوق البيئة لتعزيز المبادرات البيئية المجتمعية، ودعم تنفيذ مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للبيئة، وتمكين المنظمات غير الربحية من الإسهام في حماية الموارد الطبيعية، ونشر الوعي البيئي، وتوسيع الشراكات الداعمة للاستدامة البيئية.



ثالثاً: النص الوارد في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث :

Tanami Association has formalized its commitment to environmental sustainability through a Memorandum of Understanding with the Environment Fund, signed under the patronage of the Minister of Environment, Water, and Agriculture. This partnership aims to strengthen cooperation in environmental and sustainable development initiatives, support national efforts under the National Environment Strategy, empower community-based environmental initiatives, and promote research and innovation in environmental sustainability and public awareness

الترجمة العربية المعتمدة :

رسخت جمعية تنامي التزامها بالاستدامة البيئية من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع صندوق البيئة، برعاية معالي وزير البيئة والمياه والزراعة. وتهدف هذه الشراكة إلى تعزيز التعاون في المبادرات البيئية والتنمية المستدامة، ودعم الجهود الوطنية في إطار الاستراتيجية الوطنية للبيئة، وتمكين المبادرات البيئية المجتمعية، وتعزيز البحث والابتكار في مجال الاستدامة البيئية والتوعية العامة.

رابعاً: القيمة الاستراتيجية والتنموية للمبادرة

تمثل هذه الشراكة انتقالاً نوعياً في دور القطاع غير الربحي في المجال البيئي، إذ لا تقتصر على دعم المبادرات البيئية، بل تؤسس لشراكة مؤسسية تربط السياسات البيئية الوطنية بالمبادرات المجتمعية، بما يعزز قدرة المنظمات غير الربحية على الإسهام في تحقيق مستهدفات الاستدامة البيئية.

وتبرز القيمة الاستراتيجية للمبادرة في بناء نموذج تكاملي يجمع بين الجهات الحكومية والقطاع غير الربحي، ويوجه الجهود المجتمعية نحو أولويات وطنية واضحة، بما يساهم في رفع كفاءة المبادرات البيئية، وتعزيز أثرها، وتحفيز الابتكار والشراكات في مجالات حماية البيئة والموارد الطبيعية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 والالتزامات البيئية للمملكة.



مشروع مكانة

أولاً: نبذة عن المبادرة

شراكة تنفيذية لتمكين المنظمات المتخصصة في النقل والسلامة وخدمة المسافرين..

ثانياً: المهمة الوطنية الواردة فيها المبادرة رقم المهمة:

رقم المهمة: المهمة السابعة (Mission 7)

اسم المهمة: مدن مزدهرة (Thriving Cities).



طبيعة الإسهام

أسهم مشروع مكانة في دعم مستهدفات المهمة السابعة: مدن مزدهرة من خلال تمكين وتأسيس منظمات غير ربحية متخصصة في مجالات السلامة المرورية، والحد من الحوادث، وخدمة المسافرين وضيوف الرحمن، ورفع كفاءة العاملين في قطاع نقل الركاب، بالشراكة مع وزارة النقل والخدمات اللوجستية، بما يسهم في تعزيز جودة الحياة والتنمية الحضرية المستدامة.

ثالثاً: النص الوارد في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث :

Tanami Association supports sustainable cities through the Makana Project, implemented in partnership with the Ministry of Transport and Logistics Services. This initiative establishes and empowers nonprofit organizations working in traffic safety, accident prevention, services for travelers and pilgrims, and improving the efficiency of passenger transport professionals

The project has supported initiatives including Ibn Al-Sabeel Forum, Safe Roads, and Transport Facilitation, contributing to safer and more sustainable urban mobility systems.

الترجمة العربية المعتمدة :

تدعم جمعية تنامي المدن المستدامة من خلال مشروع مكانة، الذي يُنفذ بالشراكة مع وزارة النقل والخدمات اللوجستية. ويعمل المشروع على تأسيس وتمكين المنظمات غير الربحية العاملة في السلامة المرورية، والوقاية من الحوادث، وخدمة المسافرين وضيوف الرحمن، ورفع كفاءة المتخصصين العاملين في نقل الركاب.

دعم المشروع مبادرات شملت ملتقى ابن السبيل، والطرق الآمنة، وتيسير النقل؛ بما يسهم في بناء أنظمة تنقل حضرية أكثر أماناً واستدامة.

رابعاً: القيمة الاستراتيجية والتنموية للمبادرة

يمثل مشروع مكانة نموذجاً متقدماً لتفعيل دور القطاع غير الربحي في دعم التنمية الحضرية المستدامة، من خلال توجيه الجهود المجتمعية نحو مجالات ترتبط مباشرة بجودة الحياة داخل المدن، مثل السلامة المرورية، وخدمات النقل، ورعاية المسافرين وضيوف الرحمن.

وتبرز القيمة الاستراتيجية للمشروع في أنه لا يركز على تقديم خدمات مباشرة فحسب، بل يعمل على بناء منظمات غير ربحية متخصصة قادرة على قيادة المبادرات في هذه المجالات الحيوية، بما يضمن استدامة الأثر، ويعزز التكامل بين القطاع الحكومي والقطاع غير الربحي في معالجة التحديات المرتبطة بالتنقل الحضري والسلامة والخدمات اللوجستية.

كما يعكس المشروع توجهاً نحو توسيع مساهمة القطاع غير الربحي في تحقيق مستهدفات التنمية المكانية، من خلال تمكين منظمات متخصصة تمتلك القدرة على تطوير المبادرات المجتمعية، ودعم الابتكار في الخدمات، والإسهام في بناء مدن أكثر أماناً وكفاءة وجودة للحياة، وهو ما ينسجم مع مستهدفات المهمة السابعة: مدن مزدهرة في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي للمملكة.



أوقاف نورة الملاحي
Norah AlMalahi Foundation

اسم المبادرة

شراكة تنموية لدعم التحول الرقمي ورفع الكفاءة التشغيلية للمنظمات غير الربحية

ثانيًا: المهمة الوطنية الواردة فيها المبادرة رقم المهمة:

رقم المهمة: المهمة التاسعة

اسم المهمة: النمو الشامل (Inclusive Growth)

ثالثًا: طبيعة الإسهام

عززت جمعية تنامي جهود التحول الرقمي في القطاع غير الربحي من خلال شراكتها مع أوقاف نورة الملاحي، التي دعمت المجتمع المهني للتحول الرقمي بوصفه مساحة تخصصية تجمع العاملين والخبراء والمهتمين بالتقنية؛ لتبادل المعرفة والخبرات، ومناقشة التحديات الرقمية، ونقل الممارسات الفاعلة إلى المنظمات غير الربحية.

وأسهمت هذه الشراكة في دعم جاهزية المنظمات لتبني الحلول الرقمية، وتطوير عملياتها الإدارية والتشغيلية، وتحسين كفاءة استخدام التقنية في تقديم الخدمات وإدارة الموارد والتواصل مع المستفيدين. كما ساعد المجتمع المهني على بناء قدرات الممارسين، وتعزيز التعلم المشترك، وتطوير فهم أكثر نضجًا لمتطلبات التحول الرقمي في القطاع

رابعًا: النص الوارد في التقرير الوطني الطوعي الثالث

The Association also promotes digital transformation through its partnership with the Noura Al-Mullahi Charitable Endowment, supporting digital transformation projects within nonprofit organizations to enhance operational efficiency.

الترجمة العربية المعتمدة :

تعزز الجمعية التحول الرقمي من خلال شراكتها مع أوقاف نورة الملاحي، ودعم مشروعات التحول الرقمي داخل المنظمات غير الربحية؛ بهدف رفع الكفاءة التشغيلية

خامسًا: القيمة الاستراتيجية والتنموية للمبادرة

تنبع القيمة الاستراتيجية لهذه الشراكة من ارتباطها بأحد التحولات الرئيسة التي يشهدها القطاع غير الربحي، والمتمثل في الانتقال من الاعتماد على الإجراءات التقليدية إلى توظيف التقنية في إدارة الأعمال وتقديم الخدمات وقياس الأداء. فالتحول الرقمي لم يعد خيارًا تطوريًا، بل أصبح عنصرًا أساسيًا في كفاءة المنظمات واستدامتها وقدرتها على مواكبة المتغيرات.

وتبرز أهمية دعم المجتمع المهني للتحول الرقمي في أنه لا يقتصر على تقديم حلول تقنية منفصلة، بل يعمل على بناء المعرفة المتخصصة، ونقل الخبرات بين الممارسين، ومساعدة المنظمات على فهم احتياجاتها الرقمية واختيار الحلول الملائمة لها؛ بما يعزز قدرتها على تطوير أنظمتها وخدماتها بكفاءة.

كما يعكس هذا التعاون دور الشراكات الوقفية في تمكين المنظمات غير الربحية، ودعم الابتكار وبناء القدرات الرقمية، ويتقاطع مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 في تعزيز التحول الرقمي، ورفع كفاءة القطاع غير الربحي، وتعظيم أثره التنموي والاجتماعي

المحور الثامن : دعم مبادئ التنمية المستدامة دعم مبدأ “عدم ترك أحد خلف الركب” (Leaving No One Behind)

أولاً: تعريف المبدأ

يُعد مبدأ “عدم ترك أحد خلف الركب” (Leaving No One Behind) أحد المبادئ المحورية التي تقوم عليها أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، ويؤكد ضرورة أن تصل فرص التنمية وممكناتها إلى جميع الأفراد والمجتمعات، مع إعطاء الأولوية للفئات والمناطق الأكثر احتياجًا، بما يعزز العدالة والإنصاف ويحد من التفاوت في فرص التنمية. ويمثل هذا المبدأ إسهامًا عابرًا للمهمات الوطنية، إذ لا يرتبط بمهمة محددة، وإنما يشكل إطارًا حاكمًا لجميع جهود التنمية المستدامة، ويقيس مدى قدرة المبادرات على توسيع الوصول إلى التنمية وتعزيز العدالة الجغرافية والاجتماعية.

ثانياً: طبيعة المساهمة

جسدت جمعية تنامي هذا المبدأ من خلال توجيه جهودها نحو تمكين المنظمات غير الربحية في المناطق الطرفية والأكثر احتياجًا، بما يسهم في توسيع نطاق الوصول إلى الممكنات المؤسسية وتقليل الفجوات الجغرافية في فرص التنمية. ومن أبرز النماذج على ذلك مبادرة “أساس”، التي أسهمت في تأسيس 38 جمعية غير ربحية في المناطق الطرفية، بما أتاح للمجتمعات المحلية تأسيس كيانات تنموية قادرة على الاستجابة لاحتياجاتها، والمشاركة بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً : النص الوارد في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث :

يُدرج النص الإنجليزي كما ورد في التقرير.

رابعاً : تُدرج الترجمة العربية المعتمدة .

خامساً: القيمة الاستراتيجية والتنموية للمساهمة

تعكس هذه المساهمة توجهًا استراتيجيًا يتجاوز تأسيس منظمات غير ربحية جديدة إلى توسيع نطاق التنمية المؤسسية جغرافيًا، من خلال إيصال فرص التمكين وبناء القدرات إلى المجتمعات الأقل حظًا. ويسهم ذلك في تعزيز العدالة الجغرافية، وتقليص التفاوت في القدرات المؤسسية بين المناطق، وتمكين المجتمعات المحلية من امتلاك أدوات التنمية وإدارة مبادراتها بصورة أكثر استدامة. وتبرز القيمة التنموية لهذه المساهمة في توافقها مع أحد المبادئ المؤسسة لأجندة الأمم المتحدة 2030، إذ تؤكد أن تمكين القطاع غير الربحي لا يقتصر على رفع كفاءة المنظمات القائمة، بل يشمل أيضًا توسيع دائرة الوصول إلى التنمية، بما يضمن ألا تبقى المجتمعات الطرفية خارج مسار التنمية الوطنية، ويجسد عمليًا مبدأ “عدم ترك أحد خلف الركب”.

تنامي... من تمكين المنظمات إلى دعم التنمية الوطنية

تكشف الإسهامات التي وثقها تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث للمملكة العربية السعودية أن جمعية تنامي لم تقتصر على تنفيذ مبادرات تنموية، بل تبنت نهجًا مؤسسيًا يقوم على بناء الممكّنات التي تعزز قدرة منظمات القطاع غير الربحي على النمو، ورفع كفاءتها، وتحقيق أثر أكثر اتساعًا واستدامة. ومن هذا المنطلق، جاءت مساهماتها امتدادًا لفلسفة تنموية ترى أن الاستثمار في بناء المنظمات يمثل استثمارًا طويل الأمد في المجتمع والتنمية.

وتتجلى القيمة الحقيقية لتجربة تنامي في انتقالها من تقديم الخدمات المباشرة إلى تمكين الجهات التي تقدم تلك الخدمات، بما يسهم في مضاعفة أثرها واستدامتها. فالأثر الذي تصنعه الجمعية لا يقف عند حدود المبادرات التي تنفذها، وإنما يمتد إلى المنظمات التي أصبحت أكثر نضجًا وكفاءة وقدرة على خدمة مجتمعاتها بفضل ما وفرته لها من معرفة، وممكّنات، وشراكات، وحلول مؤسسية.

كما تؤكد هذه التجربة أن تنمية القطاع غير الربحي لا تتحقق بزيادة عدد منظماته فحسب، بل ببناء مؤسسات أكثر كفاءة وفاعلية واستدامة. ومن هنا، اكتسبت إسهامات تنامي قيمتها الوطنية، إذ عكست نموذجًا عمليًا يدعم مستهدفات رؤية السعودية 2030، ويعزز مساهمة القطاع غير الربحي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويبرز في هذه التجربة أن حجم الأثر لا يرتبط بالضرورة بحجم الموارد، بل بقدرة المنظمة على توظيف المعرفة، وتصميم الحلول، وبناء الشراكات، وتحويل الخبرات إلى ممكّنات مؤسسية تُمكن الآخرين من تحقيق أثرهم. وهذه إحدى السمات التي ميزت تجربة تنامي، وجعلتها جديرة بالتوثيق والتحليل.

وعليه، فإن ما وثقه تقرير الاستعراض الوطني الطوعي لا يمثل مجرد رصد لإسهامات جمعية أهلية، بل يعكس قيمة وطنية أوسع تتمثل في أهمية الاستثمار في بناء الممكّنات المؤسسية باعتباره أحد أكثر المسارات استدامة لتعظيم أثر القطاع غير الربحي. وفي هذا السياق، يقدم نموذج تنامي للتمكين التنموي قراءة تفسيرية لهذه التجربة، ويوضح كيف يمكن لتمكين المنظمات أن يتحول إلى أثر وطني يمتد أثره إلى المجتمع بأكمله.

خلاصة الفصل تنامي... حين يتحول تمكين القطاع إلى أثر وطني

تكشف الإسهامات التي وثقها تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث للمملكة العربية السعودية أن جمعية تنامي لم تقتصر على تنفيذ مبادرات تنموية، بل تبنت نهجًا مؤسسيًا يقوم على بناء الممكّنات التي تعزز قدرة منظمات القطاع غير الربحي على النمو، ورفع كفاءتها، وتحقيق أثر أكثر اتساعًا واستدامة. ومن هذا المنطلق، جاءت مساهماتها امتدادًا لفلسفة تنموية ترى أن الاستثمار في بناء المنظمات يمثل استثمارًا طويل الأمد في المجتمع والتنمية.

وتتجلى القيمة الحقيقية لتجربة تنامي في انتقالها من تقديم الخدمات المباشرة إلى تمكين الجهات التي تقدم تلك الخدمات، بما يسهم في مضاعفة أثرها واستدامتها. فالأثر الذي تصنعه الجمعية لا يقف عند حدود المبادرات التي تنفذها، وإنما يمتد إلى المنظمات التي أصبحت أكثر نضجًا وكفاءة وقدرة على خدمة مجتمعاتها بفضل ما وفّره لها من معرفة، وممكّنات، وشراكات، وحلول مؤسسية.

كما تؤكد هذه التجربة أن تنمية القطاع غير الربحي لا تتحقق بزيادة عدد منظماته فحسب، بل ببناء مؤسسات أكثر كفاءة وفاعلية واستدامة. ومن هنا، اكتسبت إسهامات تنامي قيمتها الوطنية، إذ عكست نموذجًا عمليًا يدعم مستهدفات رؤية السعودية 2030، ويعزز مساهمة القطاع غير الربحي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويبرز في هذه التجربة أن حجم الأثر لا يرتبط بالضرورة بحجم الموارد، بل بقدرة المنظمة على توظيف المعرفة، وتصميم الحلول، وبناء الشراكات، وتحويل الخبرات إلى ممكّنات مؤسسية تُمكن الآخرين من تحقيق أثرهم. وهذه إحدى السمات التي ميزت تجربة تنامي، وجعلتها جديرة بالتوثيق والتحليل.

وعليه، فإن ما وثقه تقرير الاستعراض الوطني الطوعي لا يمثل مجرد رصد لإسهامات جمعية أهلية، بل يعكس قيمة وطنية أوسع تتمثل في أهمية الاستثمار في بناء الممكّنات المؤسسية باعتباره أحد أكثر المسارات استدامة لتعظيم أثر القطاع غير الربحي. وفي هذا السياق، يقدم نموذج تنامي للتمكين التنموي قراءة تفسيرية لهذه التجربة، ويوضح كيف يمكن لتمكين المنظمات أن يتحول إلى أثر وطني يمتد أثره إلى المجتمع بأكمله.



04 | حضور تنامي في المهمات الوطنية



أولاً: حماية البيئات الطبيعية والاستدامة البيئية

عززت جمعية تنامي التزامها بالاستدامة البيئية من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع صندوق البيئة، برعاية معالي وزير البيئة والمياه والزراعة.



وتهدف الشراكة إلى:

02 دعم الجهود المنبثقة من الاستراتيجية الوطنية للبيئة.

01 تعزيز التعاون في المبادرات البيئية والتنمية المستدامة.

04 تشجيع البحث والابتكار في مجالات الاستدامة.

03 تمكين المبادرات البيئية المجتمعية

06 بناء شراكات قادرة على استقطاب الدعم للمبادرات البيئية.

05 رفع الوعي المجتمعي بالقضايا البيئية.



وتكمن القيمة الاستراتيجية لهذه الشراكة في نقل العمل البيئي المجتمعي من مبادرات متفرقة إلى إطار مؤسسي منظم، يربط المنظمات غير الربحية بأحد القطاعات الوطنية ذات الأولوية، ويعزز قدرة المجتمع على المشاركة في حماية البيئة والموارد الطبيعية.

ويمثل إدراج هذه الشراكة اعترافًا بدور تنامي بوصفها جهة قادرة على بناء الجسور بين السياسات الوطنية والعمل المجتمعي، وتحويل التوجهات البيئية إلى فرص ومبادرات قابلة للتنفيذ والتوسع.

ثانيًا: تمكين المواطنين وبناء رأس المال البشري

أسهمت تنامي في تمكين المواطنين والعاملين في القطاع غير الربحي من خلال منظومة متكاملة لإدارة المعرفة وبناء القدرات، تشمل المجتمعات المهنية، ومكتبة معين، ومنصة روزنامة، والبرامج التدريبية.

المجتمعات المهنية

تضم المجتمعات المهنية 2,000 عضو ضمن 12 مجتمعًا متخصصًا، ونفذت 695 نشاطًا لتبادل المعرفة والخبرات. وتشمل المجتمعات تخصصات ترتبط باحتياجات القطاع، مثل:

مجالس الإدارة	المديرين التنفيذيين	الموارد البشرية
الإدارة المالية	الحكومة	إدارة المشاريع
التطوع	الأوقاف	الاستثمار الاجتماعي
الإسناد الحكومي	التحول الرقمي	المجتمع المهني للجمعيات النسائية بالملكة
الابتكار واستشراف المستقبل.		

ولا تقتصر قيمة المجتمعات على تقديم محتوى معرفي، بل توفر بيئة مستمرة لاكتساب العلم والمعرفة بين الممارسين، وتبادل الخبرات، وتوثيق التحديات والحلول، ونقل المعرفة من الأفراد إلى المنظمات.

وفرت مكتبة معين الرقمية

342,514

سجلت زيارات

20,284

ملفًا ووثيقة تعليمية ومهنية

وتسهم المكتبة في:

- إتاحة السياسات واللوائح والنماذج والأدلة.
- تقليل الوقت والجهد اللازمين للوصول إلى المعرفة.
- الحد من تكرار إعداد الوثائق نفسها داخل المنظمات.
- رفع جودة الممارسات المؤسسية.
- توفير مرجع معرفي متخصص للعاملين والباحثين والخبراء.

منصة روزنامة

332,618

سجلت زيارة

4,021

فعالية وفرصة قطاعية

وتعمل المنصة علي :

- الفعاليات والمؤتمرات. 
- البرامج والدورات التدريبية. 
- الفرص التطوعية. 
- المنح والبرامج الداعمة. 
- الوظائف والفرص المهنية. 
- الأخبار والمبادرات المجتمعية. 

البرامج التدريبية

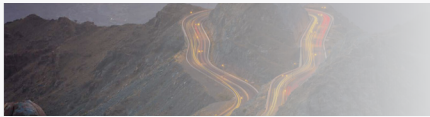
نفذت الجمعية أكثر من 200 دورة تدريبية، استفاد منها أكثر من 15,000 متدرب، بما أسهم في تطوير مهارات المعلمين والقادة والمشرفين والعاملين في البرامج والمنظمات غير الربحية.

وتنوعت هذه البرامج التدريبية لتشمل مجالات مهنية متعددة ومختلفة تخدم القطاع ومنسوبيه

ثالثاً: دعم المدن المزدهرة والتنقل المستدام

أسهم مشروع «مكانة»، المنفذ بالشراكة مع وزارة النقل والخدمات اللوجستية، في تأسيس وتمكين منظمات غير ربحية متخصصة في مجالات النقل والسلامة وخدمة المسافرين.

وشملت مجالات المشروع:



السلامة المرورية.



الوقاية من الحوادث.



خدمة المسافرين والحجاج.



رفع كفاءة العاملين في نقل الركاب.



تطوير مبادرات الطرق الآمنة.



تيسير خدمات النقل.



دعم ملتقى ابن السبيل.



الإسهام في بناء منظومات تنقل أكثر أماناً واستدامة.



وتتجاوز قيمة «مكانة» تقديم خدمة آتية في قطاع النقل؛ إذ يسهم المشروع في تأسيس كيانات مجتمعية متخصصة وقادرة على الاستمرار في معالجة قضايا السلامة والتنقل وخدمة المسافرين وضيوف الرحمن.

كما تعكس الشراكة مع وزارة النقل والخدمات اللوجستية الثقة في قدرة تنامي على تصميم وتنفيذ نماذج تمكين مرتبطة باحتياجات القطاعات الحكومية المتخصصة، وتوسيع مجالات عمل القطاع غير الربحي لتشمل قضايا ذات أثر مباشر في جودة الحياة واستدامة المدن.

رابعًا: تحقيق النمو الشامل وتطوير المنظمات غير الربحية

يمثل النمو الشامل المجال الأوسع لإسهامات تنامي؛ إذ يكشف عن منظومة متكاملة ترافق المنظمة غير الربحية خلال مراحل دورة حياتها، من التأسيس والانطلاق إلى تطوير الإدارة والجودة والإعلام والابتكار والتحول الرقمي.



مبادرة أساس

تعمل مبادرة «أساس» على تأسيس جمعيات أهلية نوعية تستجيب للاحتياجات التنموية في المناطق المختلفة، ولا سيما المناطق الطرفية والأكثر احتياجًا.

ومن أبرز نتائجها الواردة:

زيادة معدل تأسيس الجمعيات في
المناطق عالية الاحتياج بنسبة **70%**

تأسيس **38** جمعية
في المناطق الأعلى احتياجًا

وصول
رضا المستفيدين إلى **93%**

تدريب
أكثر من **250** متطوعًا وخبيرًا محليًا.

وتبدأ رحلة المبادرة من دراسة الاحتياج التنموي، ثم تطوير فكرة الجمعية، وإعداد التوجه الاستراتيجي واللوائح والوثائق التأسيسية، ورفع الطلب ومتابعة الترخيص، وصولًا إلى بدء أعمال الجمعية.



جدير تطوع الخبراء

تربط مبادرة «جدير» الخبراء المتطوعين بالمنظمات غير الربحية لتقديم استشارات تخصصية تدعم تطويرها المؤسسي

كما حظي المشروع بتدشين كريم من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز آل سعود، أمير منطقة الرياض، بما يعكس أهميته ودوره في دعم مسارات التنمية وتعزيز أثره المؤسسي والمجتمعي. ومن نتائجها:

34  تغطية مجال استشاريًا.

432  خدمة جمعية

207  استقطاب خبراء متطوعين.

45%  رفع متوسط نسبة كفاءة الأداء المؤسسي

2,000  تقديم ساعات تطوع مهاري

وتحول «جدير» الخبرة الوطنية إلى مورد تنموي قابل للقياس، وتتيح للمنظمات في مختلف المناطق الوصول إلى الاستشارات دون أن تشكل المسافات الجغرافية عائقًا.



تعمل «سراج» على تمكين المنظمات غير الربحية الناشئة، وتسريع انتقالها من مرحلة التأسيس إلى التشغيل المؤسسي المستدام وشملت خدماتها:



وقد دعمت المسرعة **120 منظمة ناشئة**، وأسهمت في رفع جاهزيتها وتحسين قدرتها على الانطلاق وخدمة المجتمع.



منجز

مبادرة منجز

تختص مبادرة «منجز» بتأسيس ومأسسة وحدات البرامج والمشروعات في المنظمات غير الربحية. وتشمل أعمالها:

تشمل أعمالها:

- دراسة الوضع الراهن.
- تأسيس وحدة البرامج والمشروعات.
- مواءمة الوحدة مع الهيكل التنظيمي.
- تحديد الأدوار والمسؤوليات.
- بناء النماذج والإجراءات.
- تطوير مؤشرات الأداء.
- نقل المعرفة إلى العاملين.
- توفير الدعم الفني والتقني.

وقد حققت المبادرة تحسناً تجاوز 40% في كفاءة تنفيذ البرامج والمشروعات لدى الجهات المستفيدة.

تختص «ظهور» بتأسيس وتطوير وحدات الإعلام والاتصال المؤسسي في المنظمات غير الربحية، بما يساعد الجمعيات على:

- 01 بناء استراتيجياتها الإعلامية
- 02 تطوير هويتها ورسائلها المؤسسية
- 03 توثيق مبادراتها وإنجازاتها
- 04 إبراز أثرها التنموي.
- 05 تطوير السياسات والإجراءات الإعلامية
- 06 إدارة السمعة وبناء الثقة مع المجتمع والشركاء
- 07 تأهيل فرق الإعلام والاتصال

ومن الآثار التي أبرزها التقرير **تعزيز تمثيل المرأة في الأدوار الإعلامية داخل 12 منظمة غير ربحية**، مع التأكيد على أن الغرض الرئيس للمبادرة هو تمكين الحضور الإعلامي المؤسسي للجمعيات.





تعمل «جادة»

على تأسيس وحدات الجودة في المنظمات غير الربحية، وتهيئة الجمعيات لتطبيق معايير الجودة، ومنها معيار ISO 9001:2015.

وتسهم المبادرة في:

- إعداد سياسات وإجراءات الجودة.
- بناء أدوات الرقابة والمتابعة.
- تطوير مؤشرات قياس الأداء.
- تأهيل فرق الجودة.
- ترسيخ ثقافة التحسين المستمر.
- رفع كفاءة العمليات والخدمات.
- تعزيز رضا المستفيدين واستدامة الأداء.

يدعم «يمام»

المنظمات ورواد التغيير في تصميم حلول مبتكرة للتحديات الاجتماعية والمؤسسية، من خلال منهجيات التفكير التصميمي والابتكار المرتكز على الإنسان.

وقد خدم المعمل 20 جمعية مستفيدة، وطبق منهجية GINI للابتكار، بهدف تطوير حلول ومشروعات قابلة للتطبيق والاستدامة.

التحول الرقمي

عززت الجمعية التحول الرقمي في المنظمات غير الربحية من خلال:

تطوير منصات
وأدوات رقمية.

دعم المشروعات
والحلول التقنية

تفعيل المجتمع
المهني للتحول الرقمي.

تمكين المنظمات
من تحسين كفاءتها التشغيلية.

توسيع وصول المستفيدين
إلى الخدمات والمعرفة عن بعد.

تبادل الممارسات
والخبرات بين المختصين.

وتكشف هذه المبادرات مجتمعة أن تنامي لا تقدم حلولاً جزئية، بل تبني مساراً متكاملًا للنضج المؤسسي يبدأ بالتأسيس، ثم الاحتضان والتسريع، ثم تطوير الإدارة والجودة والإعلام والابتكار والتقنية.

دعم مبدأ «عدم ترك أحد خلف الركب»

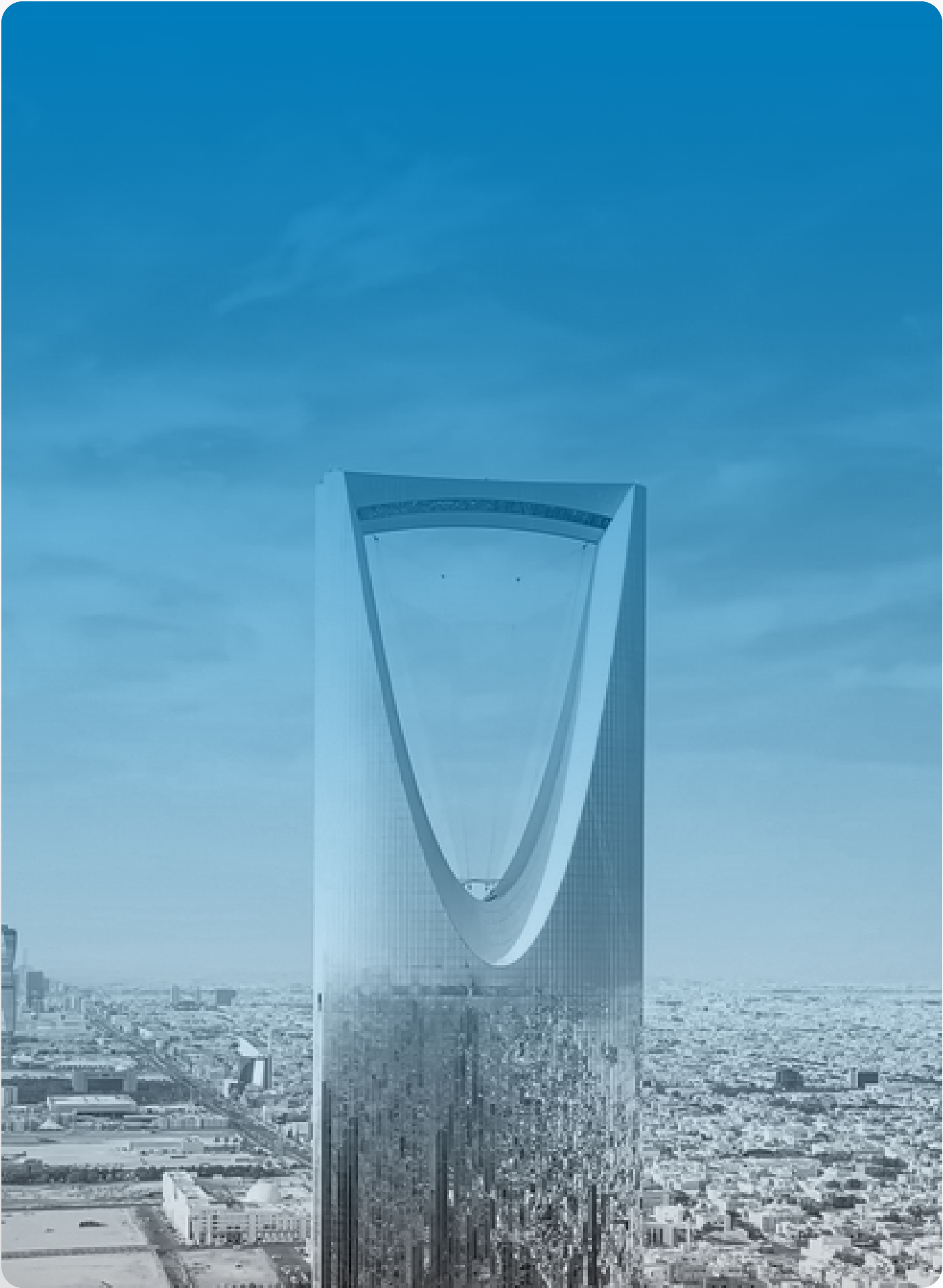
يعد مبدأ «عدم ترك أحد خلف الركب» أحد المبادئ المركزية لأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، ويؤكد أن التنمية الحقيقية لا تتحقق ما لم تصل منافعها إلى جميع الفئات والمناطق، وبالأخص الأقل حظًا والأكثر تعرضًا للفجوات التنموية.

وتجسد مبادرة «أساس» هذا المبدأ من خلال توجيه جهود تأسيس المنظمات غير الربحية إلى المناطق الطرفية والأكثر احتياجًا؛ حيث أسهمت في تأسيس 38 جمعية قادرة على خدمة المجتمعات المحلية والاستجابة لاحتياجاتها.

ولا تكمن أهمية النتيجة في عدد الجمعيات فقط، بل في جغرافية الأثر؛ فوجود جمعية محلية مؤهلة في منطقة أقل خدمة يعني:

1. تقرب الخدمات من المستفيدين.
2. بناء قدرات محلية مستدامة.
3. إشراك أبناء المنطقة في تحديد احتياجاتهم.
4. توفير قنوات منظمة للتطوع والمشاركة.
5. تقليص الفجوات بين المراكز الحضرية والمناطق الطرفية.
6. استدامة تقديم الخدمات بدل الاعتماد على التدخلات المؤقتة.

ومن ثم فإن تنامي لا تقدم الخدمة لجميع الفئات بصورة مباشرة، وإنما تؤسس وتمكن المنظمات المتخصصة التي تصل إلى كبار السن، وذوي الإعاقة، والأسر محدودة الدخل، والأرامل، وأسر السجناء، وسكان المناطق الطرفية، وغيرهم من الفئات التي تحتاج إلى خدمات تنموية متخصصة.





الارتباط بالأهداف

05

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة



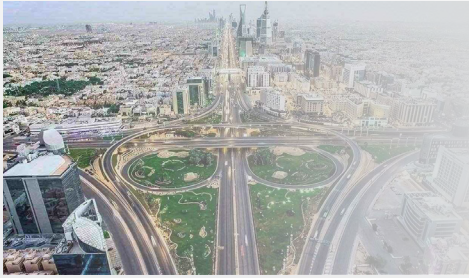
الهدف 4: التعليم الجيد

ترتبط به المجتمعات المهنية، ومكتبة معين، ومنصة روزنامة، والبرامج التدريبية، من خلال إتاحة المعرفة والتعلم المستمر وتطوير قدرات العاملين في القطاع غير الربحي.



الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

تسهم سراج وجدير والبرامج التدريبية في تطوير المهارات المهنية، ورفع كفاءة الكوادر، وتحسين استدامة المنظمات وقدرتها على توفير بيئات عمل أكثر احترافية.



الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية

يرتبط بمعمل يمام والتحول الرقمي والمنصات التقنية التي طورها الجمعية، من خلال دعم الابتكار الاجتماعي، وتحسين البنية الرقمية للمنظمات، وتطوير حلول جديدة للتحديات المجتمعية.



الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

يرتبط مباشرة بمشروع مكانة وما يدعمه من منظمات ومبادرات في مجالات السلامة المرورية، وخدمة المسافرين، وتيسير النقل، وتطوير منظومات التنقل المستدام.

الهدف 13: العمل المناخي

ترتبط به الشراكة مع صندوق البيئة، من خلال دعم المبادرات البيئية، والوعي، والبحث، والابتكار في مجالات الاستدامة.

الهدف 15: الحياة في البر

تدعم الشراكة البيئية حماية الموارد الطبيعية والموائل، وتعزيز المشاركة المجتمعية في الاستدامة البيئية.

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية

تسهم أساس وسراج ومنجز وجادة وظهور وجدير في بناء منظمات أكثر كفاءة وشفافية، وتطوير الحوكمة والجودة والإدارة والقدرات المؤسسية.

الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

يتجسد من خلال الشراكات الحكومية والوقفية والمجتمعية، ومنها وزارة النقل والخدمات اللوجستية، وصندوق البيئة، والمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، والأوقاف والجهات الداعمة والخبراء والمتطوعون.

الارتباط برؤية السعودية 2030

مجتمع حيوي

تسهم تنامي في بناء مجتمع حيوي من خلال:

تحسين وصول المجتمعات المحلية
إلى الخدمات.

توسيع المشاركة المجتمعية
والتطوعية.

تمكين
المبادرات البيئية.

دعم جودة الحياة والتنقل الآمن.

تعزيز العدالة الجغرافية بين مناطق
المملكة.

خدمة المسافرين وضيوف الرحمن.

بناء منظمات تستجيب لاحتياجات الفئات والمجتمعات المختلفة.

يتجسد إسهام الجمعية من خلال:

1. تنمية رأس المال البشري.
2. تطوير مهارات العاملين في القطاع.
3. دعم الابتكار والاستثمار الاجتماعي.
4. رفع الكفاءة التشغيلية للمنظمات.
5. تسريع نمو الجمعيات الناشئة.
6. تعزيز التحول الرقمي.
7. تمكين الخبرات الوطنية من الإسهام في التنمية.
8. بناء منظمات أكثر قدرة على استدامة أعمالها ومواردها.



تدعم تنامي هذا المحور من خلال:



بناء المؤسسات
غير الربحية الفاعلة



تطوير
الحوكمة والشفافية



تأسيس وحدات البرامج
والمشروعات والجودة والإعلام



تعزيز
ثقافة الأداء وقياس النتائج



تمكين
العمل التطوعي والخبروي



تفعيل الشراكة بين الحكومة
والقطاع غير الربحي والأوقاف
والمجتمع.



دعم نمو
واستدامة القطاع غير الربحي.



تطوير نماذج مؤسسية قابلة
للتوسع والتكرار



الأثر المتحقق

الأثر المؤسسي والتنظيمي

أسهمت مبادرات تنامي في تأسيس المنظمات، وتسريع نموها، وتطوير هياكلها وسياساتها وخدماتها المتخصصة.

ويظهر هذا الأثر من خلال تأسيس 38 جمعية في المناطق الأعلى احتياجًا، ودعم 120 منظمة ناشئة، وتحقيق تحسن تجاوز 40% في كفاءة تنفيذ البرامج والمشروعات، ورفع متوسط كفاءة الأداء المؤسسي بنسبة 45%.

الأثر المعرفي وبناء القدرات

بنت الجمعية منظومة معرفية تشمل 12 مجتمعًا مهنيًا، و2,000 عضو، و695 نشاطًا معرفيًا، ومكتبة تضم أكثر من 20 ألف ملف، ومنصة فهرست أكثر من أربعة آلاف فعالية، إضافة إلى تدريب أكثر من 15 ألف مستفيد.

ويتميز الأثر المعرفي بأنه أثر مضاعف؛ لأن المستفيد لا يحتفظ بالمعرفة لنفسه، بل ينقلها إلى المنظمة وفرقها وبرامجها والمجتمعات التي تخدمها.

الأثر الجغرافي والاجتماعي

امتد أثر الجمعية إلى المناطق الطرفية والأكثر احتياجًا، وأسهم في بناء قدرات محلية، وتدريب أكثر من 250 متطوعًا وخبيرًا محليًا، ورفع معدلات تأسيس الجمعيات في المناطق عالية الاحتياج بنسبة 70%.

أثر الابتكار والتحول الرقمي

دعم معمل يمام 20 جمعية في تطوير حلول مبتكرة، كما أسهمت المنصات الرقمية والمجتمعات المهنية المتخصصة في توسيع الوصول إلى المعرفة والاستشارات والخدمات، بصرف النظر عن الموقع الجغرافي للمستفيد.



أثر الشراكات والتخصص التنموي

وسعت تنامي نطاق عمل القطاع غير الربحي إلى مجالات متخصصة من خلال شراكاتها، مثل النقل والخدمات اللوجستية والاستدامة البيئية، وربطت تطوير الجمعيات بأولويات وطنية مباشرة.

الأثر الوطني

أصبحت مبادرات الجمعية جزءًا من الصورة الرسمية لمنجز المملكة في التنمية المستدامة، وهو ما ينقل أثرها من نطاق المنظمة المستفيدة إلى مستوى الإسهام الوطني.

الأثر الدولي

وصلت تجربة تنامي إلى منصة دولية من خلال إدراجها في التقرير الوطني الطوعي المقدم أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة.

ولا تعني العالمية هنا تنفيذ المشروعات خارج المملكة، بل تعني وصول التجربة والأثر إلى محفل دولي بوصفهما جزءًا من النموذج التنموي السعودي.

أبرز الجهات المانحة والداعمة والشريكة

تمثل الجهات المانحة والداعمة والشريكة ركيزة أساسية في تمكين جمعية تنامي من أداء رسالتها التنموية وقد أسهم هذا التكامل في دعم عدد من مبادرات تنامي وبرامجها، ورفع كفاءتها التشغيلية، وتعزيز حضورها وتأثيرها، بما مكن الجمعية من تقديم نماذج تنموية أكثر نضجًا واستدامة

ويبرز التقرير هذا الدور بوصفه جزءًا أصيلاً من منظومة الأثر؛ إذ إن ما تحقق من نتائج لم يكن ثمرة جهد منفرد، بل نتاج شراكات فاعلة جمعت بين الدعم والتمويل والخبرة والإشراف والتنفيذ. ومن خلال هذه الشراكات، تمكنت تنامي من تعظيم أثر مبادراتها، والإسهام في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، وإبراز الدور الوطني للقطاع غير الربحي أمام الجهات المحلية والدولية.

ومن أبرز الجهات الواردة في الملفين:

صندوق البيئة: شريك استراتيجي في الاستدامة البيئية وتمكين المبادرات المجتمعية البيئية. 	وزارة النقل والخدمات اللوجستية: شريك في تنفيذ مشروع مكانة وتمكين المنظمات المتخصصة في النقل والسلامة. 
وقف نورة الملاحي الخيري: جهة داعمة ورد ارتباطها بالتطوع الخبروي والتحول الرقمي. 	المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي: جهة تنظيمية وإشرافية وشريك في عدد من برامج تطوير وتمكين القطاع. 
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية: ورد ارتباطها ببرامج تمكين وتسريع المنظمات الناشئة. 	أوقاف عبدالله بن تركي الضحيان: جهة داعمة لمبادرة منجز لتأسيس وحدات البرامج والمشروعات. 
المتطوعون: شركاء في تقديم المعرفة والخدمات وتنفيذ المبادرات. 	الخبراء والاستشاريون: شركاء معرفيون في نقل الخبرة وبناء القدرات. 
المانحون والداعمون من القطاعين الخاص والوقفي: شركاء في استدامة المبادرات وتوسيع نطاقها. 	المنظمات والجمعيات المستفيدة: شريك رئيس في تطبيق المخرجات وتحويلها إلى أثر مجتمعي. 

ملاحظة هامة :

في النسخة النهائية المعتمدة مطابقة صفة كل جهة — مانحة أو داعمة أو شريكة — مع العقود والاتفاقيات الرسمية.

من الأثر المحلي إلى الحضور العالمي

بدأ أثر جمعية تنامي من احتياجات محلية محددة: جمعية تحتاج إلى تأسيس، أو منظمة ناشئة تحتاج إلى تسريع، أو فريق يحتاج إلى تطوير قدراته، أو مجتمع مهني يحتاج إلى منصة لتبادل الخبرات، أو منطقة طرفية تحتاج إلى كيان محلي يعبر عن احتياجاتها ويقدم الخدمات لسكانها.

ومع تطور المبادرات وتوسع نطاقها وتوثيق نتائجها، تجاوز أثر الجمعية حدود التنفيذ المباشر، وأصبح جزءاً من الصورة الوطنية لجهود المملكة في تحقيق رؤية السعودية 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

ويمثل ورود إسهامات تنامي في التقرير الوطني الطوعي انتقالاً نوعياً من الأثر المحلي إلى الحضور الدولي؛ إذ أصبحت تجارب الجمعية موثقة ضمن تقرير رسمي يمثل المملكة العربية السعودية أمام المجتمع الدولي.

ولا تعني عبارة «تنامي تطرق العالمية» أن الجمعية تدعي الوصول الجغرافي إلى دول العالم، بل تعني أن أثرها المحلي وتجربتها الوطنية وصلا إلى منصة عالمية، وأصبحت جزءاً من قصة التنمية التي تقدمها المملكة للأمم المتحدة.

وتمنح هذه المكانة الجمعية فرصاً أوسع في:

1. بناء الشراكات الاستراتيجية.
2. استقطاب الدعم والتمويل.
3. تبادل المعرفة والخبرات.
4. تقديم نماذج قابلة للتوسع والتكرار.
5. تعزيز ثقة الجهات الحكومية والمانحين.
6. المشاركة في المحافل والتقارير الوطنية والدولية.
7. ترسيخ مكانة تنامي بيت خبرة وطنياً في تطوير القطاع غير الربحي.



الانتقال من تنفيذ المبادرات إلى بناء المنظومات
تكشف المبادرات أن تنامي لا تقدم خدمات منفصلة، بل تبني منظومة تبدأ من المعرفة والتأسيس، وتمتد إلى الإدارة والجودة والإعلام والابتكار والتقنية والشراكات.



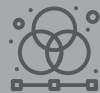
اعتراف وطني بالأثر
يمثل إدراج إسهامات الجمعية في تقرير رسمي للمملكة اعترافًا بقيمة العمل الذي تنفذه، وبقدرته على الإسهام في الأولويات الوطنية.



تعزيز الثقة المؤسسية
يرفع الحضور في التقرير من موثوقية الجمعية ويعزز قدرتها على بناء شراكات مع الجهات الحكومية والوقفية والخاصة.



إثبات قابلية الأثر للقياس
تعزز المؤشرات الرقمية قدرة الجمعية على تقديم أدلة واضحة للمانحين والشركاء حول النتائج التي تحققها المبادرات.



ترسيخ القيادة المعرفية
تعزز المجتمعات المهنية ومكتبة معين وروزنامة موقع تنامي بوصفها مرجعًا معرفيًا للقطاع غير الربحي.



قابلية النماذج للتوسع
يمكن تكرار نماذج أساس وسراج ومنجز وجادة وظهور وجدير في مناطق وقطاعات وتخصصات جديدة.

الخاتمة

يمثل توثيق إسهامات جمعية تنامي لتطوير العمل التنموي في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث للمملكة العربية السعودية محطة مؤسسية ذات دلالة وطنية، تعكس حضور القطاع غير الربحي ضمن مسارات التنمية، وتبرز قيمة المبادرات القادرة على بناء الممكنات، وتوسيع دائرة التأثير، وترسيخ استدامته. وقد جسدت تجربة تنامي نموذجًا متكاملًا للتمكين التنموي، يقوم على تطوير المنظمات، وتأهيل القيادات، وبناء منظومات تستند إلى المعرفة والحوكمة والابتكار والشراكات النوعية وقياس الأثر. ومن خلال هذا النهج، تسهم الجمعية في تعزيز قدرة المنظمات على أداء رسالتها، وتوظيف مواردها وخبراتها في صناعة قيمة تنموية مستدامة.

وتعتز جمعية تنامي بأن تكون مبادراتها وإسهاماتها جزءًا من التقرير الوطني الرسمي الذي تقدم من خلاله المملكة تجربتها التنموية إلى العالم، وترى في هذا الحضور تقديرًا لمسيرة ممتدة من العمل المؤسسي، ومسؤولية وطنية تدفعها إلى مواصلة التطوير وتعميق الأثر وتوسيع نطاق الاستفادة من خبراتها. كما يؤكد هذا الحضور اتساق نموذج تنامي للتمكين التنموي مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 وأولويات التنمية المستدامة، ويعزز التزام الجمعية بمواصلة بناء القدرات، وإنتاج المعرفة، وتطوير الممارسات، وتفعيل الشراكات التي ترفع كفاءة القطاع وتدعم استدامة إسهامه الوطني

وتؤمن تنامي بأن الإنجازات الأسمى هي التي تضاف إلى رصيد الوطن، وتبني قدرات الآخرين، وتنقل المعرفة، وتفتح مجالات جديدة للعطاء والمشاركة. فكل منظمة تتطور قدراتها، وكل شراكة تتكامل أدوارها، وكل ممارسة ترتقي بجودتها، تمثل قيمة حقيقية في مسيرة التنمية الوطنية. ومن تمكين المنظمات إلى تعظيم أثرها، تواصل تنامي مسيرتها في بناء الممكنات وصناعة القيمة؛ إسهامًا في قطاع غير ربحي راسخ الكفاءة، ومجتمع فاعل، ووطن مزدهر ومستدام. ونسأل الله أن يديم على المملكة العربية السعودية أمنها واستقرارها ورخاءها، وأن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، وأن يوفق الجهود الوطنية المخلصة لما فيه رفعة الوطن واستدامة ازدهاره.

 **050 002 4213**
 **info@tanami.org.sa**
 **www.tanami.org.sa**

